الإِجَابَـةُ

في أُصُولِ فِقْهِ النَّحْوِ

أصيل الصيف الأصولي

مكتبة الرافدين
إربد– جامعة اليرموك – البوابة الشمالية

صدر للأصولي

1. الأرقام والإشارات، وحقيقة الأصل الحرفي
2. سلسلة أصل اللسان ومجاز العرب.

أ. علم أصول معاني الألفاظ ومجازها.

ب. الأوليات: العرب والأدب والإسلام والجاهلية والشعر.

3. التضمين العروضي في شعر الغزل الأموي (رسالة جامعية) غير مطبوعة.
4. جواب يعقوب والعذراء المزيفة، نظريتان في المنشأ: مجلة حوليات التراث، مجلة الكترونية محكمة، جامعة مستغانم (الجزائر) ع8/ 2008.
5. إنشاء موقع (أصيل الصيف الأصولي) على شبكة المعلومات.

الفهرست

الموضوع	الصفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وسلم، وعلى آله وصحابته أجمعين، أما بعد.

هذا كتابٌ كان الأصل فيه أن يكون اسمه "الإجابة والإبانة في النحو"، وهو كتاب كنت قد ذكرته من قبل في كتاب "علم أصول معاني الألفاظ ومجازها"[1] وكتاب "الأوليات: العرب والأدب والإسلام والجاهلية والشعر"[2].

وكان هذا الكتاب سيبحث في أمرين: الأول: الإجابة عن سؤال **(**كيف فكر الخليل والنحاة؟**)**، والثاني: إبانة عن رأيي في بعض أبواب النحو كأسماء الأفعال والمنصوبات بفعل محذوف، غير أني اقتصرت هاهنا على الشطر الأول وهو الإجابة، وسميته "الإجابة في أصول فقه النحو".

وإنما كان هذا لخَشيَتَيْنِ خشيتهما، الأولى: أني خشيتُ كلفة الطباعة، الثانية: أني خشيت أن يطول ذلك فأَمَلَّ، فإني ما زلت أنظر في مسائل النحو هذه منذ ثلاثة عشر عاماً، تنشط همتي حيناً وتفتر آخر، وتُشغل بالمشغلات أحيانا، حتى إذا كان قبل أربعة أشهر هاتفني صديق لي هو أحمد عُنَيْزات، وقد كنت أسررت له بأمر الكتاب من قبل، فسألني عن أمر ذلك الكتاب الذي أذكر فيه الحركات ، فذكرت له أنني ما زلت أفتر وأنشط فيه، ثم صحَّ مني العزم – والحمد لله– على إنجاز الأمر، فأخذت على نفسي ألاَّ أدع الكتابة في الكتاب في كل يوم، وإن كان شيئاً يسيراً، إلا ما كان في يومين أو ثلاثة، حتى إذا تم لي أربعة أشهر إلا قليلاً كنتُ قد أتممت الشطر الأول، وكانت النفس قد دخلها من الخَشَيَات ما داخلها، فرضيتُ أن أنشر هذا الشطر، وأن أرجع إلى شطر الإبانة فأجعله في كتابٍ آخر إن شاء الله.

---

[1] انظر علم أصول معاني الألفاظ ومجازها، ص 246.

[2] انظر الأوليات، ص 257.

ثم كانت العقبة التي أجدها عند نشر كل كتابٍ، ألا وهي عَقَبة كلفة الطباعة، ويشاء الله تعالى أن أجد وِجَادَةً قد زادت على مئتين وخمسين ديناراً قبل عام ويزيد من تاريخ فراغي من الكتاب، وكنت قد عَرَّفتها كما ينبغي في الدين كلاماً وكتابةً في مساجد ومدارس وحافلات ومحطات وقود وغيرها، ولم يراجعني فيها أحد من النساء ولا الرجال، إذ الغالب أن المال لامرأة فإنه كان في مِحْفظة من محافظ النساء.

فلما فرغتُ من الكتاب، وجاءت عقبة كلفة الطباعة، وكان ناس قد أشاروا عليَّ بالتصدق بذلك المال عن صاحبته، رأيت أن أجعل الوجادة صدقةً عن صاحبتها في كلفة النشر محتسباً أن تكون تلك الصدقة من الصدقة الجارية إن شاء الله؛ ذلك أنها كانت في نشر باب من العلم، فإن راجعتني صاحبته وقد عَرَّفت عين المال فإني ضامنه لها إن شاء الله.

"**أصل اللقب**":

وقد اتخذت لنفسي لقب (أصيل الصيف) ذلك أني أجد في هذا الوقت في نفسي شعوراً غريباً، وفي هذا أقول:

بنفسي أصيلَ الصيفِ	**شعورٌ غريبُ الوصفِ**
تُذَكِّرني ما نظرتُ	**جنان العلا للضيفِ**
تُذَكِّرُني ما نظرتُ	**أماناً بغير خوفِ**
تُذَكِّرني ما نظرتُ	**بحبٍّ ورُحمى ولطفِ**

ثم زدت عليه صفة (الأصولي) لأني لا أعلم أحداً سبقني إلى كتابة دراسة مُؤَسِّسة لهذا العلم الذي كتبتُه وأنا أنظر إلى علم أصول الفقه. أما أنا منتسباً فأنا أحمد بن محمد أمين بن أحمد هزايمة"[1].

---

[1] انظر كتاب "علم أصول معاني الألفاظ" ص 20، وكتاب الأوليات ص 4.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أشكر والدي على ما كان لمكتبته المتواضعة من أثر كبير في تنمية موهبة المطالعة عندي ومن كونها كانت مصدراً علمياً كبيراً لي في جميع ما كتبت، كذلك أشكر أخي عمر على تلك الهدية التي قدمها لي يوماً وهي كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف إذ كان هذا الكتاب مدار أصل جليل من أصول هذا الكتاب، وكذلك أشكر أختي سكينة لتفضلها بقراءة مسودات هذا الكتاب عسى أن يخرج بأحسن حلية.

والله الموفق للصواب

إربد – زحر

الاثنين 24/ربيع الثاني/ 1430هـ.

مقدمة على الأصول:

"هذا باب من العلم من فَقِهه فَقِه النحو، ومن جهله جهل النحو، وإن كان للنحو حافظاً".

أصيل الصيف الأصولي

وفيها مبحثان:

المبحث الأول: منشأ المصطلح

إن الإنسان إذا تَدَبَّر فكرة، ثم أراد أن يجعل لها اسماً تشابكت في فكره نوازع النفس فيما يكون الاسم لتلك الفكرة الجديدة، فإذا ما استقرت النوازع على اسم، قيل: (اصطلحت نوازع النفس بعد تشاجرها أي اتفقت على الصلح).

وصيغة (افتعل) تفيد المشاركة نحو (اختصم) أي تشارك مع غيره في الخصومة، ومثلها (اقتتل)، وكذلك (اصطلح) أي تشارك في الصلح مع غيره، ومن ثم سُمّي الاسم الذي اتفقت نوازع النفس على الصلح عليه بـ (الاسم المصطلح عليه) أي الاسم المتصالح عليه، واسم الحدث من ذلك هو (الاصطلاح) أي التصالح.

ونحن إذا أردنا أن نعرف ما كان يجول في فكر صاحب فكرة ما، وأن نعرف كيف استنبطها لم نجد أفضل من أن ندرس أمر انبثاق (المصطلح) عنده؛ لأن (المصطلح عليه) إنما هو اسم من اللغة رآه صاحب الفكرة أقرب الأسماء إلى احتواء فكرته، فقبلت لذلك نوازع نفسه على الاصطلاح فيما بينها على ذلك الاسم اللغوي ليكون اسم علمٍ على تلك الفكرة الجديدة.

ونحن إذا أردنا أن نعرف كيف فكر النحاة لم نجد خيراً من أن ندرس مباثق المصطلحات، لنعرف نشأة علم النحو، وكيف فكر النحاة.

المبحث الثاني: ثلاثة علوم في النحو

العلم الأول: علم أحكام النحو

وأبوابه المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع والمجزومات والمبنيات، وهذا العلم هو محل الدرس عند المعلم والمتعلم.

العلم الثاني: علم أصول النحو

والأصول في هذا العلم هي المصادر والمنابع، ومثل ذلك أصول النهر أي منابعه، وأصول النحو في هذا العلم هي: السماع والقياس ثم زِيدَ عليهما الإجماع والاستصحاب و"الاستصحاب في اللغة طلب المصاحبة واستمرارها، وفي الاصطلاح (الشرعي) استدامة إثبات ما كان ثابتاً، أو نفي ما كان منفياً أو هو: بقاء الأمر على ما كان عليه ما لم يوجد ما يغيره"[1].

ومثال ذلك: أن الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يقم دليل على تحريمه، وأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، وأن اليقين لا يزول بالشك[2].

ومثال ذلك في النحو أن البصريين أجمعوا "على عدم تركيب (كم) بأن الأصل الإفراد، والتركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل..."[3].

وهذا العلم علم يبحث في أصول النحو السابقة، وأول من كتب في ذلك كتاباً بهذا الاسم السيوطي، وفي هذا يقول: "هذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصنع، لطيف المعنى، طريف المبنى، لم تسمحْ قريحة بمثاله، ولم يَنْسُج ناسجٌ على منواله، في علم لم أسبق إلى ترتيبه، ولم أُتَقَدَّمْ إلى تهذيبه، وهو أصول النحو الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه، وإن وقع في متفرقات كلام بعض المؤلفين، وتَشَتَّتَ في أثناء كتب المصنفين، فجمعه وترتيبه صنع مخترع، وتأصيلُه وتبويبه وضعٌ مبتدعٌ، لأبرز

---

[1] الوجيز في أصول الفقه: عبد الكريم زيدان ص 267-268.

[2] المرجع السابق ص 267-268.

[3] الاقتراح للسيوطي، الكتاب الرابع في الاستصحاب، ص 101.

في كل حين للطالبين ما تبتهج به أنفس الراغبين وقد سميته بالاقتراح في علم أصول النحو"[1].

العلم الثالث: علم أصول فقه النحو

والأصول في هذا العلم هي الأعمدة والركائز، ومثل ذلك أصول البناء أي أعمدته، وهو علم يشرح كلام النحاة ويبين مرادهم من مصطلحاتهم، إذ إن الممعن يلحظ أن النحاة رحمهم الله غلب على ما كتبوا أسلوب الاختزال في المصطلح، حتى يخيل للناظر المتعجل أنه لا علاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي له، حتى لقد قعد نفرٌ دون أبواب العلم يذمون النحو والنحاة، وما ذلك إلا من جهلهم بالنحو، وجهلهم على النحاة.

ثم إني رأيت أهل الحرص في زماننا لا يألون جَهْداً في الرد عن النحو، والرد على أولئك، فجمعت نَبْلي إلى نبالهم، واصطففت في صفهم، وعمدت أنظر في كلام النحاة، وقد استقر عندي أن علمهم خيرٌ من علمي، ومِنْ علمِ مَنْ في زماني غير أن السابقين منهم لما غلب عندهم وضوح العلم في أنفسهم صاروا يختزلون ألفاظهم، وهذا عهد كل علم يبدأ بالشروح المسهبة ثم يأتي أقوام قد استقرت عندهم تلك الشروح في نفوسهم، فإذا عبروا عنها بالكتابة اختزلوها حتى إذا نظر ناظرٌ في تلك المختزلات، ولم تكن في نفسه مسهبات العلم تَعَقد الأمر عليه، فتراه إما يستظهر ما لا يفهم، أو تراه يَرُدُّ ما قرأ.

فلما رأيت ذلك عمدت إلى النحو أستفتح مغالقه، وأستسهب مختزلاته، حتى إذا علم المتعلم ذلك، ثم جاء فقرأ في كتب النحاة التي اختزلت مصطلحاتها، قام إليها مقام العالم بها.

وبعد، فإنني لست أعلم أحداً سبقني إلى كتابة كتابٍ في بيان مقاصد النحاة من مصطلحاتهم، حتى إذا أُدركت المقاصد فُقه النحو، فلما كان ذلك فقد صار حق تسمية هذا العلم لي، وقد سميته (علم أصول فقه النحو)، وأَصَّلْتُ فيه ثمانية أصولٍ من فقهها فَقِهَ النحو، ومن جهلها جهل النحو، وإن كان للنحو حافظاً.

---

[1] المرجع السابق، ص 10.

وهذه الأصول هي:

الأول: معرفة الحالات والعلامات والشَّكَلاَت

الثاني: معرفة المراد من المبني والمُمَكَّن

الثالث: معرفة المراد من الإعراب والمُعْرَب، ثم ما الفرق بين معاني الخليل ومعاني الجرجاني

الرابع: معرفة المراد من العامل والمعمول

الخامس: معرفة المنهج ونظريات تفسير حالات الهواء.

السادس: معرفة طرق الضبط المسهبة.

السابع: معرفة نوعَيْ الكلام حين الوضع، وسبب تسمية التصريف تصريفاً.

الثامن: معرفة تاريخ النحو.

الأصل الأول: معرفة الحالات والعلامات والشَّكَلاَت

"ما رأيت أصلاً يجب تعليمه لكل مبتدئ كمثل هذا الأصل، وما رأيتُ أصلاً يُهمل المعلمون تعليمه كمثل هذا الأصل".

أصيل الصيف الأصولي

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: رأي الزجاجي وهو رَدٌّ

علل الزجاجي رحمه الله سبب تسمية الرفع بالرفع، والنصب بالنصب، والجر بالجر فقال: "لأن المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ويجمع بين شفتيه... والمتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى، فيبين للناظر إليه كأنه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه، وأما الجر فإنما سمي بذلك لأن معنى الجر الإضافة؛ وذلك أن الحروف الجارة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها كقولك مررت بزيد، فالباء أوصلت مرورك إلى زيد، وكذلك المال لعبد الله، وهذا غلام زيد.

هذا مذهب البصريين وتفسيرهم، ومن سماه منهم ومن الكوفيين خفضاً، فإنهم فسروه نحو تفسير الرفع والنصب فقالوا لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به، وميله إلى إحدى الجهتين.

وأما الجزم فأصله القطع، يقال جزمت الشيء وجذمتُه وبترته وجذذته وصلمته وفصلته وقطعته بمعنى واحد، فكأن معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة، هذا أصله"[1].

قلت: وقول الزجاجي: (يرفع حنكه)، و(فيبين للناظر إليه كأنه نصبه)، و(لانخفاض الحنك الأسفل) غير صحيح. إذ لا شأن للحنك بحروف الهواء، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله.

وأما قوله في الجر: (فإنما سمي بذلك لأن معنى الجر الإضافة، وذلك أن الحروف الجارة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها كقولك مررت بزيد). فقول غير

---

[1] الإيضاح في علل النحو، ص 93-94.

صحيح أيضاً، ثم إنه خالف في التأصيل، إذ فسر أصول الرفع والنصب والخفض تفسيرات تتعلق بالحنك وهو آله من جهاز النطق، وفسر الجر بتفسير معنوي.

المبحث الثاني: مخرج الحرف المحقق ومخرج الحرف المقدر

لقد علم الخليل بالتجرِبة أن الحرف عند نطقه إما يكون مقطوعاً عن النفس الهوائي أو متبوعاً بنفسٍ هوائي، إما ياءً قصيرة، وإما واواً قصيرة، وإما ألفاً قصيرة.

فكان لما نطق على سبيل المثال حرف القاف في نحو كلمة (يقطع) ثم أعاد المقطع الأول (يَقْ) ثم كرر القاف وحدها أي (إِقْ، إِقْ، إِقْ) وجد أنه ينطق القاف مسبوقة بهمزة مكسورة، فكان أن حكم أن هذه الطريقة هي الطريقة المثلى في استخراج مخرج الحرف، وهي تسكين الحرف مع سبقه بهمزة مكسورة، وبهذه الطريقة تم للخليل استخراج مخارف الحروف استخراجاً محققاً.

قال علماء التجويد: "واختيار مخرج الحروف محققاً، هو أن تلفظ بهمزة الوصل وتأتي بالحرف بعدها ساكناً... وجميع حروف الهجاء مخارجها محققة؛ لانقطاع الصوت عند خروجها، واعتمادها على أجزاء الحلق واللسان والشفتين، إلا حروف المد الثلاثة، فمخرجها مقدر لعدم انقطاع الصوت عند خروجها، وعدم اعتمادها على جزءٍ من أجزاء الحلق أو اللسان أو الشفتين"[1].

و"المخرج المحقق: ما كان له اعتماد على جزءٍ من أجزاء الحلق أو اللسان أو الشفتين"[2]. كمثل خروج الهمزة (إِءْ) من أقصى الحلق، وخروج النون (إِنْ) من طرف اللسان مع ما يحاذيه من لثة الأسنان العليا، وخروج الميم (إِمْ) من بين الشفتين مع انطباقهما[3].

---

[1] المرشد في علم التجويد، العقرباوي ص 108/107.

[2] المرجع السابق، ص 103

[3] المرجع نفسه، انظر ص 110-113.

و"المخرج المقدر: ما لم يكن له اعتماد على جزء معين من ذلك، وهي حروف الجوف الثلاثة، فهي قائمة بهواء الفم"[1].

وألقاب الحروف "عشرة ألقاب لقبها بها إمام النحاة الخليل بن أحمد الفراهيدي شيخ سيبويه، وأخذ هذه الألقاب من أسماء المواضع التي تخرج منها الحروف، وهذه الألقاب هي: جوفية أو هوائية، حلقية، لهوية، شَجْرِية، نطعية، لثوية، أسلية، ذلقية، شفوية"[2].

و"الجوفية والهوائية: هي حروف المد الثلاثة، نسبت إلى الجوف لأنها تمر على كل جوف الحلق والفم، وهوائية أي هواء الفم، فليس لهن مخرج محقق بل ينتهين بانتهاء الهواء، وتسمى أيضاً حروف مدٍ ولينٍ لأنها تخرج بامتداد ولينٍ من غير كلفة على اللسان لاتساع مخرجها"[3].

قلت: إذاً، فالمعتبر عند الخليل في حروف المد الثلاثة هو الهواء. وحروف الهواء الثلاثة هي أمهات حالات الرفع والنصب والجر، وليس للحنك دَخَلٌ فيها على ما ذهب إليه الزجاجي، وفيما يلي تفصيل ذلك[4].

---

[1] المرجع نفسه ص 103.

[2] المرجع نفسه ص 118/117:

1. الحروف الحلقية، لقبت بذلك لخروجها من الحلق وهي [إءْ، إهْ، إعْ، إحْ، إغْ إخْ].
2. الحروف اللهوية، نسبة إلى اللهاة وهي [إق، إكْ].
3. الحروف الشجَّرْية: نسبة إلى نسبة شَجْرِ الفم وهو منفتح ما بين اللحيين وهي [إجْ، إشْ، إيْ].
4. الحروف الذلقية: نسبة إلى ذلق اللسان وهو طرفه، وهي [إلْ، إنْ، إرْ].
5. الحروف النطعية: نسبة إلى النطع وهو أعلى الغار الذي فيه آثار كالتحزيز وهي [إطْ، إذ، إتْ].
6. الحروف الأسلية: نسبة إلى الأسلة وهي ما دقّ من طرف اللسان وهي [إصْ، إسْ، إزْ].
7. الحروف اللثوية: نسبة إلى اللثة وهي: [إظْ، إذْ، إثْ].
8. الحروف الشفوية: وهي [إفْ، إبْ، إوْ] وهي غير الواو المدية نحو (تُو).

[3] المرشد في علم التجويد/ ص 117.

[4] نسب الخوارزمي في (مفاتيح العلوم) للخليل عدة مصطلحات منها الرفع والنصب والخفض والجزم والتسكين، والتوقيف والإمالة والنبرة..." من كتاب مراحل تطور الدرس النحوي، عبدالله بن حمد الخثران، ص 103، وأرجع إلى مفاتيح العلوم للخوارزمي ص 44-46.

المبحث الثالث: ضبط حالات الهواء، وتعيين علامات الشفتين

قلت: لقد سعى الخليل إلى ضبط حروف الهواء الثلاثة وهي الياء الساكنة المسبوقة بحرف مكسور نحو (تِي)، والواو الساكنة المسبوقة بحرف مضموم نحو (تُو)، والألف الساكنة المسبوقة بحرف مفتوح نحو (تَا) بتبيين مجرى الهواء لكل منها.

فكان أول حرف هوائي نطقه الخليل هو الياء نحو (تِيْ) ثم جعل يستشعر مجرى الهواء المنفوث فوضع باطن كفه عند فمه، ثم جعل يكرر النطق ويطيل فيه نحو (تِيْ يْ يْ، تِيْ يْ يْ) فأحس أن الهواء المنفوث كان في حالة جر إلى أسفل؛ لذلك سمَّى هذه الحالة بحالة جر الهواء إلى أسفل، أما الكوفة فسمَّت هذه الحالة بحالة خفض الهواء إلى أسفل.

ثم نطق الخليل حرف الواو الهوائي وهو (تُو)، وباطن كفه قريب من فمه، ثم كرر الحرف وأطال فيه نحو (تُووو، تُووو) فأحس أن الهواء المنفوث قد ارتفع عن مكان انخفاضه الذي كان في أسفل كفه، وصار الهواء يضرب أعلى كفه، فكان أن سمَّى هذه الحالة بحالة رفع الهواء عن مكان انخفاضه.

ثم نطق الخليل حرف الألف الهوائي وهو (تَا)، وباطن كفه قريب من فمه، ثم كرر الحرف وأطال فيه نحو (تَاااا، تَاااا) فأحس أن الهواء قد انتصب أي قام ونهض إلى أعلى الحلق، فكان أن سمّى هذه الحالة بحالة نصب الهواء إلى أعلى الحلق.

ثم نطق الخليل الحرف من غير أن يتبعه بالنفس الهوائي سواءً أكان ياءً أم واواً أم ألفاً، وذلك نحو (إتْ) فأحس أن الهواء المنفوث قد جزم أي قطع فكان أن سمى هذه الحالة بحالة جزم الهواء.

ومن ثم ضبط الخليل أربع حالات للهواء، وهي حالة جر الهواء إلى أسفل الكف، وحالة رفع الهواء عن مكان انخفاضه إلى أعلى الكف، وحالة نصب الهواء إلى أعلى الحلق، وحالة جزم الهواء.

قلت: ولما كان الهواء يحس ولا يرى فقد أراد الخليل أن يجعل لكل حالة من حالات الهواء غير المرئية علامة (أي بنية) مرئية حتى يسهل على المتعلم إدراك حالات

الهواء، فكان الخليل رحمه الله أن اتخذ حركات الشفتين علامات على حالات الهواء المنفوث.

إذ تبين بالتجربة أن الهواء إذا كان في حالة جر إلى أسفل تحركت الشفة السفلى فانكسرت إلى أسفل، فكان أن جعل حركةَ كسرِ الشفة السفلى– وهي حركةٌ مرئيةٌ– علامةً (أي إشارة) على حالة جر الهواء غير المرئية.

ثم تبيَّن له بالتجربة أن الهواء إذا كان في حالة ارتفاع عن مكان انخفاضه تحركت الشفتان فانضم بعضها إلى بعض، فكان أن جعل حركةَ ضم الشفتين بعضِهما إلى بعضٍ – وهي حركةٌ مرئيةٌ – علامةً على حالة رفع الهواء غير المرئية.

ثم تبيَّن له بالتجربة أن الهواء إذا كان في حالة انتصاب إلى أعلى الحلق تحركت الشفتان فانفتح بينهما فتح صغير، فكان أن جعل حركةَ فتحِ الشفتينِ – وهي حركةٌ مرئيةٌ – علامةً على حالة نصب الهواء غير المرئية.

ثم تبيَّن له بالتجربة أن الهواء إذا كان في حالة جزم (أي قطع) عن النفث سكنت الشفتان عن الحركة، فكان أن جعل سكونَ الشفتين – وهو سكون مرئي– علامةً على حالة جزم الهواء غير المرئية.

تجربة: انطق مستشعراً حركات الشفتين وسكونهما [تِي ي ي ي، تُووو، تَا اا، إتْ].

ومن ثم عَيَّن الخليل أربع علامات (أي إشارات) للشفتين وهي علامة كسر الشفة السفلى، وعلامة ضم الشفتين، وعلامة فتح الشفتين، وعلامة سكون الشفتين عن الحركة. وتنبه أن السكون والحركة ضدان، فلا يصح أن يقال: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حركة السكون، بل الصواب أن يقال: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون[1].

<u>المبحث الرابع: توصيف حالات الهواء بغير مصطلحات الخليل، والمراد واحد</u>

أخبرتك أن الخليل . رحمه الله . قد وصف حالات الهواء بأربع صفات، وهي حالة جر الهواء، وحالة رفع الهواء، وحالة نصب الهواء، وحالة جزم الهواء.

---

[1] سنفصل في ذلك الأصل السادس، وهو معرفة طرق الضبط، إن شاء الله.

وقد وصف غيره من العلماء حالات الهواء بغير تلك الصفات.

جاء في كتاب المرشد في علم التجويد: "خلاء الحلق والفم وتخرج منه حروف المد الثلاثة وهي: الألف... والواو... والياء....، وسميت مدية؛ لامتداد الصوت بها، وهي بالصوت المجرد أشبه بالحروف، لولا أنه يتصعَّدُ الحنكَ بالألف، وانخفاضُه في الياء، واعتراضُه في الواو"[1].

قلت: ومعنى قول علماء التجويد "لولا أنه يتصعد الحنكَ بالألف" أي إن الهواء المنفوث عند النطق بالألف يتصعد إلى أعلى الحلق، والتصعد والانتصاب، وإن اختلفا في اللفظ إلا أنهما أخوان في المعنى.

ومعنى قولهم "وانخفاضه في الياء" أي إن الهواء المنفوث ينخفض إلى أسفل عند نطق الياء الهوائية، والانخفاض أو الخفض أو الجر مصطلحات وإن اختلفت في اللفظ إلا أنها أخوات في المعنى.

ومعنى قوله "واعتراضه في الواو" قول مشكل في ظاهره، وهو عند التحقيق صحيح، فكيف ذلك؟

قلت: إن الفرق بين الرفع والاعتراض هو فرق من جهة الوصل والفصل، ذلك أن الخليل لما وصف حالة الهواء بالرفع عن مكان الانخفاض كان مستحضراً في ذهنه حالة انخفاض الهواء، أي إنه كان قد نطق الياء قبل الواو، فكان أن حكم على أن الهواء في الياء يكون في حالة جر، فلما نطق الواو ارتفع الهواء عن مكان انخفاضه، فكان أن سمى الحالة الثانية بحالة رفع الهواء عن مكان الانخفاض.

أما من وصف حالة الهواء في الواو الهوائية بالاعتراض، فإنه كان غير مستحضر في ذهنه حالة جر الهواء، إذ نطق الواو الهوائية ابتداءً، فقال (تُووو) ثم استشعر الهواء على باطن كفه فأحس أن الهواء ينفذ على سواء من بين الشفتين، وقد اعترض الهواء الفم كما تعترض الخشبة النهر أو الطريق فكان أن سمى هذه الحالة الهوائية (بالاعتراض مع الواو).

---

[1] المرشد في علم التجويد، ص 110.

وجاء في الاقتراح للسيوطي نقلاً عن (المستوفى):

"الحركات أنواع: صاعدٌ عالٍ ومنحدر سافلٌ ومتوسط بينهما فإنه مأخوذ من صناعة الموسيقى"[1].

قلت: وهذا القول وسطه صحيح، وطرفاه غير صحيحين، ذلك أن (الحركات) إنما هي حركات الشفتين، وهذه الأوصاف الواردة ليست أوصافاً لحركات الشفتين، وإنما هي أوصاف لثلاث حالات من حالات الهواء، فالصاعد العالي هو الهواء عند نطق حرف الألف الهوائي، والمنحدر السافل هو الهواء عند نطق حرف الياء الهوائية، والمتوسط بينهما هو الهواء عند نطق الواو الهوائية. ولا بد أن تستشعر ذلك على باطن كفك فإن حالات الهواء لا تدرك إلا بذلك.

وأما قوله (مأخوذ من صناعة الموسيقى) فليس بشيء ذي بال، فإنما تلك أوصاف لحالات الهواء المحسوسة بالتجربة على باطن الكف.

---

[1] الاقتراح، الكتاب الثالث، ص 59.

المبحث الخامس: ثلاثة ترتيبات عند العلماء

إذا أردت ترتيب حالات الهواء من أقواها نفثاً إلى أضعفها، كان أقواها هو نفث الهواء في حالة الرفع، حيث يخرج الهواء قوياً ضارباً باطن الكف ثم يليه نفث الهواء في حالة الجر، ثم يليه الهواء في حالة النصب حيث يحلق الهواء إلى أعلى الحلق.

فإذا أردت ترتيب حالات الهواء من أخفاها إلى أقواها، فإنك تعكس ذلك، قال علماء التجويد: "وتسمى هذه الحروف **(جوفية)** لخروجها من الجوف، وهوائية لقيامها بهواء الفم، و**(خفية)** لخفاء النطق بها، فهي أخفى الحروف[1]. وأخفاهن الألف ثم الياء ثم الواو"[2].

وإذا أردت ترتيب حركات الشفتين وسكونهما من الأثقل إلى الأخف. فإن حركة كسر الشفة هي أثقل حركات الشفتين حيث يضغط عليهما ضغطاً واضحاً، وهذا يدرك بالتجربة، ثم يليها حركة ضم الشفتين حيث يضغط عليهما ضغطاً دون ذلك، ثم يليها حركة فتح الشفتين حيث يكون تحركهما تحركاً حفيفاً، ثم سكون الشفتين حيث لا ضغط عليهما.

وهذا الترتيب من الأثقل إلى الأخف هو الترتيب الذي راعاه علماء الإملاء، فنصوا على أن الهمزة ترسم على حسب قوة الحركة، وذلك نحو:

- سُئِل: فالهمزة مكسورة، وما قبلها مضموم، والكسرة أثقل من الضمة، فلذلك كتبت على ياء؛ لأن الكسرة من جنس الياء.
- سُؤَال: فالهمزة مفتوحة وما قبلهما مضموم، والضمة أثقل من الفتحة، فلذلك كتبت على واو؛ لأن الضمة من جنس الواو.
- شَأْن: فالهمزة ساكنة وما قبلها مفتوح، والفتح أقوى من السكون، فلذلك كتبت على ألف؛ لأن الفتحة من جنس الألف.

---

[1] قلت: هن أخفى الحروف في تبين مخارجها، إذ مخارجها مقدرة غير محققة وقد سبق بيان ذلك.

[2] المنير في أحكام التجويد، إعداد لجنة التلاوة في جمعية المحافظة على القرآن الكريم، ص 70.

- شَيءْ: الهمزة متطرفة، وما قبلها ساكن، وسكون الشفتين ليس له ما يشبهه من الحروف؛ فلذلك كتبت الهمزة على السطر.

المبحث السادس: أصول الشكلات

الشَّكْلَةُ: العلامة الخطية تضبط بها القراءة. وسميت بالشَكْلة من قولهم: (أشكل الكتابة) أي أزال إشكالها فالهمزة في الفعل تفيد معنى الإزالة، ومثلها (أعجم الكتابة) أي أزال عجمتها بالنقط.

وقد جعل الخليل صور الشكلات على صورة حروف الهواء بيد أنها رسمت مصغرة، فالضمة واو صغيرة، والفتحة ألف صغيرة كانت واقفةً ثم مالت والكسرة ياء صغيرة مقطوعة الرأس، و"السكون: رأس خاء مأخوذ من (خفيف)"[1].

قلت: وما زالت السكون ترسم خاءً صغيرة في المصاحف أما في غير المصاحف فقد اتصل طرفاها فصارت دائرة. وأخذ حرف الخاء من كلمة خفيف مشكل، إلا إذا كان الخليل قد قصد أن الشفتين تكونان ثقيلتين عند تمطيطهما بالضم أو الفتح أو كسر الشفة السفلى، وتكونان خفيفتين عند سكونهما عن الحركة.

وشكلة الشدة شين صغيرة فوق الحرف وشكلة المدة على صورة الموجة وأصلها (هي ميم صغيرة مع جزء من الدال)[2]، و"حركة ألف الوصل هي رأس صاد توضع فوق الحرف"، وحين اخترع الخليل هذه الشكلات "لم تستعمل إلا في كتب الأدب واللغة دون القرآن الكريم، ثم استعملت في القرآن الكريم، وإنما فعل الخليل ذلك اتقاء لتهمة البدعة في الدين"[3].

[1، 2] مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله بن حمد الخثران، ص 55، ثم أرجع إلى تاريخ المصحف الشريف للشيخ عبد الفتاح القاضي ص 90، وحياة اللغة العربية لحفني ناصف، ص 95 وما بعدها.

[3] المرجع السابق.

الأصل الثاني: معرفة المراد من المبني والمُمَكَّنِ

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: منشأ المصطلحين

قسم النحاة الألفاظ إلى مبني ومُمَكَّن، وهو المعّرب وسيأتي تفسير ذلك إن شاء الله.

قلت: ولما كانت الألفاظ قسمين: قسم مُمَكَّنٌ من حالات الهواء، نحو: (جاء الرجلُ، رأيت الرجلَ، سلمت على الرجلِ)، وقسم غير مُمَكّن من حالات الهواء، بل هو مبني على هيئة واحدة أي مصنوع ومصوغ ومنشأ على هيئة واحدة، وذلك نحو (هولاءِ حيثُ أنتَ كمْ). فقد اختزل مصطلح (المُمَكِّن من حالات الهواء) ومصطلح (المبني على هيئة واحدة) إلى (المُمَكَّن والمبني).

وطريقة ضبط اللفظ المبني على هيئة واحدة هي حفظ صورته كما هي.

المبحث الثاني: تنوين التمكين والاسم المُمَكَّن

جاء في جامع دروس العربية: "الاسم المتمكن أي المعرب"[1]

قلت: وهنا مسألة، أيهما الصواب أن تقول الاسم المُمَكَّن أم الاسم المتمكن، ثم ما الفرق بين تنوين التمكين، وتنوين التَّمَكُّن؟.

قلت: التمكين: اسم حدث للفعل مَكَّنَ يُمَكّن تمكيناً، تقول: (مَكَّن المتكلمُ اللفظَ من حالات الهواء) فالمتكلم مُمَكِّنٌ، واللفظ مُمَكَّنٌ.

أما التَّمَكُّن: فهو اسم حدث للفعل تَمَكَّنَ يَتَمَكَّنُ تَمَكُّناً، تقول: (تَمَكَّن اللفظُ من حالات الهواء) فاللفظ هو المُتمكِّن.

والصواب هو الأول؛ فاللفظ (مُمَكَّن) على وزن اسم المفعول، والمتكلم (مُمَكِّن) على وزن اسم الفاعل، والتنوين هو تنوين التمكين؛ وسمي بذلك لأن النون الساكنة (أي التنوين) لا تلحق الاسم المبني على هيئة واحدة، وإنما تلحق الاسم الممكن من حالات الهواء الثلاث، فلما كان ذلك فقد نسب التنوين إلى الاسم الممكن فقيل له تنوين التمكين، أي التنوين الذي يلحق الاسم الممكن من حالات الهواء الثلاث.

الأصل الثالث

(1) جامع الدروس العربية 1\8.

معرفة المراد من الإعراب والمعرب، ثم ما الفرق بين معاني الخليل ومعاني الجرجاني

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: منشأ المصطلحين

قلت: لما أراد الخليل ضبط الكَلِمَ وجد أن ضبط أوله وحشوه بموازين تحفظ ويقاس عليها أمر ميسور، فاسم الفاعل من الثلاثي على وزن (فاعل)، واسم الفاعل من فوق الثلاثي على وزن المضارع بقلب الأول ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر إلى غير ذلك من المشتقات.

وإنما كانت العسرة في ضبط آخر اللفظ المُمَكَّن من حالات الهواء، إذ لا يمكن ضبطه بميزان يحفظ ويقاس عليه؛ ذلك أن الحرف الأخير يُغَيِّرُ المتكلم حالة الهواء فيه بتغيير معناه السياقي، فإذا كان فاعلاً لزم حالة رفع الهواء، وإذا كان مفعولاً لزم حالة نصب الهواء، ومن ثم وجد أنَّ اتخاذ المعاني السياقية وسيلةً لضبط حالات الهواء في آخر الكلم هو الحل الصواب لهذه المسألة.

فلما كان ذلك، سعى الخليل إلى إعراب المعاني السياقية، وكلمة (الإعراب)[1] تعني التبيين، وليست تعني (التغيير) الذي يقصد به تغيير المتكلم لحالات الهواء في آخر الكَلِمِ.

فالإعراب عند الخليل في حقيقته هو: تبيين المعاني السياقية من أجل اتخاذها وسيلةً تُضبط بها حالات الهواء في آخر الكلم، ثم توسع النحاة بمصطلح الإعراب حتى صار عندهم هو تغيير أواخر الكلم نفسه.

وصار الاسم المعرب هو الاسم الذي يُغَيّر المتكلمُ حالةَ هوائه الأخيرةَ، أما في أصل الاصطلاح فالاسم المعرب هو الاسم المعرَب معناه السياقي أي الاسم المُبين معناه السياقي من أجل اتخاذ المعنى السياقي وسيلة تضبط بها حالات الهواء في آخر الاسم.

المبحث الثاني: الفرق بين معاني الخليل ومعاني الجرجاني

---

[1] سنأتي على ذكر سائر المعاني في مادة (عَرَب) في المبحث الثالث إن شاء الله.

تحدث عبد القاهر الجرجاني رحمه الله عن النظم فقال: "النظم: ليس شيئاً غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم، وأنك ترتب المعاني، أولاً في نفسك، ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك"[1].

ومعنى قول الجرجاني هو أننا نستطيع أن نعرف ما في ذهن المتكلم من معانٍ من خلال ألفاظه المنطوقة التي هي صورة للمعاني التي في ذهن صاحبها.

ولما كانت معاني النحو هي المعاني السياقية الناشئة بين الكِلَمِ بسبب تعلق بعضها ببعض، فإننا إذا أعربنا (أي بَيَّنَّا) المعاني السياقي في أي نظم فإننا نكون قد عرفنا ما في ذهن المتكلم من معانٍ أي عرفنا مقاصد المتكلم.

فالجرجاني يتخذ إعراب معاني النحو أي تبيينها وسيلة لفهم المعاني التي في ذهن المتكلم، ولذلك عُرِّف علم المعاني بأنه هو: "ما يحتز به عن الخطأ في تأدية المعنى الذي يريده المتكلم لإيصاله إلى ذهن السامع"[2]. والمعنى "في اصطلاح البيانيين: هو التعبير باللفظ عما يتصوره الذهن"[3].

وبسبب هذا الاختلاف بين دراسة الخليل للمعاني السياقية ودراسة الجرجاني نشأ في العربية علمان هما: علم النحو وعلم البلاغة. فعلم النحو غايته هي غاية الخليل وهي: إعراب (أي تبيين) المعاني السياقية من أجل اتخاذها وسيلة يضبط بها حالات الهواء في آخر الاسم.

أما علم البلاغة فغايته هي غاية الجرجاني وهي: تبيين المعاني السياقية لأنها كاشفة عما في ذهن المتكلم من مقاصد، على أن الجرجاني والبلاغيين لم يقتصروا على المعاني السياقية المدروسة في علم النحو من فاعل ومفاعيل، وخبر وحال وتوابع إلى غير ذلك، بل توسعوا فدرسوا الجملة الخبرية وأغراضها، وأنواع الخبر، وأساليب الإنشاء

---

[1] دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، ص 454.

[2] جواهر البلاغة: السيد أحمد الهاشمي، ص5.

[3] المرجع السابق: ص 41.

من أمر ونهي ونداء وغيرها، وما تخرج إليها من معانٍ، وميزوا بين فصاحة اللفظ وبلاغة المعنى إلى غير ذلك من أقسام علم المعاني.

ودرس الجرجاني والبلاغيون أيضاً التشبيه والمجاز والكناية لأنهن من المعاني التي في ذهن المتكلم وخصوها باسم (علم البيان)، ثم زاد البلاغيون فبحثوا في محسنات المعاني، ومحسنات الألفاظ وخصوها باسم (علم البديع).

ومن ثم فمن ابتغى بلوغ المعاني التي في ذهن المتكلم فليدرسْ ألفاظ المتكلم من حيث الصرفُ والنحو ثم من حيث علوم البلاغة من معانٍ وبيان وبديع؛ ذلك أن علوم البلاغة ما سميت بلاغة إلا لأنها تُبَلِّغُ السامع ما في ذهن المتكلم من معانٍ.

وخلاصة الأمر أن المعاني السياقية عند الخليل هي وسيلة يضبط بها حالات الهواء في أواخر الاسم، أما عند الجرجاني فالمعاني السياقية النحوية من فاعل ومفاعيل وغيرها والمعاني غير النحوية من خبر وإنشاء وتشبيه ومجاز إلى غير ذلك فهي وسيلة لفهم ما في ذهن المتكلم من معانٍ.

<u>المبحث الثالث: دراسة أصولية لمعنى لفظ (عَ رَ بَ)</u>

أ. أصل معنى لفظ (ع ر ب):

-1-

قلت: وأصل معنى لفظ العرب أنه صفة للماء، فقالوا: (ماء عَرَبٌ) أي ماء صافٍ عذبٌ شديد الجريان في الوديان. قال اللسان: "ماءٌ عَرِب: كثير، والتعريب: الإكثار من شرب العَرِب، وهو الكثير من الماء الصافي، ونهر عَرِبٌ: غُمْر (أي كثير الماء)، وبئر عَرِبة: كثيرة الماء، والفعل من كل ذلك عَرِب عَرَباً، فهو عاربٌ وعاربةٌ. والعَرَبَة بالتحريك :النهر الشديد الجري....والعَرَبات: طريق في جبلٍ بطريق مصر، قلت: كأنه سمي بذلك لأنه كان فيه مسايل ماء شديدة الجري والإنحدار، وأعربَ سقيُ القوم إذا كان مرة غباً (أي أن يشربوا يوماً ويوماً لا) ومرةً خمِساً، ثم قام على وجه واحد."

قلت: ومعنى (ثم قام على وجه واحد) أي كَثُرَ الماء حتى انساب في الأرض فلا يحتاج الناس معه إلى أن يباعدوا في السقي، وسنأتي عما قريب على بيان لم سمي هذا الجيل من الناس بالعرب، والعاربة والمستعربة والمتعربة إن شاء الله.

قال اللسان :العُرْبان والعُرْبون والعَرَبون: كل ما عُقِدَ به البيعة من الثمن، أعجمي أعرب...وقيل: سمي بذلك لأن فيه إعراباً لعقد البيع أي إصلاحاً وإزالة فسادٍ لئلا يملكه غيره باشترائه.

قلت: ويترجح عندي أن الكلمة قديمة، وأن الواو والنون في آخرها؛ إنما جاءت لإفادة التصغير كما في كلمة (عِجْلَون) التي تعني العجل الصغير وأن المراد بالعُرْبون أو العَرَبون هو الماء القليل وهو ذلك الماء الذي يكون في الأكواب الذي يقدم للأضياف، وعادة التعجل بتقديم الماء للضيف سواء أشرب أم لم يشرب عادة ما زالت جاريةً في الناس إلى يومنا، ثم جاز لفظ (العُرْبون) من دلالة الماء الذي يقدم للضيف إلى دلالة الدفعة الأولى من المال الذي يقدم للبائع.

-2-

قال اللسان: "عَرِب الرجلُ: إذا غرق في الدنيا" قلتُ: هو على التشبيه بمن غَرِق بالماء العَرِب أي الكثير شديد الجريان.

قال اللسان: "عَرِب الجُرْح عَرَباً وحَبِط حَبَطاً: بقي فيه أثر بعد البُرْءِ، وعَرِب الرجل عرباً فهو عَرِبٌ: اتَّخَمَ" قلت: وإنما قيل للجرح وللمتخم ذلك لأنهما قد انتفخا كمن شرب الماء العرب حتى انتفخت معدته.

وفي اللسان" :العرَّاب الذي يعمل العرابات، واحدتها عرابة؛ وهي شُمُل ضروع الغنم"، قلت: سميت الشملة عَرَابة، لأنها انتفخت بالضرع كما انتفخ بطن من شرب الماء العَرِب.

و"العَرَبات: سفن رواكد، كانت بدجلة واحدتها عَرَبة"، قلت: وسميت السفن بالعربات؛ لاتساع أجوافها فهي كأنها منتفخة بالماء العَرِب.

-3-

قال اللسان: أعربَ عنه لسانه، وعرَّب: أي أبان وأفصح" و"عرَّب منطِقَه أي هذَّبه من اللحن" و"عَرُب الرجل يعْرُب عُرْباً وعُرُوباً وعُروبة وعَرابة وعُرُوبيَّة كفَصُح، وعَرِب: إذا أفصح بعد لُكنةٍ في لسانه ورجل عريبٌ مُعْرِبٌ."

قلت: وأصل معنى ذلك: أنه جعل الكلام صافياً من كل كدرٍ فهو واضحٌ بيّنٌ كأنه الماء العَرِب الذي من صفاته الصفاء.

وفي اللسان: "وما بالدار من عَريب مُعْرب أي أحد، والذكر والأنثى فيه سواء، ولا يقال إلا في النفي". قلت: وأصل معنى "عريبٌ مُعْربٌ" أنه الرجل الذي يجعل كلامه صافياً من كل لحنٍ أو عجمة.

قال اللسان: خيل عِرابٌ مُعْرِبةٌ، الذي ليس فيه عرق هجين....وإبلٌ عرابٌ كذلك" و"أعرب: صَهَلَ فَعُرِفَ عتِقُه بصهيله" و"أعرب الرجل: ملك خيلاً عراباً وإبلاً عراباً فهو مُعْرِبٌ". قلت: وإنما وصفوا الخيل والإبل بصفة (العِراب) تشبيهاً لها بالماء العَرِب أي الصافي من كل كدرٍ وكذلك هذه الخيل فهي صافية من كل عرقٍ هجين.

قال اللسان: العَرِبة والعَروب: المتحببة إلى زوجها المظهرة له ذلك، وقيل العُرُب الغنجات، وأعرب الرجل :تزوج أمرأةً عروباً، والعِرابة والإعراب: النكاح. قلت: ووصفت المرأة الخالصة من العيوب ذات الدلالة والغنج بالعروب على التشبيه بالماء العَرِب أي الصافي من كل كدر.

وفي اللسان: تعرَّبت المرأة للرجل: تغزَّلت، والعَروب: الخائنة بفرجها، الفاسدة في نفسها. قلت: وإنما وصفت المرأة من ذوات الرايات بذلك لما تبديه من غنج من قولٍ أو فعلٍ حين تعرضها للرجل، كمثل غنج الزوجة العروب لزوجها.

قال اللسان: "عَروبة والعَروبة: كلتاهما الجمعة"....وعَروب: اسم السماء السابعة" قلت: اشتقاق الاسمين يدل على الصفاء والنقاء من العيوب فهما كالماء العَرِب الصافي.

وفي اللسان" التعريب: قطع سعف النخل وهو التشذيب". قلت: وإنما سمي قطع سعف النخل تعريباً، لأن قطع السعف يجعل جذع النخلة ناعماً أملس فهو كالخالص من العيوب كأنه صفاء الماء العرِب. ثم سمَّت العرب ما قطع من السعف (عِرْباً) بوزن (فِعْل) بمعنى مفعول، فالسعف العِرْب هو (السعف المعروب) أي المقطوع والمُزال، ثم تجاوزت العرب في الكلمة فأطلقت لفظ (عِرْب) على يبيس البقل وشوك البُهمى؛ لأن البقل اليابس يهِرُّ من أكمامه عند يباسه، وكذلك شوك البُهمى. جاء في اللسان: "العِرْب: يبيس كل بقل، الواحدة عِرْبة، وقيل عِرْب البُهمى شوكها" و"البُهمى: نبت تجد به الغنم وجداً شديداً ما دام أخضر فإذا يبس هرَّ شوكه وامتنع (أكله)".

-4-

قال اللسان: "عَرِب عَرابة: نشط، والعَرَب النشاط". قلت: وهو على التشبيه بالماء شديد الجريان، وفي اللسان: "العَرَبة: النفس" قلت: سميت بذلك إما لشدة جريان تبدلها وتغيرها فهي كالماء الشديد الجريان، وإما لصفائها الشديد ولطفها فهي لذلك لا تبصر بالعين فهي كالروح.

وفي اللسان: عرَّب الدابة: نَزَعها على أشاعرها (أي أسأل دمها) ثم كواها" بحيث لا يؤثر في عصبها وذلك ليشتَدَّ شعرها.

قلت: وإنما قيل" :عرَّب الدابة" لأنه أسال دمها فسال كالماء العرِب شديد الجريان. قال اللسان: "التعريب: تمريض (الرجل) العَرِب, وهو الذَرِب المعدة (أي من استطلقت معدته) يقال: "عَرِبت معدته عَرَباً: فسدت مما يحمل عليها مثل ذربتْ ذرَباً فهي عَرِبة وذرِبة".

قال اللسان" :التعريب: تمريض (الرجل) العَرِب، وهو الذَرِب المعدة (أي من استطلقت معدته) يقال" :عَرِبت معدته عرَباً: فسدت مما يحمل عليها مثل ذَرِبت ذَرَباً فهي عَرِبة وذَرِبة."

قلت: وإنما وصفت المعدة بذلك لأنها لما استطلقت جرى ما كان فيه جرياً شديداً.

" والتعريب والإعراب والإعرابة والعِرَابة بالفتح والكسر: ما قبح من الكلام وأعرب الرجل تكلم بالفحش ."قلت: وإنما سمي الفحش من الكلام تعريباً على التشبيه بمن فسدت معدته لجامع التَّأذي منهما، وقد أشار الأزهري إلى هذا المعنى فقال: "ويحتمل أن يكون التعريب على من يقول بلسانه المنكر من هذا (يقصد من ذربت معدته) لأنه يفسد عليه كلامه كما فسدت معدته ."

-5-

وسمت العرب بعض النباتات التي تنمو إلى جانب الماء العَرِب باسم من حروفه، فالعَبْرَب هو السُّماق، والعَرَبيُّ: شعير أبيض وسنبله حرفان عريض، وحبُّه كبار، أكبر من شعير العراق، وهو أجود الشعير قلت: سمي بذلك إما نسبة إلى العرب وهم هذا الجيل من الناس، وإما لأنه قد سقي بالماء العَرِب فلذلك كبُرَ حبُّه، والعَرَاب: شجر يفتل من لحائه الحبال، الواحدة عَرابة، تأكله القرود، وربما أكله الناس في المجاعة."

قال اللسان :و"عَرابة، بالفتح: اسم رجل من الأنصار من الأوس، قال الشماخ:

إذا مـــا رايـــةٌ رفعـــت لمجـــدٍ تلقاهـــا عرابـــة بـــاليمين

قلت: سمي الرجل باسم الشجرة.

المسألة الأولى: أصل معنى لفظ (العرب):

-1-

قال اللسان: اختلف الناس في العرب لِمَ سموا عرباً (إلى مذهبين): فقال بعضهم: أول من أنطق الله لسانه بلغة العرب يعْرُب بن قحطان، وهو أبو اليمن كلهم، وهم العرب العاربة، ونشأ إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام معهم، فتلكم بلسانهم فهو وأولاده العرب المستعرِبة.

الثاني: قيل إن أولاد إسماعيل عليه السلام نشؤوا بعَرَبةٍ وهي من تِهامة فنسبوا إلى بلدهم، و(عَرَبة) هي مكة. قال اللسان: "أقامت قريشٌ بعَرَبة فتنَّخت بها، وانتشر سائر العرب في جزيرتها فنسبوا كلهم إلى (عَرَبة) لأن أباهم إسماعيل عليه السلام، بها نشأ ورَبَل أولاده فيها، فكثروا، فلما لم تحتملهم البلاد انتشروا وأقامت قريش بها. و"قال الأزهري: والأقرب عندي أنهم سُمُوا عرباً باسم بلدهم العَرَبات ."

-2-

قلت: أما من قال: سمي العرب بذلك نسبة إلى يَعْرُب بن قحطان. فقول ضعيف عند التحقيق؛ ذلك أن اسم (يَعْرُب) يرجع في أصله إلى (الماء العَرِب)، وأصل الإسم أنه منقول من الفعل المضارع من نحو قولهم "فلانٌ يَعْرُب من الماء" أي يتناول من الماء العَرِب.

وأما من قال: إنهم سموا عرباً نسبةً إلى بلدهم (عَرَبة) أو (عَرَبات) فقد باعدَ أيضاً؛ ذلك أن اسم هذا الجيل من الناس وهم (العرب)، واسم البلدة وهي (عَرَبة) يرجعان إلى شيءٍ واحدٍ، وهو الماء العَرِب الذي هو الماء الصافي الكثير الشديد الجريان.

فالعَرَبة كما في اللسان: "هو النهر الشديد الجري"، وعَرَبات جمعها، فالعَرَبات هي الأنهار الشديدة الجريان، وإنما سميت مكة المكرمة بذلك لوجود نهر أو أنهارٍ كانت شديدة الجريان فيها.

غير أننا نعلم أن مكة وادٍ غير ذي زرع، فمن أين جاءت هذه الأنهار الشديدة الجريان حتى سميت مكة باسمها .قلت: كان ذلك في زمن العصور المطيرة، إذا كانت شبة الجزيرة ذات أنهار شديدة الجريان ثم جفت بانقضاء العصور المطيرة، وذلك قبل عشرين ألف عام. (انظر أيضاً مادة أدب في كتاب الأوليات للأصولي ص 19).

-3-

وأما علة تسمية هذا الجيل من الناس بالعرب، فمردٌّ ذلك أن لفظ العرب في أصله صفة للماء، إذ قالوا: "هذا ماء عَرَبٌ" أي كثير صافٍ شديد الجريان بالأنهار، ثم نقلت الصفة وهي (عرب) إلى العلمية فقالوا: (هذا عربٌ) أي هذا نهر كثير الماء شديد الجريان، ثم أضافت كل قبيلة اسمها إلى أحد هذه الأعراب (الأنهار) لتمييز الملكية فقالوا: "هذا عَرَب قبيلة كذا "و"هذا عرب قبيلة كذا" يريدون (هذا نهر أو ماء قبيلة كذا) و(هذا نهر أو ماء قبيلة كذا). ثم جاز اللفظ مجازاً مرسلاً علاقته المحلية إذا اكتفوا بذكر المحل وهو (العرب) أي النهر، وأرادوا من حلت إلى جواره، وهي القبيلة فقالوا: (هذه عرب كذا) أي (هذه قبيلة كذا)، وقالوا: (من أي العرب أنت؟) .أي (من أي القبائل أنت) ثم غلب لفظ (العرب) فصار اسم جنس لهذا الجيل من الناس الذي يجمعه لغة واحدة، وأعراف واحدة، ودين واحد، والحمد لله ربِّ العالمين.

-4-

وما زال لفظ (عرب) يستخدم بمعنى قبيله إلى يومنا هذا، فيقال: (عرب التعامرة) أي قبيلة التعامرة. ويقال للبدو خاصة "العرب" .قلت: أصل ذلك أن لفظ العرب كان يُعَرَّف بالإضافة فيقال: "عرب البدو" أي قبائل البدو، ثم حذف المضاف إليه وهو (البدو) وعرِّف المضاف بالألف واللام تعريفا بالعهد الذهني، فإذا قال المتكلم من أهل الحضر: (ذهبت إلى العرب) انصرف ذهن السامع إلى عرب البدو أي قبائل البدو.

ومجمل الأمر أن لفظ (العرب) لفظ قديم يرجع عند التحقيق إلى زمن العصور المطيرة قبل عشرين ألف عام.

المسألة الثانية: أصل معنى لفظ (العاربة):

-1-

قال اللسان: العرب العاربة: هم الخُلَّص منهم، وأخذ من لفظه فأُكِّد به كقولك ليل لائل، تقول: عرب عاربة وعرْباء: صرحاء، ومُتَّعَرِّبة ومستعربة دخلاء ليسوا بخلَّص.

-2-

قلت: والقول إن معنى (العرب العاربة: هم الخلص منهم) وأن معنى (العرب المستعربة هم الدخلاء) تفسير يجعل التسمية قائمة على النقاء العنصري وهو أمر بعيد، ذلك أن العرب المستعربة وهم أبناء إسماعيل عليه السلام متجذِّرون في العروبة وليسوا بدخلاء، وأما أصل هذه الأسماء فهو ذو علاقة بالماء العَرِب، وسنزيد شرح هذا الأمر في المسألة الثالثة إن شاء الله.

-3-

قلت: العرب العاربة :هي القبائل صاحبة الأعراب (الأنهار) حيث كان الماء يجري في الأودية الشديدة الجريان، و(العاربة) هي صاحبة الماء العرِب ومثلها التامر واللابن أي صاحب التمر وصاحب اللبن.

إذاً، فمصطلح (العاربة) يقصد به تلك القبائل التي سكنت الجزيرة العربية في زمن العصور المطيرة قبل عشرين ألف عامٍ، فلما انقضت العصور المطيرة بدأت أنهار الجزيرة بالجفاف فخرجت القبائل إلى مصر والعراق واليمن والشام حتى خلت الحجاز من الناس، فلما شاء الله تعالى أن يُحيي الحجاز بذرية جديدة، جمع في تلك الذرية أمشاجاً من مصر والعراق واليمن والشام. فكانت جدتهم عليها السلام مصرية، وكان جدهم إبراهيم عليه السلام عراقياً، وكان أبوهم إسماعيل عليه السلام شامياً، إذ إنما ولد في الشام ثم حُمِل هو وأمه إلى مكة المكرمة كما هو معلوم، والإنسان إنما ينسب إلى مسقط رأسه. وكانت أم هذه الذرية وهي زوج إسماعيل عليه السلام من جرهم من اليمن. فكانت تلك الذرية هي أول إعمار للجريزة بدأ من مكة المكرمة في الحجاز حتى إذا ضاق بهم المكان خرجوا إلى سائر الجزيرة (لسان العرب :عرب).

-4-

وإذا كان لنا أن نتأوَّل ترتيب زمن خروج هذه القبائل من الجزيرة وصولاً إلى تلك البلاد المحيطة بها، بحيث يكون الترتيب من الأبعد زمناً إلى الأدنى، فكيف يكون هذا الترتيب؟

قلت: إذا كان الأصل في الابن أنه ينسب إلى أبيه وأمه ثم إلى جده وجدته، ثم كان كل واحد من هؤلاء الأقارب يمثل قبائل بلد، فالجدة تمثل القبائل التي خرجت إلى مصر، والجد يمثل القبائل التي خرجت إلى العراق، والأم تمثل القبائل التي خرجت إلى اليمن، والأب يمثل القبائل التي خرجت إلى الشام، فقد أشعرنا هذا أن القبائل التي خرجت إلى مصر هي أبعد القبائل زمناً في الخروج من الجزيرة؛ لأن موضع الجدة هو الأبعد في خط النسب قياساً من موضع الابن. ثم كانت القبائل التي خرجت إلى العراق هي الثانية في الخروج؛ لأن الجد أقرب من الجدة في خط النسب، ثم كانت القبائل التي خرجت إلى اليمن هي الثالثة في الخروج؛ لأن الأم أقرب من الجد في خط النسب، ثم كانت القبائل التي خرجت إلى الشام هي آخر القبائل خروجاً من الجزيرة؛ لأن الأب أقرب من الأم في خط النسب قياساً من موضع الابن– والله أعلم.

المسألة الثالثة: أصل معنى لفظي (المستعرِبة والمتعَرِّبة):

-1-

قال اللسان: تقول عرب عاربة وعَرْباء: صرحاء، ومُتَعَرِّبة ومُسْتَعْرِبة: دخلاء ليسوا بخلَّص.

قلت: وقد سبق أن ناقشنا قول اللسان الآنف في أول المسألة الثانية فارجع إليه. ومما ينبغي علينا أن نعلمه قبل الخوض في بيان أصل معنى لفظ (العرب المستعرِبة) أن نعلم أن هذا المصطلح قد صار علماً على أبناء إسماعيل عليه السلام، وهو الذي يرجع في وجوده التاريخي إلى عام (2000) قبل الهجرة، وهو زمن كانت الجزيرة تعيش فيه عصور الجفاف كما هو في هذا العصر وذلك بسبب انقضاء العصور المطيرة، وإن من أبرز سمات الجفاف قلة الماء، وهي المسألة التي تعنينا في هذا الموضوع.

-2-

قلت: وأما أصل معنى لفظ (المستعرِبة)، فنحن نعلم أن صيغة (استفعل) تفيد أحد معنين إما الصيرورة نحو (استحجر الطين) أي صار حجراً، وإما الطلب نحو (استفهم الرجل) أي طلب الفهم، وقد فسر اللسان معنى (المستعربة) على معنى الصيرورة، إذ جعل معنى (المستعربة) هم الأقوام الذين صاروا عرباً ولم يكونوا كذلك في أصلهم.

قلت: وهذا قول غير صحيح، فليس للمسألة علاقة بالنقاء العنصري، وإنما علاقتها بالماء العَرِب. فالعرب المستعربة: هي القبائل التي تطلب (العَرِب)، إذ جاز لفظ (العَرِب) إلى مطلق الماء، وإنما طلبت القبائلُ (العَرِبَ) أي الماء، بسبب القحط والجفاف، وذلك باستخراجه من (الأشعار) أي الآبار[1].

---

[1] انظر علم أصول معاني الألفاظ ومجازها، ص25. والأوليات ص 121.

-3-

وأما مصطلح (المتعرِّبة) فهو علم على أبناء إسماعيل عليه السلام أيضاً، وهو على صيغة اسم الفاعل من الفعل (تَعَرَّب) بوزن (تَفَعَّلَ) نحو تَصَبَّر وتَشَجَّع، وهي صيغة تفيد التكلف أي تكلف الصبر وتكلف الشجاعة.

ومعنى (تَعَرَّب) أي تكلف طلب (العَرِب) أي الماء، واسم الفاعل منه (المتعرِّبة) وإنما تكلفت القبائل طلب (العَرِب) أي الماء بسبب الجفاف والقحط في الجزيرة، بعد أن كانت أنهاراً وجناتٍ في زمن العصور المطيرة.

المسألة الرابعة: أصل معنى لفظ (الأعراب):

قلت: الأعراب: جمع عَرَب، نحو نَبَطٌ أنباط، وقلم أقلام، والعَرَبُ هو الماء الكثير الشديد الجريان في الوادي.

ثم وصف الناس الذين فيهم سرعة الانفعال والطيش بالأعراب فقيل (فلان أعرابي الخلق) أي شديد الإنفعال سريع الغضب فهو كالماء الشديد الجريان الذي يجرف ما وقع أمامه. ومن ثَمَّ حملت هذه الصفة دلالة الذم، ثم غلب لفظ (الأعراب) على أولئك الناس الذين تلك صفاتهم، فصار لفظ (الأعراب) بذلك اسم جنس. والمفرد منه (أعرابي). ثم وصف الناس الطائش بصفة الجاهلي نسبة إلى (الجاهل) وهو (التنور) في مرحلة لاحقة[1]

---

[1] انظر الأوليات، ص28.

الأصل الرابع
معرفة المراد من العامل والمعمول

وفيه أحد عشر مبحثاً:

المبحث الأول: المعنى السياقي للّفظ والمحل السياقي للفظ

لقد علم الخليل رحمه الله أنه لا يمكن ضبط آخر اللفظ المُمكَّن من حالات الهواء، بموازيين تحفظ ويقاس عليها، ولكنه استطاع ببصريته الثاقبة أن يستخرج طريقين رئيسين[1] لضبط آخر اللفظ الممكن من حالات الهواء، وهذان الطريقان هما:

الطريق الأول: ضبط آخر النطق بإعراب (أي تبيين) المعنى السياقي للفظ.

الطريق الثاني: ضبط آخر النطق بإعراب (أي تبيين) المحل السياقي للفظ.

والمعاني السياقية للألفاظ هي: المعاني التي تكسبها الألفاظ من السياق، وهذه المعاني السياقية هي: الخبر والفاعل، والمفاعيل ومنها المفعول الذي لم يسم فاعله، والحال والتمييز والنداء والاستثناء، والتوابع.

وهذه المعاني معانٍ تدرك بالفهم من السياق، وقد تختلف المصطلحات غير أن الدلالة ثابتة، فقد يسمى الحال بالهيئة، والمفعول لأجله بالغاية، والمفعول فيه بالظرف، والتمييز بالتفسير إلى غير ذلك، واختلاف المصطلحات لا يبطل حقيقة أن هذه المعاني تدرك بالفهم من السياق، وإن اختلفت أسماؤها باختلاف العلماء.

ثم جعل الخليل المعاني السياقية وسيلة لضبط حالات الهواء في آخر النطق كما ذُكِرَ في الأصل الثالث. وذلك أن الخليل نصَّ على أن الخبر يلزم حالة رفع الهواء وكذلك الفاعل، والمفعول الذي لم يسم فاعله، وأن المفاعيل والحال والتمييز وبعض أنواع النداء تلزم حالة نصب الهواء إلى أعلى الحلق، وأن التوابع تابعة لما قبلها، وسنزيد في تفصيل ذلك عند الحديث عن عوامل المعاني السياقية ومعمولاتها في هذا الأصل ثم في الأصل السادس إن شاء الله.

---

[1] لهذين الطريقين الرئيسين فروعٌ عليها سنتحدث عنها في الأصل السادس إن شاء الله.

حتى إذا فرغ الخليل من الطريق الأول وهو ضبط حالات الهواء بتبيين المعنى السياقي للفظ ولجَ إلى الطريق الثاني وهو ضبط حالات الهواء بتبيين المحل السياقي للفظ، وذلك في مثل المواضع الآتية (جئت من القرية، لن أتأخر، لم أبتعدْ، إن تدرسْ تنجحْ، كان الرجلُ كريماً، إنَّ الغلامَ شجاعُ، كاد النصرُ يتحقق، كتاب العلمِ مفيد، الإسلام نورٌ، ينتصر الحقُ).

فكان رحمه الله أن عمد إلى ضبط حالات الهواء في تلك المواضع بإعراب (أي تبيين) محل اللفظ من السياق، والمحالُّ السياقية للألفاظ، هي المحالُّ التي تكتسبها الألفاظ إثر حلولها بعد ألفاظ سابقة عليها، أو بعد نيةٍ سابقة على اللفظ.

المبحث الثاني: عوامل (أي أوتاد) المحال السياقية للألفاظ ومعمولاتها (أي وموتوداتها)

وهذه المحال السياقية للألفاظ هي:

1. الاسم الذي يحل بعد (مِن) وأخواتها
2. الفعل المضارع الذي يحل بعد (لن) وأخواتها
3. الفعل المضارع الذي يحل بعد (لم) وأخواتها
4. الفعلان المضارعان اللذان يحلان بعد (إنْ) وأخواتها
5. الاسم الذي يحل بعد (كان) وأخواتها وخبره
6. الاسم الذي يحل بعد (إن) وأخواتها وخبره
7. الاسم الذي يحل بعد (كاد) وأخواتها
8. الاسم المبتدأ به الكلام الذي يحل بعد نية الابتداء
9. الفعل المضارع الذي يحل بعد نية الابتداء
10. الاسم الذي يحل بعد الاسم المضاف

وإليك تفصيل ما أُجمِل:

الموضع الأول: ففي جملة: "جئتُ من القريةِ"، كان ضبط الخليل لحالة الهواء في لفظ (القريةِ) بتبيين محلها من السياق على النحو الآتي:

- من: حرف
- القرية: اسم حل بعد (من) مجرورٌ إلى أسفل الشفة هواءُ حرفِهِ الأخيرِ، وعلامة جر الهواء حركة كسر الشفة السفلى الظاهرة على آخر النطق.

ثم قعَّد الخليل أن كل اسم يحل بعد (من) يكون مجروراً إلى أسفل الشفة هواء حرفه الأخير، فكان اللفظ الأول وهو (من) في سياقه بمنزلة (الوتد)، وكان اللفظ الثاني وهو (القرية) في سياقه بمنزلة الموتود بالوتد أي المعقود بالوتد والمربوط به، إذ لا يصح الفصل بين اللفظين (من) و(القرية) بل هما متضاممان تضامم حبل الخيمة بالوتد.

بيد أن الخليل كان قد استعار لفظاً آخر غير لفظ الوتد للدلالة على تضامم اللفظين في السياق، ذلك أنه كان قد استعار لفظ (العامل)، فما هو العامل؟

إن العامل عند الخليل ليس اسم فاعل مشتقاً من الفعل (عَمِلَ) بل هو اسم آلة جامد جاء على وزن اسم الفاعل ومثله (الكاهل) الذي هو اسم آلة جامد جاء على وزن اسم الفاعل، إذاً، فالعامل عند الخليل مصطلح استعاري وليس مصطلحاً اشتقاقياً، وإنما تجاوز من قال: (إنّ العامل هو المؤثر الذي جلب الحركة) من هذه الجهة، ذلك أنه أجرى لفظ (العامل) على معنى اسم الفاعل من الفعل (عمل)، وليس هذا بأصل المصطلح.

إن العامل عند الخليل كما سبق هو اسم آلة جامد، وهو ذلك الجزء الذي يلي السنان[1] من الرمح، وهو موضع عقد الراية من الرمح، فكان الخليل أن استعار هذا اللفظ، فسمّى اللفظ الأول من اللفظين المتضاممين وهو حرف (من) سمّاه بالعامل على التشبيه بعامل الرمح الذي عقدت به الراية، وسمّى اللفظ الثاني من اللفظين المتضاممين وهو لفظ القرية سمّاه بـ (المعمول بالعامل) أي المعقود بالعامل والمربوط به، وذلك على التشبيه بالراية المعقودة بالعامل.

و(المعمول) مصطلح مشتق على وزن اسم المفعول من اسم الآلة (العامل)، ومثل ذلك قولك: (هذا حبل موتود بالوتد) و(هذا حبل مقرون بالقرْن) فالموتود اسم مفعول مشتق من الوتد والمقرون اسم مفعول مشتق من القَرْن.

---

[1] العامل: انظر لسان العرب.

الموضع الثاني: لن أتأخرَ عن الحق

كان ضبط الخليل لحالة الهواء في لفظ (أتأخرَ) بإعراب (أي تبيين) محله من السياق على النحو الآتي:

- لن: حرف نفي.
- أتأخرَ: فعل مضارع لاسم الفاعل حل بعد (لن) منصوب إلى أعلى الحلق هواء حرفه الأخير، وعلامة نصب الهواء إلى أعلى الحلق حركة فتح الشفتين الظاهرة على آخر النطق.

ثم قعّد الخليل أن كل فعل مضارع لاسم الفاعل يحل بعد (لن) يكون منصوباً إلى أعلى الحلق هواء حرفه الأخير، فكان اللفظ الأول بذلك بمنزلة الوتد أو (العامل)، وكان اللفظ الثاني بمنزلة الموتود بالوتد أو (المعمول بالعامل)، إذ لا يصح الفصل بين اللفظين (لن) و(أتأخر) بل هما متضامان تضامم الحبل بالوتد أو تضامم الراية بالعامل.

الموضع الثالث: لم أبتعدْ عن الحق

كان ضبط الخليل لحالة الهواء في لفظ (أبتعدْ) بإعراب (أي تبيين) محله من السياق على النحو الآتي:

- لم: حرف نفي.
- أبتعدْ: فعل مضارع لاسم الفاعل حلَّ بعد (لم) مجزومُ الهواءِ في حرفه الأخير، وعلامة جزم الهواء سكونُ الشفتين عن الحركة الظاهرُ على آخر النطق.

ثم قعَّد الخليل أن كان فعل يحل بعد (لم) يكون مجزوم الهواء، فكان بذلك اللفظ الأول بمنزلة الوتد أو العامل، وكان اللفظ الثاني بمنزلة الشيء الموتود بالوتد أو الشيء المعمول بالعامل، إذ لا يصح الفصل بين اللفظين (لم) و(أبتعد) بل هما متضامان تضامم الحبل بالوتد أو تضامم الراية بالعامل.

الموضع الرابع: إنْ تدرسْ تنجحْ

كان الخليل قد ضبط حالة الهواء في الفعلين (تدرسْ وتنجحْ) بإعراب (أي تبيين) محلهما من السياق على الوجه الآتي:

- إنْ: حرف شرط.
- تدرسْ: فعل مضارع حل بعد (إنْ) مجزوم الهواء في حرفه الأخير وعلامة جزم الهواء سكونُ الشفتين عن الحركة الظاهرُ على آخر النطق، وهو فعل الشرط.
- تنجحْ: فعل مضارع لاسم الفاعل، حلَّ بعد (إنْ) مجزوم الهواء في حرفه الأخير وعلامة جزم الهواء ... وهو جواب الشرط.

ثم قعد الخليل أن الفعلين اللذين يحلان بعد (إنْ) يكونان مجزومَيْ الهواء، فكان اللفظ الأول وهو (إنْ) بمنزلة الوتد أو العامل، وكان الفعل (تدرسْ) الذي حل بعد (إنْ) بمنزلة الموتود بالوتد أو بمنزلة الشيء المعمول بالعامل أي المربوط به، وكان الفعل (تنجحْ) بمنزلة موتودٍ ثانٍ بالوتد أو بمنزلة معمول ثانٍ بالعامل.

الموضع الخامس: كان الرجلُ كريماً

وقد ضبط الخليل حالة الهواء في الاسمين (الرجلُ كريماً) بإعراب (أي تبيين) محلها من السياق على النحو الآتي:

- كان: فعل ماضٍ ناقص (نقص منه الحدث) مبني (أي مُنشأ) على هيئة واحدة هي حركة فتح الشفتين.
- الرجلُ: اسم حل بعد (كان) مرفوع عن مكان الانخفاض هواءُ حرفِه الأخير، وعلامة رفع الهواء حركة ضم الشفتين الظاهرة على آخر النطق.
- كريماً: خبر للاسم حل بعد (كان) منصوب إلى أعلى الحلق هواء حرفه الأخير، وعلامة نصب الهواء حركة فتح الشفتين الظاهرة على آخر النطق.

ثم قعّد الخليل أن كل اسم يحلُّ بعد (كان) يكون مرفوع الهواء، وأن كل خبر للاسم الذي يحل بعد (كان) يكون منصوب الهواء، فكان اللفظ الأول وهو (كان) بمنزلة الوتد والعامل، وكان الاسم الذي حلّ بعد (كان) بمنزلة الشيء الموتود بالوتد أو الشيء المعمول بالعامل، وكان خبر الاسم بمنزلة موتودٍ ثانٍ أو بمنزلة معمول ثانٍ بالعامل.

الموضع السادس: إنَّ الغلامَ شجاعٌ

كان ضبط الخليل لحالة الهواء في الاسمين (الغلام شجاعٌ) بإعراب (أي تبيين) محلهما من السياق على الوجه الآتي:

- إنَّ: حرف توكيد.
- الغلامَ: اسم حلَّ بعد (إنّ) منصوب إلى أعلى الحلق هواء حرفه الأخير، وعلامة نصب الهواء حركة فتح الشفتين الظاهرة على آخر النطق.
- شجاعٌ: خبر الاسم حلَّ بعد (إنَّ) مرفوع عن مكان انخفاضه هواء حرفه الأخير، وعلامة رفع الهواء حركة ضم الشفتين الظاهرة على آخر النطق المتبوعة بنون ساكنة.

ثم قَعَّد الخليل أن كل اسم يحل بعد (إنَّ) يكون منصوب الهواء، وأنَّ كل خبر للاسم الذي حلّ بعد (إن) يكون مرفوع الهواء، فكان بذلك اللفظ الأول وهو (إنَّ) بمنزلة الوتد أو العامل، وكان الاسم الأول بمنزلة الشيء الموتود بالوتد أو الشيء المعمول بالعامل، وكان الاسم الثاني بمنزلة موتودٍ ثانٍ بالوتد أو بمنزلة معمول ثانٍ بالعامل.

الموضع السابع: كاد النصرُ يتحقق

ضبط الخليل حالة الهواء في الاسم (النصر) بإعراب (أي تبيين) محله من السياق على الوجه الآتي:

- كاد: فعل ماضٍ ناقص (نقص منه الحدث) مبني (أي منشأ) على هيئة واحدة هي حركة فتح الشفتين.
- النصرُ: اسم حل بعد (كاد) مرفوع عن مكان انخفاضه هواء حرفه الأخير وعلامة رفع الهواء حركة ضم الشفتين الظاهرة على آخر النطق.

ثم قعد الخليل أن كل اسم يحل بعد (كاد) يكون مرفوع الهواء عن مكان انخفاضه، فكان اللفظ الأول وهو (كاد) بمنزلة الوتد أو العامل، وكان اللفظ الثاني بمنزلة الشيء الموتود بالوتد أو الشيء المعمول بالعامل.

الموضع الثامن: الإسلامُ نورٌ

ضبط الخليل حالة الهواء في الاسم الأول على النحو الآتي:

- الإسلامُ: اسم مبتدأ به الكلام حل بعد نية الابتداء، مرفوع عن مكان الانخفاض هواء حرفه الأخير، وعلامة رفع الهواء حركة ضم الشفتين الظاهرة على آخر النطق.

ثم قعّد الخليل أن كل اسم مبتدأ به الكلام يكون مرفوع الهواء عن مكان انخفاضه، فكانت بذلك نية الابتداء ومحلها القلب بمنزلة الوتد أو العامل، وكان الاسم المبتدأ به الكلام بمنزلة الشيء الموتود بالوتد أو الشيء المعمول بالعامل.

الموضع التاسع: ينتصر الحقُ

وكان الخليل قد ضبط حالة الهواء في الفعل المضارع لاسم الفاعل على النحو الآتي:

- ينتصرُ: فعل مضارع لاسم الفاعل حلّ في موقع الاسم المبتدأ به الكلام، مرفوع عن مكان الانخفاض هواء حرفه الأخير، وعلامة رفع الهواء حركة ضم الشفتين الظاهرة على آخر النطق.

ثم قعدّ الخليل أن كل فعل مضارع يحل في موقع الاسم المبتدأ به الكلام يكون مرفوع الهواء، فكان (موقع الاسم المبتدأ به الكلام) بمنزلة الوتد أو العامل، وكان الفعل المضارع بمنزلة الشيء الموتود بالوتد أو الشيء المعمول بالعامل.

قلت: وقول الخليل: (فعل مضارع حل في موقع الاسم المبتدأ به الكلام) هو مثل قولنا (فعل مضارع حل بعد نية الابتداء) غير أن الخليل خالف في العبارة والمقصود واحد. ولو تأملت لألفيت عبارة الشرح تصل إلى المبتغى وصولاً صريحاً، ولألفيت عبارة الخليل تصل إلى المبتغى وصولاً بواسطة.

الموضع العاشر: كتابُ العلمِ مفيدٌ

ضبط الخليل حالة الهواء في الاسمين الأول والثاني على النحو الآتي

- **كتابُ:** اسم مبتدأ به الكلام حل بعد نية الابتداء، مرفوعٌ عن مكان الانخفاض هواءُ حرفه الأخير وعلامة رفع الهواء حركة ضم الشفتين الظاهرة على آخر النطق، وهو اسم مضاف (أي مزيد).

- **العلمِ:** اسم حل بعد الاسم المضاف (أي المزيد)، مجرور إلى أسفل الشفة هواء حرفه الأخير، وعلامة جر الهواء حركة كسر الشفة السفلى الظاهرة على آخر النطق.

ثم قعّد الخليل أن كل اسم يحل بعد الاسم المضاف (أي المزيد) يكون مجرور الهواء، فكان بذلك اللفظ الأول وهو الاسم المضاف بمنزلة الوتد أو العامل، وكان اللفظ الثاني وهو الاسم المضاف إليه (أي المزيد عليه) بمنزلة الشيء الموتود بالوتد أو الشيء المعمول بالعامل.

المبحث الثالث: خلاصة التعريف بمصطلحاتٍ تتعلق بالمحل السياقي للفظ

- العامل لغةً: هو ما يلي السنان من الرمح بقليل[1]، قلت وهذا الموضع هو موضع عقد الراية من الرمح، ومثله الوتد، إذ الوتد هو موضع عقد حبل الخيمة.
- العامل اصطلاحاً: هو اللفظ الأول من اللفظين المتضاممين تضامم الراية إلى العامل، أو تضامم حبل الخيمة إلى الوتد، وهو أيضاً النية السابقة على التلفظ باللفظ.
- المعمول لغةً: لفظ مشتق من اسم الآلة (العامل) على وزن المفعول للدلالة على الشيء المعقود بالعامل والمربوط به كالراية ونحوها. ومثله لفظ الموتود المشتق من الوتد للدلالة على الحبل المربوط بالوتد.
- المعمولُ اصطلاحاً: هو اللفظ الثاني من اللفظين المتضاممين بعضهما إلى بعض، وهو أيضاً اللفظ اللاحق على النية.
- المحل السياقي للفظ: هو المحل الذي يكتسبه اللفظ على إثْرِ حلوله بعد لفظ سابق عليه، أو على إثر حلوله بعد نية سابقةٍ عليه.

ومن ثم نص الخليل على وجوب أن يكون العامل (أي الوتد) سابقاً على المعمول (أي الموتود) حتى يستقيم الاسترشاد به، ففي جملة (لن أتأخرَ) كان الضبط بأن قيل:

[1] انظر لسان العرب: مادة (عمل)، والمعجم الوسيط.

- أتأخرَ: فعل مضارع حل بعد (لن) فهو موتود أو معمول بـ (لن)، و(لن) هي الوتد أو العامل.

وفي جملة (الإسلامُ نورٌ) كان الضبط بأن قيل:

- الإسلامُ: اسم مبتدأ به الكلام حل بعد نية الابتداء، فالاسم المبتدأ به الكلام هو الموتود أو المعمول، ونية الابتداء هي الوتد أو العامل السابق المسترشد به.

تنبيه:

يتبين مما سبق أن العوامل بمنزلة الأوتاد، وليس بمعنى الفواعل والمؤثرات، لذا فمن الخطأ أن يقال: (الحروف العاملة) لأن (العاملة) هنا بمعنى الصانعة والمؤثرة، وهذا ما لم يرده الخليل في أصل المصطلح وإن جرى القلم بهذا عند النحاة، وإنما الصواب أن يقال: (الحروف العوامل)؛ لأن هذا التعبير بمنزلة قولك: (الحروف الأوتاد) أي التي يوتد ما بعدها بها على طريقة المضاممة.

<u>المبحث الرابع: قوة المُكْنَةِ عند العالم</u>

قلت: ولما فرغ الخليل من إعراب (أي تبيين) العوامل (أي الأوتاد) التي استخرجت لتعيين المحالِّ السياقية للألفاظ؛ وذلك من أجل اتخاذ المَحَالِّ السياقية وسيلةً لضبط حالات الهواء في آخر نطق اللفظ، قلت: ولما فرغ رجع إلى الألفاظ التي اكتسبت المعاني السياقية فدقَّقَ فيها فتبين له أن اللفظ ما اكتسب المعنى السياقي إلا لتعلقه بلفظ سابق عليه مع خصائص أخرى سنتحدث عنها لاحقاً إن شاء الله، فكان أن أنزل اللفظ السابق منزلة الوتد أو العامل، وأنزل اللفظ اللاحق منزلة الشيء الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل.

وإنما قلت لك: إن الخليل رجع إلى المعاني السياقية فجعل يلتمس أوتادها (أي عواملها)، لأن العوامل في المعاني السياقية خفية لا تظهر إلا بعد تدقيق، ويترجح عندي أنها لم تخطر ببال الخليل أول الأمر، وأنه لم يتنبه إليها إلا بعد أن استخرج عوامل (أي أوتاد) المحالِّ السياقية.

المبحث الخامس: مقدمة في التعريف بمصطلحات تتعلق بالمعنى السياقي للفظ

- المعنى السياقي للفظ: هو المعنى المكتسب من تعليق لفظين مع خصائص أخرى، كأن يسبق الفعل الفاعل، وأن تكون الحال نكرة، والمبتدأ معرفة، وأن يكون المفعول لأجله مصدراً قلبياً إلى غيرها من الخصائص المنصوص عليها في كتب النحو في كل باب.
- العامل أو (الوتد) اصطلاحاً: هو اللفظ السابق من اللفظين المُعلَّقين.
- المعمول (أو الموتود) اصطلاحاً: هو اللفظ اللاحق من اللفظين المُعلَّقين، وهو اللفظ الذي اكتسب المعنى السياقي.
- وبدخول مصطلح العامل إلى حالة المعاني السياقية نشأ مصطلح جديد هو مصطلح (الإعمال) وهو مصطلح مشتق من لفظ (العامل) أيضاً، ويراد به معنى (الإيتاد).
- والإعمال (أي الإيتاد): هو تعليق المتكلم لِلَفْظَين بعضهما ببعض مع خصائص أخرى من أجل إنتاج المعاني السياقية. إذاً، فلو جعلنا محل المصطلحات المشتقة من اسم الآلة الجامد مصطلحات مشتقة من فعلٍ، لكان مصطلح التعليق هو المقابل لمصطلح الإعمال، ولكان مصطلح (المعلَّق) على وزن اسم المفعول هو المقابل لمصطلح المعمول، ولكن مصطلح (المعلَّق به) على وزن اسم المفعول أيضاً هو المصطلح المقابل لمصطلح العامل.
- ومن ثمَّ، فالإعمال (أي الايتاد) هو صنعة المتكلم، أما الإعراب فهو صنعة النحوي؛ لأن الإعراب: هو تبيين النحوي للمعاني السياقية للألفاظ، وتبيين المحالِّ السياقية للألفاظ أيضاً من أجل اتخاذهما وسيلة لضبط حالات الهواء في آخر النطق.

والإعراب مصطلح أوسع من مصطلح الإعمال؛ لأن الإعمال مصطلح خاص بما ينتجه المتكلم من معانٍ سياقية، أما الإعراب فيشمل تبيين المعاني السياقية والمحالِّ السياقية.

وقد تجاوز قوم فسمَّى (الإعمال) بالعمل، وهو تجاوز فيه نظر كبير؛ لأن العمل اسم الحدث من الفعل (عمل)، أما الإعمال فاسم الحدث من الفعل (أعمل)، وهو فعل مشتق من اسم الآلة (العامل)، ومثله اشتقاق الفعل (أوتد) من اسم الآلة (الوتد).

مثال: ظهر الحقُ

- الحق: فاعل لفعل الظهور، فاللفظ السابق وهو فعل الظهور بمنزلة الوتد أو العامل، وبقول آخر هو اللفظ المعلَّق به، واللفظ اللاحق وهو لفظ (الحق) بمنزلة الشيء الموتود بالوتد، أو الشيء المعمول بالعامل وبقول آخر هو اللفظ المعلَّق بالعامل.

مثال آخر: جملة: الإسلام نورٌ

- نورٌ: خبر الاسم المبتدأ به الكلام، فاللفظ السابق وهو الاسم المبتدأ به الكلام بمنزلة الوتد أو العامل وبقول آخر هو اللفظ المعلّق به. واللفظ اللاحق وهو (نور) بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل، وبقول آخر هو اللفظ المعلَّق.

أما الإسلام، فهو اسم مبتدأ به الكلام حل بعد نية الابتداء، فنية الابتداء بمنزلة الوتد أو العامل، وبقول آخر هي المعلَّق بها، والاسم المبتدأ به الكلام بمنزلة الشيء الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل، وبقول آخر هو اللفظ المعلَّق بالعامل.

إذاً، فالمبتدأ اسم مضبوط بإعراب (أي تبيين) محله السياقي، وهو خلاف الخبر الذي هو اسم مضبوط بإعراب معناه السياقي.

المبحث السادس: عوامل (أي أوتاد) المعاني السياقية[1]

أحصى الخليل جمعاً من المعاني السياقية للألفاظ، وهذه المعاني هي: خبر المبتدأ والفاعل، والمفاعيل (مطلق، ولأجله، وفيه، ومعه، وبه سمي فاعله، وبه لم يسمَ فاعله) والنداء، والاستثناء والتمييز والحال، والتوابع.

لقد نصَّ الخليل على أن المعاني السياقية من خبر المبتدأ والفاعل، والمفعول به الذي لم يسم فاعله تلزم حالة رفع الهواء عن مكان الانخفاض، كما سمع عن العرب، وأن المعاني السياقية من المفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول فيه والمفعول به الذي سمي فاعله، والنداء والاستثناء والتمييز والحال تلزم حالة نصب الهواء إلى أعلى الحلق كما سمع في لغة العرب، وأن المعاني السياقية من التوابع تبعٌ لمتبوعها في اتخاذ حالات الهواء من جر ورفع ونصب.

ثم إن الخليل دققَّ في تلك المعاني السياقية، فتبين له أن اللفظ المكتسب للمعنى السياقي مُعلَّق بلفظ سابق عليه، فكان أن أنزل اللفظ السابق منزلة الوتد أو العامل، وأنزل اللفظ اللاحق منزلة الشيء الموتود بالوتد، أو الشيء المعمول بالعامل، وإذا كان اللفظ الموتود بالوتد أو المعمول بالعمل متفق عليه عند النحاة إذ هو اللفظ المكتسب للمعنى السياقي وهو اللفظ الذي عليه مدار البحث عن وتده أو عامله، فإن الوتد أو العامل قد وقع الاختلاف فيه، وسنتحدث عن سبب الاختلاف في المبحث العاشر إن شاء الله.

ثم إن الخليل أوغل في التدقيق فسعى إلى تعليل لِمَ اختارت العرب حالة رفع الهواء للمعاني السياقية من خبر المبتدأ والفاعل، والمفعول الذي لم يسم فاعله، ولِمَ اختارت حالة نصب الهواء للمعاني السياقية من المفاعيل والنداء والاستثناء والتمييز والحال. وسيأتي الحديث على ذلك في الأصل الخامس عند الحديث عن نظريات تفسير الحالات الهوائية.

وإليك تفصيل العوامل (أي الأوتاد):

---

[1] اعتمد البحث في استقصاء العوامل على كتاب جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني رحمه الله.

الموضع الأول: عامل خبر المبتدأ ومعموله (أي وتد خبر المبتدأ وموتوده):

لقد نص الخليل على أن خبر المبتدأ، وهو معنى سياقي يلزم حالة رفع الهواء عن مكان الانخفاض كما سمع في لغة العرب، ثم إنه دقّق في هذا المعنى السياقي فتبين له أن اللفظ الذي اكتسب المعنى السياقي معلَّق بلفظ سابق عليه، فكان أن أنزل اللفظ السابق منزلة الوتد أو العامل، وأنزل اللفظ اللاحق منزلة الشيء الموتود بالوتد أو الشيء المعمول بالعامل.

مثال: العلمُ مفيد

- مفيدٌ: خبر الاسم المبتدأ به الكلام، فاللفظ الأول وهو الاسم المبتدأ به الكلام بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (مفيدٌ) بمنزلة الشيء الموتود بالوتد أو الشيء المعمول بالعامل أي المعلَّق به، فليس بين مصطلحات (المعلّق والموتود والمعمول) إلا اختلاف الألفاظ.

الموضع الثاني: عوامل الفاعل ومعمولاته (أي أوتاد الفاعل وموتوداته)[1]

لقد نصَّ الخليل على أن الفاعل وهو معنى سياقي يلزم حالة رفع الهواء كما سمع من العرب، ثم إنه دقق في هذا المعنى السياقي فتبين له أن اللفظ المكتسب للمعنى السياقي معلَّق بلفظ سابق عليه، فأنزل اللفظ الأول منزلة الوتد أو العامل، وأنزل اللفظ اللاحق منزلة الشيء الموتود بالوتد، أو الشيء المعمول بالعامل، أي المعلَّق بالعامل . وإليك عوامل (أي أوتاد) الفاعل:

1. الفعل التام المعلوم نحو: نجح في الامتحان الذي عقده المعلم أمسِ المجتهدُ

- المجتهدُ: فاعل لفعل النجاح، فاللفظ السابق وهو الفعل بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (المجتهدُ) بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل، أي المعلّق بالعامل.

2. شبه الفعل التام، وهو أقسام:

أ. اسم الفاعل، نحو: السابق فرسُه فائزٌ

---

[1] انظر جامع الدروس العربية 233/2 و 276/3-283.

- فرسُه: فاعل لاسم الفاعل، فاللفظ السابق وهو اسم الفاعل بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (فرسُه) بمنزلة الشيء الموتود بالوتد أو الشيء المعمول بالعامل، أي المعلّق بالعامل.

ب. الصفة المشبهة، نحو: عليٌّ حسنٌ خلقُه

- خلقُه: فاعل للصفة المشبهة (حسنٌ)، فاللفظ السابق وهو الصفة المشبهة بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (خلقُه) بمنزلة الموتود بالوتد أو بالمعمول بالعامل.

ج. مبالغة اسم الفاعل، نحو: فلانٌ مهذارٌ لسانُه.

- لسانُه: فاعل لاسم المبالغة، فاللفظ الأول وهو اسم المبالغة بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (لسانُه) بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل.

د. اسم التفضيل، نحو:

ما رأيتُ امرأً أحبَّ إليه البذلُ منه إليك يا ابن سِنان

- البذل: فاعل لاسم تفضيل (أحبَّ)، فاللفظ السابق وهو اسم التفضيل بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (البذلُ) بمنزلة الشيء الموتود بالشيء أو المعمول بالعامل، أي المعلّق.

هـ. اسم الفعل، نحو: هيهاتَ السفرُ

- السفرُ: فاعل لاسم الفعل، فاللفظ الأول بمنزلة الوتد أو العامل واللفظ اللاحق بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل، أي المعلق بالعامل.

3. أصل الفعل، وهو المصدر، نحو: "ساءني عصيانك أباك".

- أباك: مفعول به للمصدر (عصيان)، وعصيان مصدر مضاف إلى فاعله، وهو الكاف ضمير المخاطب، فاللفظ السابق وهو (المصدر) بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (الكاف) بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل.

4. الاسم المستعار، نحو: أكرم رجلاً مِسْكاً خلقُه

- خلقهُ: فاعل للاسم المستعار (مِسْكاً)؛ لأن الاسم المستعار في تأويل (أكرم رجلاً طيباً خلقُه كالمسك)، فاللفظ السابق وهو (الاسم المستعار) بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ الثاني وهو (خلقُه) بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل، أي المعلّق بالعامل.

الموضع الثالث: عوامل مفعول الفاعل [1] ومعمولاته (أي أوتاد مفعول الفاعل وموتوداته)

لقد نص الخليل على أن مفعول الفاعل[2]، وهو معنى سياقي يلزم حالة نصب الهواء كما سمع في لغة العرب، ثم إنه دقق في هذا المعنى السياقي فتبين له أن اللفظ المكتسب للمعنى السياقي معلق بلفظ سابق عليه، فكان أن أنزل اللفظ السابق منزلة الوتد أو العامل وأنزل اللفظ اللاحق منزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل.

وإليك عوامل (أي أوتاد) مفعول الفاعل:

1. الفعل التام، نحو: أكل الرجل الطعامَ أكلاً

- أكلاً: اسم يدل على مفعول الفاعل (أي الحدث الذي فعله الفاعل) مؤكدٌ للفعل، فاللفظ السابق وهو الفعل (أكل) بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (أكلاً) بمنزلة الشيء الموتود بالوتد أو الشيء المعمول بالعامل.

2. اسم الفاعل، نحو: رأيته مسرعاً إسراعاً عظيماً

- إسراعاً: اسم يدل على مفعول الفاعل (أي الحدث الذي فعله الفاعل)، مؤكد لاسم الفاعل، فاللفظ السابق وهو اسم الفاعل بمنزلة الوتد أو العامل واللفظ اللاحق بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل، أي المعلّق بالعامل.

3. اسم المفعول، نحو: الرجل مُكْرَمٌ إكراماً كبيراً.

---

[1] انظر الجامع 36/3.

[2] هو المفعول المطلق، وسنتحدث في الأصل السادس لِمَ سمي المفعول المطلق بذلك إن شاء الله.

- إكراماً: اسم يدل على مفعول الفاعل مؤكد لاسم المفعول، فاللفظ السابق وهو اسم المفعول بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل.

4. مصدره، نحو: فرحتُ باجتهادِك اجتهاداً حسناً.

- اجتهاداً: اسم يدل على مفعول الفاعل مؤكد لمصدره، فاللفظ السابق وهو (مصدره) بمنزلة الوتد أو العامل. واللفظ اللاحق وهو (اجتهاد) بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل.

الموضع الرابع: عوامل المفعول لأجله ومعمولاته (أي أوتاد المفعول لأجله وموتوداته)

لقد نص الخليل على أن المفعول لأجله وهو معنى سياقي يلزم حالة نصب الهواء كما سمع في لغة العرب، ثم إنه دقق في هذا المعنى السياقي فتبيين له أن اللفظ المكتسب للمعنى السياقي معلّق بلفظ سابق عليه، فكان أن أنزل اللفظ السابق منزلة الوتد أو العامل، وأنزل اللفظ اللاحق منزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل، أي المعلّق بالعامل.

وإليك عوامل (أي أوتاد) المفعول لأجله:

1. الفاعل التام، نحو: اغتربتُ رغبةً في العلم.

- رغبة: اسم مفعول لأجله فعل الاغتراب، فاللفظ السابق وهو (فعل الاغتراب) بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل.

2. اسم الفاعل، نحو: رأيت الشاعر مادحاً الغني ابتغاءَ نواله.

- ابتغاءً: اسم مفعول لأجله حدث المدح... الخ.

3. اسم المفعول، نحو: رأيتُ الجهول مُكْرَماً اتقاءَ شره.

- اتقاءَ: اسم مفعول لأجله حدث الإكرام ... الخ.

الموضع الخامس: عوامل المفعول فيه ومعمولاته[1] (أي أوتاد المفعول فيه وموتوداته)

---

[1] انظر الجامع 52/3.

لقد نص الخليل على أن المفعول فيه يلزم حالة نصب الهواء، ثم دقق في اللفظ المكتسب للمعنى السياقي فتبين له أنه معلّق بلفظ سابق عليه، فكان أن أنزل اللفظ السابق منزلة الوتد أو العامل، وأنزل اللفظ اللاحق منزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل.

1. الفعل التام، نحو: جلست أمام المنبر، وصمت يوم الخميس.

- أمامَ: اسمٌ مفعولٌ في ظرفه (حيِّزه) المكاني حَدَثُ الجلوس، فاللفظ السابق وهو (فعل الجلوس) بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (أمام) بمنزلة الشيء الموتود بالوتد أو الشيء المعمول بالعامل، أي المعلّق بالعامل.
- يومَ: اسم مفعول في ظرفه (حيِّزه) الزمني حدث الصوم، فاللفظ السابق وهو (فعل الصوم) بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (يوم) بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل.

2. اسم الفاعل، نحو: خالدٌ مسافرٌ يومَ الخميس.

- يومَ الخميس: اسم مفعول في ظرفه (حيزه) الزمني حدث السفر ... الخ.

3. اسم المفعول، نحو: الناجحُ مُكْرَّمٌ يومَ الاحتفال.

- يوم الاحتفال: اسم مفعول في ظرفه (حيزه) الزمني حدث التكريم ... الخ.

الموضع السادس: عوامل المفعول معه ومعمولاته[1] (أي أوتاد المفعول معه وموتوداته)

لقد نَصّ النحوي على أن المفعول معه وهو معنى سياقي يلزم حالة نصب الهواء، ثم دقق في اللفظ المكتسب للمعنى السياقي، فتبين له أنه معلّق بلفظ سابق عليه، فكان أن أنزل اللفظ السابق بتوسط الواو منزلة الوتد أو العامل، وأنزل اللفظ اللاحق منزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل.

وإليك عوامل (أي أوتاد) المفعول معه:

1. الفعل مع توسط الواو، نحو: سرت والنهر.

---

[1] انظر: الجامع 78/3.

- النهرَ: اسم حل بعد الواو مفعول معه فعل المسير، فاللفظ السابق وهو (الفعل مع توسط الواو) بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (النهر) بمنزلة الشيء الموتود بالوتد أو الشيء المعمول بالعامل، أي المعلق بالعامل.

2. اسم الفاعل مع توسط الواو، نحو: أنا ذاهبٌ وخالداً

- خالداً: اسم حل بعد الواو مفعول معه فعل الذهاب، فاللفظ السابق وهو (اسم الفاعل مع توسط الواو) بمنزلة الوتد أو العامل واللفظ اللاحق بمنزلة الشيء الموتود بالوتد أو الشيء المعمول بالعامل).

تنبيه:

لاحظ أن النحاة عند التحقيق قد ضبطوا آخر النطق في الاسمين الآنفين بإعراب (أي تبيين) محلها السياقي ومعناها السياقي.

الموضع السابع: عوامل المفعول به الذي سمي فاعله ومعمولاته (أي أوتاده وموتوداته)

لقد نص الخليل على أن المفعول به الذي سمي فاعله يلزم حالة نصب الهواء كما سمع في لغة العرب، ثم إنه دقق في هذا المعنى السياقي فتبين له أن اللفظ المكتسب للمعنى السياقي معلَّق بلفظ سابق عليه، فكان أن أنزل اللفظ السابق منزلة الوتد أو العامل وأنزل اللفظ اللاحق منزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل، وإليك عوامل (أي أوتاد) المفعول به:

1. الفعل التام المعلوم، نحو أكلتُ التفاحةَ

- التفاحةَ: اسم مفعول به فعل الأكل، فاللفظ السابق وهو (فعل الأكل) بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (التفاحة) بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل، أي المعلّق بالعامل.

2. اسم الفاعل، نحو: هذا الرجلُ مكرِمٌ الضيفَ

- الضيفَ: اسم مفعول به حدث الإكرام، فاللفظ السابق وهو (اسم الفاعل) بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (الضيفَ) بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل.

3. اسم المفعول، نحو: إنَّ الرجلَ المعطى مالاً أخوك.

- مالاً: اسم مفعول به حدث الإعطاء ... الخ.

4. المصدر، نحو قوله تعالى: [أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ 14 يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ 15 أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ 16] [البلد:14-16].

- يتيماً: اسم مفعول به حدث الإطعام ... الخ.

الموضع الثامن: عوامل المفعول به الذي لم يسم فاعله ومعمولاته[1] (أي أوتاده وموتوداته)

لقد نص الخليل على أن المفعول به الذي لم يسم فاعله يلزم حالة رفع الهواء كما سمع في لغة العرب، ثم إنه دقق في اللفظ المكتسب للمعنى السياقي فتبين له أنه معلق بلفظ سابق عليه فأنزل اللفظ السابق منزلة الوتد أو العامل، وأنزل اللفظ اللاحق منزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل.

1. الفعل المبني للمجهول، نحو يُكْرَمُ الناجحُ

- الناجحُ: اسم مفعول به فعل الإكرام لم يُسّمَّ فاعله، فاللفظ السابق وهو (الفعل) بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (الناجحُ) بمنزلة الموتود بالوتد، أو المعمول بالعامل، أي المعلّق بالعامل.

2. اسم المفعول، نحو: المسلمُ محمودٌ خلقُه.

- خلقُه: اسم مفعول به فعل الحمد لم يُسَمَّ فاعله، فاللفظ السابق وهو (اسم المفعول) بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (خلقُه) بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل.

3. الاسم المنسوب، نحو: صاحِبْ رجلاً نبويّاً عملُه.

---

[1] انظر الجامع: 246/2.

والتقدير: صاحبْ رجلاً مسنوباً عملُه إلى الأنبياء.

- عملُه: اسم مفعول به حدث النسبة إلى الأنبياء لم يسم فاعله، فاللفظ السابق وهو (الاسم المنسوب (نبويّاً) بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (عملُه) بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل.

الموضع التاسع: عامل المنادى ومعموله (أي وتده وموتوده)

نص الخليل على المنادى[1] يلزم حالة نصب الهواء كما سمع في لغة العرب، ثم إنه دقق في هذا المعنى السياقي فتبين له أن اللفظ الذي اكتسب المعنى السياقي معلّق بلفظ سابق عليه، فكان أن أنزل اللفظ السابق منزلة الوتد أو العامل، وأنزل اللفظ اللاحق منزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل.

1. حرف (يا) أو أحد إخوانه (أ، أيا، وا، وأيْ)

نحو: يا عبد الله، والتقدير: أنادي عبد الله، فاللفظ السابق وهو حرف (يا) بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (عبد الله) بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل، أي المعلّق بالعامل.

الموضع العاشر: عوامل المستثنى ومعمولاته (أي أوتاد المستثنى وموتوداته)

نَصَّ النحوي على أن المستثنى وهو معنى سياقي يلزم حالة نصب الهواء كما سمع في لغة العرب، ثم إنه دقق في هذا المعنى السياقي فتبيين له أن اللفظ الذي اكتسب المعنى السياقي معلّق بلفظ سابق عليه، فكان أن أنزل اللفظ السابق منزلة الوتد أو العامل، وأنزل اللفظ اللاحق منزلة الشيء الموتود بالوتد أو الشيء المعمول بالعامل.

1. الفعل التام، نحو: آمن الناسُ إلا المعاندَ.

- المعاندَ: اسم حلَّ بعد (إلا) مستثنى من فعل الإيمان، فاللفظ الأول وهو (الفعل بتوسط إلا) بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ الثاني وهو (المعاندَ) بمنزلة الشيء الموتود بالوتد أو الشيء المعمول بالعامل، أي المعلّق بالعامل.

2. اسم الفاعل، نحو: إني مكرِمٌ الناسَ إلا الجهولَ.

---

[1] يأتي المنادى مبنياً على الضم في أحوال، وسيأتي تفصيل ذلك في الأصل السادس، إن شاء الله.

- الجهولَ: اسم حل بعد (إلاّ) مستثنى من حدث (الإكرام)، فاللفظ السابق وهو (اسم فاعل مع توسط إلاّ) بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (الجهولَ) بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل.

3. اسم المفعول، نحو: الناسُ محمودون إلا الأحمقَ.

- الأحمقَ: اسم حل بعد (إلاّ) مستثنى من حدث الحمد ... الخ.

4. المصدر، نحو: إكرامُك الناسَ إلا السفيهَ حقٌ.

- السفيهَ: اسم حل بعد (إلاّ) مستثنى من حدث الإكرام ... الخ.

تنبيه

لاحظ أن النحاة عند التحقيق قد ضبطوا آخر النطق في الأسماء السابقة بإعراب (أي تبيين) محلها السياقي ومعناها السياقي.

الموضع الحادي عشر: عوامل التمييز ومعمولاته[1] (أي أوتاد التمييز وموتوداته)

لقد نصَّ الخليل على أن التمييزَ وهو معنى سياقي يلزم حالة نصب الهواء كما سمع في لغة العرب، ثم إنه دقق في هذا المعنى السياقي فتبيين له أن اللفظ المكتسب المعنى السياقي معلّق بلفظ سابق عليه، فكان أن أنزل اللفظ الاول منزلة الوتد او العامل وأنزل اللفظ اللاحق منزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل.

والتمييز نوعان: تمييز الاسم المبهم وتمييز الجملة المبهمة.

أ. عوامل تمييز الاسم المبهم ومعمولاته

1. العدد الصريح، نحو عندي عشرون كتاباً.

- كتاباً: اسم حل بعد عدد مبهم تمييزاً له (أي توضحياً له)، فاللفظ السابق وهو (العدد عشرون) بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (كتاباً) بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل، أي المعلّق بالعامل.

2. العدد غير الصريح، نحو: كم كتاباً قرأت، وأكرمتُ كذا وكذا عالماً.

---

[1] انظر الجامع 3/113-123.

- كتاباً: اسم حل بعد عدد مبهم تمييزاً له (أي توضيحاً له)، فاللفظ السابق وهو العدد غير الصريح (أي كم) بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (كتاباً) بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل.
- عالماً: اسم حل بعد عدد مبهم تمييزاً له (أي توضحياً له)، فاللفظ السابق وهو (كذا وكذا) بمنزلة الوتد واللفظ اللاحق بمنزلة الموتود بالوتد.

3. ما دلَّ على مقدار، نحو: أعطِ الفقير صاعاً قمحاً.

- قمحاً: اسم حل بعد مقدار مبهم تمييزاً له (أي توضيحاً له)، فاللفظ السابق وهو (صاعاً) بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل.

4. ما دلَّ على ما يشبه المقدار، نحو: عندي مَدُّ البصر أرضاً.

- أرضاً: اسم حل بعد ما يشبه المقدار تمييزاً له (أي توضيحاً له)، فاللفظ السابق وهو (مد البصر) بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل.

5. ما أجري مجرى المقادير، نحو قوله تعالى: [وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا } [الكهف: 109].

- مدداً: اسم حل بعد ما أجري مجرى المقادير وهو (مثله) تمييزاً له (أي توضيحاً له) فاللفظ السابق وهو (مثله) بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل، أي المعلّق العامل.

قلت: ولتوضيح معنى (ما أجري مجرى المقادير) اجعل محله مقداراً صريحاً كأن تقول: (ولو جاء بصاعٍ مدداً) فإنه يتضح معنى التمييز في لفظ (مدداً).

6. ما كان فَرْعاً للتمييز، نحو: "عندي خاتمٌ فضةً".

- فضةً: اسم حل بعد اسم مبهم النوع تمييزاً له (أي توضيحاً للنوع)، فاللفظ السابق وهو الاسم مبهم النوع (أي خاتم) بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (فضةً) بمنزلة الشيء الموتود بالوتد أو الشيء المعمول بالعامل.

تنبيه

لاحظ عند التحقيق أن النحاة ضبطوا آخر النطق في الأسماء السابقة بإعراب (أي تبيين) ملحها السياقي ومعناها السياقي.

ب. عوامل تمييز الجملة ومعمولاتها

1. الفعل، نحو: حَسُنَ عليٌّ خلقاً.

- خلقاً: اسم حل بعد الفعل تمييزاً (أي توضيحاً) لما نسب إليه الحُسن على الحقيقة، فاللفظ السابق وهو (حَسُنَ) بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (خلقاً) بمنزلة الشيء الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل، أي المعلّق بالعامل.

2. اسم التفضيل، نحو: قوله تعالى: [أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا] [الكهف: 34].

- مالاً: اسم حل بعد (أنا أكثر) تمييزاً لما نسب إليه الكثرة على الحقيقة، فاللفظ السابق وهو (أكثر) بمنزلة الوتد أو العامل واللفظ اللاحق بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل، أي المعلّق بالعامل.

تنبيه

لاحظ عند التحقيق أن النحاة ضبطوا آخر النطق في الأسماء السابقة بإعراب (أي تبيين) محلها السياقي ومعناها السياقي.

ولذلك فقد نصّ النحاة على أن التمييز يحل بعد عامله إن كان اسماً مبهماً نحو: "عندي رطلٌ زيتاً" أو فعلاً جامداً نحو: "ما أحسنه رجلاً، ونعم زيدٌ رجلاً".

ونَدَر تقدمه على عامله المتصرف نحو قول الشاعر:

أنفســـاً تطيـــب بنيـــل المنـــى   وداعـــي المنـــون ينـــادي جهـــاراً[1]

الموضع الثاني عشر: عوامل الحال ومعمولاته[2] **(أي أوتاد الحال وموتوداته)**

---

[1] انظر: الجامع 124/3.

[2] انظر: الجامع 86/3-87.

لقد نصّ النحاة على أن الحال وهو معنى سياقي يلزم حالة نصب الهواء كما سمع في لغة العرب، ثم إنهم دقّقوا في المعنى السياقي فتبيين أن اللفظ المكتسب للمعنى السياقي معلّق بلفظ سابقٍ عليه، فكان أن أنزلُ اللفظ السابق منزلة الوتد أو العامل، وأنزلُ اللفظ اللاحق منزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل.

وإليك عوامل (أي أوتاد) الحال:

1. الفعل، نحو: طلعت الشمسُ صافيةً

- صافيةً: وصف يبين هيئة صاحبته في حال (أي في وقت) الطلوع، فاللفظ السابق وهو الفعل (طلعت) بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (صافية) بمنزلة الشيء الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل.

2. اسم الفاعل، نحو: "ما مسافرٌ خليلٌ ماشياً".

- ماشياً: وصف يبين هيئة صاحبه في حال (أي في وقت) السفر، فاللفظ السابق وهو اسم الفاعل بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (ماشياً) بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل، أي: المعلّق بالعامل.

3. اسم المفعول، نحو: ما محمودٌ الرجل سارقاً.

- سارقاً: وصف يبين هيئة صاحبه في حال (أي في وقت) الحمد ... الخ.

4. معنى الفعل وهو تسعة أشياء

أ. اسم الفعل، نحو: صه ساكتاً.

- ساكتاً: وصف يبين هيئة صاحبه في حال (أي في وقت) أمره بالصمت، فاللفظ الأول وهو اسم الفعل بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (ساكتاً) بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل، أي المعلّق بالعامل.

ب. اسم الإشارة، نحو قوله تعالى: [وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا] [هود: 72]، وقوله تعالى: [وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً] [المؤمنون: 52].

- شيخاً: وصف يبين هيئة صاحبه في حال (أي في وقت) الإشارة إليه، فاللفظ السابق وهو (هذا) بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق بمنزلة الشيء الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل، أي المعلّق بالعامل.

ج. أدوات التشبيه، نحو: كأن خالداً مقبلاً أسدٌ.

- مقبلاً: وصف يبين هيئة صاحبه في حال (أي في وقت) تشبيهه، فاللفظ السابق وهو حرف التشبيه بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (مقبلاً) بمنزلة الشيء الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل.

د. أدوات التمني والترجي: نحو: ليت السرور دائماً عندنا، لعل زيداً صادقاً فائزٌ.

- دائماً: وصف يبين هيئة صاحبه في حال (أي في وقت) التمني، فاللفظ السابق وهو حرف التمني بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (دائماً) بمنزلة الشيء الموتود بالوتد أو الشيء المعمول بالعامل أي المعلّق بالعامل.
- صادقاً: وصف يبين هيئة صاحبه في حال (أي في وقت) الرجاء، فاللفظ السابق وهو حرف الرجاء بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (صادقاً) بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل.

هـ. أدوات الاستفهام، نحو قوله تعالى: [فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ] [المدثر: 49].

- معرضين: وصف يبين هيئة صاحبه في حال (أي في وقت) السؤال عنهم، فاللفظ السابق وهو اسم الاستفهام بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (معرضين) بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل أي المعلّق العامل.

و. حرف التنبيه "ها هو ذا البدرُ طالعاً".

- طالعاً: وصف يبين هيئة صاحبه في حال (أي في وقت) التنبيه إليه ... الخ.

ز. متعلق الجار والمجرور، نحو: "الفرسُ لك وحدَك"، والتقدير (الفرسُ كائنٌ لك وحدَك).

- وحدك: وصف يبين هيئة صاحبه في حال (أي في وقت) كون الفرس له، فاللفظ السابق وهو (كائنٌ) بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (وحدَك) بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل، أي المعلّق بالعامل.

ح. متعلق الظرف، نحو: لدينا الحقُ خفاقاً لواؤه، والتقدير (الحق موجودٌ لديناً خفاقاً لواؤه).

- خفاقاً: وصف يبين هيئة صاحبه في حال (أي في وقت) وجوده لدينا ... الخ.

ط. حرف النداء، نحو: "يا أيها الربع مبكياً بساحته".

- مبكياً: وصف يبين هيئة صاحبه في حال (أي في وقت) ندائه، فاللفظ السابق وهو (يا) بمنزلة الوتد أو العامل، ... الخ.

ي. حرف القسم، نحو قوله تعالى: [وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا] [1]. [العاديات: 1]

- ضبحاً: وصف يبين هيئة صاحبه في حال (أي في وقت) القسم به، فاللفظ السابق وهو حرف القسم بمنزلة الوتد أو العامل ... الخ.

الموضع الثالث عشر: عوامل التوابع ومعمولاتها (أي أوتاده وموتوداتها)

لقد نص النحاة على أن التوابع تلزم حالة الهواء التي لزمت متبوعها كما سمع في لغة الغرب، ثم إنهم دققوا في المعاني السياقية فتبين لهم أن اللفظ المكتسب للمعنى السياقي معلق بلفظ سابق عليه، فكانوا أن أنزلوا اللفظ السابق منزلة الوتد أو العامل، وأنزلوا اللفظ اللاحق منزلة الشيء الموتود بالوتد أو الشيء المعمول بالعامل أي المعلّق بالعامل.

والراجح عند النحاة أن عامل التوابع هو عامل المتبوع بواسطة المتبوع[2].

أ. أمثلة على عوامل النعت ومعمولاته

1. جاء الرجلُ الكبيرُ

- الكبيرُ: نعت حل بعد المنعوت الفاعل للفعل، فاللفظ السابق وهو (الفعل) مع توسط المنعوت الفاعل بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (الكبير) بمنزلة الشيء الموتود بالوتد أي الشيء المعمول بالعامل أي المعلّق بالعامل.

2. قدرت الرجل العالمَ

- العالمَ: نعت حل بعد المنعوت المفعول به الفعل ... الخ.

---

[1] العاديات: الخيل الراكضة، ضبحاً: صوت لهاثه حين الركض.

[2] انظر الجامع 275/3.

3. سرتُ والجبلَ الشاهقَ

- الشاهق: نعت حل بعد المنعوت المفعول لأجله الفعل... الخ.

4. الخليلُ عالمٌ جليلٌ

- جليلٌ: نعت حل بعد المنعوت الذي هو خبر عن المبتدأ فاللفظ السابق وهو (المبتدأ) مع توسط المنعوت الذي هو الخبر بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (جليلٌ) بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل.

5. الرجلُ القادمُ أخوك

- القادمُ: نعت حلَّ بعد المنعوت المبتدأ به الكلام الذي حلَّ بعد نية الابتداء السابقة مع توسط المنعوت المبتدأ به الكلام بمنزلة الوتد أو العامل واللفظ اللاحق وهو (القادم) بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل أي المعلّق بالعامل.

6. سلمت على الغلام الصغيرِ

- الصغير: نعت حل بعد المنعوت الذي حل بعد حرف (على)، فاللفظ السابق وهو (على) مع توسط المتبوع الذي حل بعد الحرف بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق بمنزلة الشيء الموتود بالوتد أو الشيء المعمول بالعامل أي المعلّق بالعامل.

تنبيه:

لاحظ أن النحاة عند التحقيق قد ضبطوا آخر النعت بإعراب (أي تبيين) معناه السياقي وهو كونه نعتاً، وبتبيين محله السياقي وهو كونه حل بعد متبوعه، وبتبيين المعنى السياقي للمتبوع وهو كونه فاعلاً أو مفعولاً به أو بتبيين المحل السياقي للمتبوع وهو كونه حل بعد نية الابتداء أو بعد حرف (على).

فإن قيل: ألا يصح أن يقال في نحو (هذا الرجل الكبيرُ، ورأيتُ الرجلَ الكبيرَ، وسلمت على الرجل الكبيرِ) أن يقال:

- الكبيرُ (رفعاً ونصباً وجراً): نعت حل بعد منعوت، فيكون النعت قد ضبط بتبيين محله السياقي فقط من غير أن يذكر المعنى السياقي للمنعوت أو المحل السياقي له، ويكون النعت في هذا كمثل المضاف إليه في نحو: (جاء رجلُ الخيرِ) إذ قيل فيه:
- الخيرِ: اسم حل بعد الاسم المضاف (المزيد) مجرور الهواء.

قلت: وذلك القول ظاهره صحيح، وهو عند التحقيق فيه نقص؛ وذلك أن الاسم المضاف إليه يلزم حالة هواء واحدة هي حالة جر الهواء، ومن ثم صح أن يضبط بتبيين محله السياقي فقط.

لكن النعت غير ملازم لحالة هواء واحدة بل حالة هوائه مُغَيَّرة بتَغَيُّر حالة هواء متبوعه، ومن ثم كان تبيين المعنى السياقي للمتبوع من كونه فاعلاً أو مفعولاً أو تبيين المحل السياقي للمتبوع من كونه اسماً حل بعد حرف (على) أو اسماً حل بعد نية الابتداء ضرورياً لإحكام فهم المعنى.

قلت: وهذا الجواب ينطبق على أقسام التوابع الأخرى.

ب. عوامل التوكيد ومعمولاته

1. جاء الرجلُ نفسُه

- **نفسُه:** توكيد حل بعد المؤكَّد الفاعل للفعل، فاللفظ السابق وهو (الفعل) مع توسط المتبوع الفاعل بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (نفسُه) بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل أي المعلّق بالعامل.

2. قابلت الرجلَ نفسَه

- **نفسَه:** توكيد حل بعد المؤكد المفعول به الفعل... الخ.

3. هذا الرجلُ نفسُه

- **نفسُه:** توكيد حل بعد المؤكد الذي هو خبر للمبتدأ ... الخ.

4. سلمت على الرجل نفسِه

- **نفسِه:** توكيد حل بعد المؤكد الذي حل بعد حرف (على) ... الخ.

5. الرجلُ نفسُه قادمٌ

- **نفسُه:** توكيد حل بعد المَؤكَّد المبتدأ به الكلام الذي حل بعد نية الابتداء ... الخ.

قلت: وما ذكرته في النعت يذكر في التوكيد.

جـ. عوامل البدل ومعمولاته

1. جاء الرجلُ زيدٌ

- **زيدٌ:** بدل حل بعد المُبْدَل منه الفاعل للفعل، فاللفظ السابق وهو (الفعل) مع توسط المبدل الفاعل بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (زيدٌ) بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل أي المعلق بالعامل.

2. قابلت الرجلَ زيداً

- **زيداً:** بدل حل بعد المبدل منه المفعول به الفعل.. الخ.

3. هذا هو الرجلُ زيدٌ

- **زيدٌ:** بدل حل بعد المبدل منه الذي هو خبر للمبتدأ ... الخ.

4. سلمت على الرجل زيدٍ

- **زيدٍ:** بدل حل بعد المبدل منه الذي حل بعد حرف (على)... الخ.

5. الرجلُ زيدٌ قادمٌ

- **زيدٌ:** بدل حل بعد المبدل منه المبتدأ به الكلام الذي حل بعد نية الابتداء ... الخ.

قلت: وما قيل في النعت يقال في البدل.

د. عوامل العطفِ ومعمولاته

1. جاء عليٌ وزيدٌ

- **زيدُ:** اسم معطوف حل بعد الواو وبعد الاسم المعطوف عليه الذي هو فاعلٌ للفعل، فاللفظ السابق وهو (الفعل) مع توسط الواو وتوسط الاسم المعطوف عليه الذي هو فاعل للفعل بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (زيدٌ) بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل أي المعلّق بالعامل.

2. قابلت علياً وزيداً

- **زيداً:** اسم معطوف حل بعد الواو وبعد الاسم المعطوف عليه الذي هو مفعول به الفعل ... الخ.

3. أنتما علي وزيدٌ

- **زيدٌ:** اسم معطوف حل بعد الواو وبعد الاسم المعطوف عليه الذي هو خبر المبتدأ... الخ.

4. سلمت على عليٍّ وزيدٍ

- **زيدٍ:** اسم معطوف حل بعد الواو وبعد الاسم المعطوف عليه الذي حل بعد حرف (على)، فاللفظ السابق وهو حرف (على) مع توسط الواو وتوسط الاسم المعطوف عليه الذي جاء بعد الحرف بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل.

5. **عليٌ وزيدٌ أخوان**

- **زيدٌ**: اسم معطوف حل بعد الواو وبعد الاسم المعطوف عليه الذي هو المبتدأ الذي حل بعد نية الابتداء ... الخ.

المبحث السابع: هل عرف النحاة أن الخليل كان قد ضبط الكلام مرةً بإعراب (أي تبيين) معناه السياقي، ومرةً بإعراب (أي تبيين) محله السياقي؟

قلت: نعم لقد عرفوا، وطريقتهم في الضبط بأن يقولوا مرةً: فاعل مرفوع ومفعول به منصوب، ومرةً يقولون: اسم مجرور، واسم كان مرفوع، وهما مصطلحان مختزلان من مصطلحين أوسع منهما هما: (اسم حل بعد مِن[1] مجرور الهواء) و(اسم حل بعد كان مرفوع الهواء) دليل على تفريقهم، غير أنهم . رحمهم الله . كانوا يتجاوزون ذلك في كتاباتهم النظرية، وإن كان تفريقهم بين الطريقتين عند التطبيق واضح.

ولا يخلو الحال من أن يذكر بعضهم ذلك في كتابته النظرية، واستمع للصبان فيما ينقله الأنصاري عنه، قال الأنصاري: "أما الصبان فقد ذكر ما نقله الأشموني المتوفى سنة 929هـ عن (التسهيل) وهو أن: الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، وعلق عليه بقوله: فالعامل كجاء ورأى والباء، والمقتضى كالفاعلية والمفعولية والإضافة العامة لما في الحرف، والإعراب يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر"[2].

قلت: ومراد الصبان من مصطلح (المقتضى) هو ما سُميَّ في هذا العلم بـ (المعنى السياقي)، ومراده من مصطلح (الإعراب) هو تَمَكُّن آخر الاسم من حالات الهواء من حالة جر الهواء إلى حالة رفع الهواء إلى حالة نصب الهواء، ومراده من مصطلح (العامل) هو اللفظ الأول من اللفظين المعلَّقين.

ثم تابع الأنصاري فقال: "ولكن الصبان سرعان ما تنبه إلى أن ما ذكره لا يطرد، فاستدرك قائلاً: لكن هذا التعريف يقتضي اطراد الوجوه الثلاثة، أعني المقتضى والإعراب

---

(1) ذكر حرف (من) للمثال لا للحصر.

(2) نظرية العامل، الأنصاري، ص 48.

والعامل مع كل معرب، وليس كذلك، بل هو أغلبي فقط لعدم تحقق المقتضى في نحو: لم يضرب زيدٌ، فلم يتقوَّم بـ (لم) معنى يقتضي الجزم"[1].

قلت: فاستدرك الصبان بقوله "بل هو أغلبي فقط لعدم تحقق المقتضى (أي المعنى السياقي للفظ) في نحو: لم يضرب زيدٌ". فاستدراكه هذا هو من الكتابة النظرية المفرقة بين طريقتي الضبط، وهما: إعراب (أي تبيين) المعنى السياقي للفظ، وإعراب (أي تبيين) المحل السياقي للفظ.

المبحث الثامن: معنى قولهم عامل قوي وعامل ضعيف

لقد علمت أن الخليل قد استعار لفظ العامل، وهو اسم الجزء الذي يلي السنان في الرمح، وأن ذلك الموضع هو موضع عقد الراية من الرمح، وهذا الموضع إما أن يكون قوياً متيناً فلا تنكسر الراية، وإما أن يكون ضعيفاً هشاً فتنكسر الراية.

قلت: فلما استعار الخليل اسم الآلة (العامل) فجعله ذا دلالة اصطلاحية على اللفظ السابق من اللفظين المعلَّقين فقد استعار معه صفتيه من الدلالة الحسية المادية إلى دلالة مجازية فصار المراد بالعامل الضعيف هو العامل الملاصق لمعمولاته فلا ينفك عنه، وصار العامل القوي هو العامل الذي يصح أن يكون غير ملاصق لمعموله، وذلك في ثلاث أحوال:

الحالة الأولى: تستعار صفة القوة للعامل إذا جاز الفصل بين اللفظ السابق واللفظ اللاحق نحو (ذهب إلى المسجد العالم الكبيرُ) فالفعل (ذهب) وهو الوتد أو العامل فصل عن الفاعل وهو اللفظ الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل، فُصِلَ عنه بالجار والمجرور، وهذا الفصل جائز، فمن ذلك استعير للعامل صفة (القوة)، فقيل: (عامل قوي)؛ لأنه مع كون الفعل قد فصل عن الفاعل إلا أن التركيب مازال صحيحاً.

ولما كان لا يصح أن يفصل بين الجار والمجرور في مثل قولنا: (ذهبتُ إلى صباحاً المدينةِ) فقد استعير للفظ السابق وهو (إلى)، استعير له صفة الضعف، فقيل: (عامل ضعيف)؛ لأنه لما فصل الحرف عن الاسم الموتود به فسد التركيب.

---

[1] نظرية العامل، للأنصاري ص 48–49.

وقد يكون العامل مرةً قوياً، ومرةً ضعيفاً، نحو: (إنّ) إذ يصح أن يقول: (إن في المكتبة علماً غزيراً) فيفصل بين (إنَّ) وبين الاسم الذي حل بعدها بالجارُ والمجرور، ف(إنّ) في هذا الموضع تستعار لها صفة (القوة)، فيقال: (إن) في هذا الموضع عامل قوي.

لكنه لا يصح أن يفصل بين (إنّ) وبين الاسم الذي يحل بعدها بالخبر مرفوع الهواء، فلا يصح أن يقال: (إنَّ قادمٌ زيداً)، فمن ثم تستعار صفة الضعف للحرف (إن) في هذا الموضع فيقال: (إن) في هذا الموضع عامل ضعيف.

وكذلك لا يصح أن يفصل بين الاسم وتمييزه، فلا يصح أن يقال: (اشتريت عشرين من المكتبة قلماً)، فالاسم المفرد وهو (عشرين) عامل ضعيف.

ولا يصح الفصل أيضاً بين حروف النصب والفعل المضارع، ولا بين حروف الجزم والفعل المضارع، فهذه الحروف عوامل ضعيفة.

الحالة الثانية: تستعار للعامل صفة (القوة) إذا جاز للفظ السابق وهو العامل أو الوتد أن يفارق موضعه فيتأخر على المعمول به نحو (التفاحةَ أكلتُ)، فالفعل (أكل) عامل قوي.

أما إذا كان لا يصح أن يتأخر اللفظ السابق على اللفظ اللاحق نحو حرف الجر وحروف الجزم وحروف النصب للأفعال والأسماء فتستعار له صفة الضعف، فلا يصح أن يقال مثلاً (زيداً إنَّ قادمٌ) أو (يذهبَ لن إلى المدرسة).

الحالة الثالثة: تستعار للعامل صفة القوة إذا جاز أن يحذف اللفظ السابق ويبقى اللفظ اللاحق (أي المعمول) ملازماً لحالة الهواء التي كان عليها نحو قول المجيب: (زيدًا) لمن سأله (من رأيت؟) والتقدير (رأيت زيدًا). فالفعل (رأى) لذلك عامل قوي.

فإذا كان لا يصح أن يحذف اللفظ السابق (أي العامل) فتستعار له صفة الضعف مثل حروف الجر وحروف الجزم والنصب. ولذا كان النحاة قد حكموا على قول رؤية لما سئل عن حاله فقال: (خيرٍ) بجر الهواء مع التنوين وحذف الباء من أول اللفظ، كان حكمهم عليه بالشاذ، وذلك أن الاسم الذي حل بعد (الباء) إنما يضبط بإعراب (أي تبيين) محله السياقي، فإذا حذف اللفظ السابق من اللفظين المعلّقين فقد حذف الوتد الذي يسترشد

به في تبيين المحل السياقي للفظ الثاني، فيصير بذلك اللفظ اللاحق هَمَلاً من المعنى السياقي ومن المحل السياقي فلا يعرف كيف يضبط.

وكان الحكم كذلك بالشذوذ على قولهم في المثل: (تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه) بنصب الهواء في (تسمعَ)، وذلك أن الفعل المضارع الذي يحل بعد (أنْ) إنما يضبط بإعراب (أي تبيين) محله السياقي، فإذا حذف اللفظ السابق من اللفظين المعلقين وهو لفظ (أنْ) فقد حذف الوتد الذي يسترشد به في تبيين المحل السياقي للفظ اللاحق فيصير بذلك اللفظ اللاحق هَمَلاً من المعنى السياقي، ومن المحل السياقي، فلا يعرف كيف يضبط؟

ومثل ذلك أيضاً كان الحكم بالشذوذ على حذف (إنَّ) في قولهم (الصيفَ ضيعت اللبن) بنصب الهواء في (الصيف) للعلة السابقة.

ومجمل الأمر أنه حيث جاز الفصل بين اللفظين المعلقين أو تأخر اللفظ السابق على اللفظ اللاحق أو حذف اللفظ السابق فيستعار للفظ السابق وهو العامل أوالوتد صفة القوة، فيقال: (عامل قوي).

وحيثما لم تَجُزْ إحدى الحالات السابقة فتستعار للفظ السابق صفة الضعف، فيقال: (عامل ضعيف)، وقد يكون العامل قوياً في موضع وضعيفاً في آخر كما هو حال (إنّ وأخواتها) وقد مرَّ بيان ذلك.

المبحث التاسع: معنى قولهم حرف عامل وحرف مهمل وحرف مختص

قلت: الحرف العامل هو الحرف الوتد لما بعده، فاللفظ الذي يحل بعد الحرف العامل يضبط آخره بإعراب (أي تبيين) محله السياقي نحو: (إنّ زيدًا كريمٌ)، ف (زيدًا): اسم حل بعد (إنّ) منصوب الهواء. ومثل ذلك أيضاً: (لن يسافرَ الرجلُ)، ف (يسافرَ): فعل مضارع حل بعد (لن) منصوب الهواء.

أما الحرف المهمل، فهو الحرف الذي أهملَ اعتباره عند إعراب (أي تبيين) المحل السياقي للفظ اللاحق، نحو: (ما زيدٌ مسافرٌ) ف (ما): حرف مهمل الاعتبار لا ينظر إليه عند تبيين المحل السياقي للفظ اللاحق، فلا يقال: (زيدٌ): اسم حل بعد (ما) مرفوع الهواء، بل يقال: (زيدٌ): اسم مبتدأ به الكلام مرفوع الهواء، فيهمل حرف (ما) كأنه لا وجود له.

ومثل ذلك: (سوف نكتبُ، قد يكتبُ، ما يكتبُ، لا أكتبُ) فكل هذه الحروف مهملة الاعتبار لا ينظر لها عند تبيين المحل السياقي للفظ اللاحق، فلا يقال: (يكتبُ): فعل مضارع حل بعد (سوف) مرفوع الهواء، بل يقال: (يكتبُ): فعل مضارع مرفوع الهواء، فيهمل حرف (سوف) كأنه لا وجود له.

أما معنى قول النحاة: (إن شرط عمل الحروف هو الاختصاص) ففيه شرحان: مجملٌ ومفصل:

أما المجمل فهو أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً بالأفعال وحدها، أو كان مختصاً بالأسماء وحدها.

قلت: وأما الشرح المفصل فهو أنه كما علمت أن الحروف يستعان بها في تبيين المحل السياقي اللاحق عليها، ومن ثم نص النحاة على أن اللفظ الذي يحل بعد الحرف إن كان يلزم حالة هواء واحدة، فإنَّ الحرف السابق عليه يصير وتداً في تبيين المحل السياقي لذلك اللفظ، ومثال ذلك:

مجموعة (لن وأخواتها) فإن اللفظ اللاحق عليها هو الفعل المضارع وهو ملازم لحالة نصب الهواء أو قل مختص بحالة هواء واحدة هي حالة نصب الهواء، ومن ثم صح اتخاذ (لن وأخواتها) أوتاداً (أي عوامل) يُوْتد (أي يعلق) ما بعدها بها، فيقال في نحو قولك: لن أكذب.

- **أكذبَ**: فعل مضارع حل بعد (لن) منصوب الهواء.

وكذلك حال مجموعة (لم وأخواتها) فإن اللفظ اللاحق عليها هو الفعل المضارع، وهو مختص بحالة هواء واحدة هي حالة جزم الهواء. ومثل ذلك مجموعة (مِنْ وأخواتها) فإن اللفظ اللاحق عليها هو الاسم وهو مختص بحالة هواء واحدة هي حالة جر الهواء. وكذلك حال مجموعة (إنَّ وأخواتها) فإن اللفظ الأول اللاحق عليها مختص بحالة هواء واحدة هي حالة نصب الهواء وكذلك اللفظ الثاني اللاحق عليها مُختص بحالة هواء واحدة هي حالة رفع الهواء. ومن ثم صح اتخاذ هذه المجموعات من الحروف أوتاداً يُوْتد بها ما بعدها في تبيين المحل السياقي للأفعال والأسماء اللاحقة على تلك الحروف.

قلت: وخلاصة ذلك قولنا: (لا تكون الحروف أوتاداً لما بعدها في تبيين المحل السياقي حتى يختص ما بعدها من الأسماء والأفعال بحالة هواء واحدة).

أما حروف العطف فلا يعتد بها في تبيين المحل السياقي لأن ما بعدها لا يلزم حالة هواء واحدة، ومن ثم لا يصح أن نقول في نحو "جاء بكرٌ وزيدٌ".

- **زيدٌ:** اسم حل بعد الواو مرفوع الهواء، لأنه يصح أن يأتي بعد (الواو) اسم منصوب الهواء أو اسم مجرور الهواء، فلما لم يختص الاسم بحالة هواء واحدة بطل اتخاذ (الواو) وتداً في تبيين المحل السياقي للاسم اللاحق عليها ومن ثم لجأ النحاة إلى العطف على ما قبل الواو فقالوا على سبيل المثال:
- **زيد:** اسم معطوف على فاعل الفعل مرفوع الهواء.
- **زيداً:** اسم معطوف على المفعول به الفعل منصوب الهواء.
- **زيدٍ:** اسم معطوف على الاسم الذي حل بعد (من) مجرور الهواء.

أما حرف (ما) فإن اللفظ اللاحق عليه غير مختص بحالة واحدة تقول (ما ذهبَ، ما أكتبُ، ما زيدٌ حاضرٌ). فهي لذلك حرف مهمل الاعتبار عند تبيين المحل السياقي فكأنه غير موجود، لكنه لما سمع أهل الحجاز يقولون (ما زيدٌ حاضراً) خرجت إلى حالة استثنائية، إذ صارت حرفاً يعتد به في تبيين المحل السياقي فقال النحاة:

- **ما:** حرف نفي يعتد به في تبيين المحل السياقي على لغة الحجاز.
- **زيدٌ:** اسم حل بعد (ما) مرفوع الهواء.
- **حاضراً:** خبر للاسم حل بعد (ما) منصوب الهواء.

المبحث العاشر: سبب اختلاف العلماء في تعيين العامل

قلت: لقد اتفق النحاة على طريقتي الضبط وهما:

الأولى: إعراب (أي تبيين) المحل السياقي للفظ ليكون وسيلةً لضبط آخر النطق، نحو: (إنَّ الرجل لن يذهب إلى السوق)

- فـ (الرجلَ): اسم حل بعد (إنّ) منصوب الهواء.
- يذهبَ: فعل مضارع حل بعد (لن) منصوب الهواء.
- السوقِ: اسم حل بعد (إلى) مجرور الهواء.

الثانية: إعراب (أي تبين) المعنى السياقي للفظ غير أنهم اختلفوا في شرحهم لذلك المعنى السياقي، ولاختلافهم في الشرح اختلف تعيين العامل عندهم، واختلافهم في ذلك كاختلاف شعراء اجتمعوا ليعبروا عن حدث واحد فتباينوا في التعبير فمنهم من أصاب الغاية، ومنهم من قارب، ومنهم من باعد غير أن لكل منهم نصيباً من الصواب، وإني سأستبدل مصطلحي الوتد والموتود بمصطلحي العامل والمعمول، وذلك أن الدلالة الاستعارية للمصطلحين الوتد والموتود أوضح في الذهن من الدلالة الاستعارية للمصطلحين العامل والمعمول؛ وذلك لاشتراكهما مع الفعل (عمل) بالحروف.

الاختلاف الأول: اختلافهم في تعيين وتد المبتدأ ووتد الخبر

الشرح الأول: شرح الكوفة للمعنى السياقي.

"ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهو يترافعان، وذلك نحو (زيدٌ أخوك)"[1].

واحتجوا "بأن قالوا: إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر، والخبر يرتفع بالمبتدأ؛ لأنا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما، ألا ترى أنك إذا قلت: (زيد أخوك) لا يكون أحدهما كلاماً إلا بانضمام الآخر إليه؟ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر، ويقتضي صاحبه اقتضاء واحداً عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه؛ فلهذا قلنا:

---

[1] الإنصاف، المسألة الخامسة، ص44/1.

إنهما يترافعان، كل واحد منهما يرفع صاحبه، ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً"[1]. قلت: أي وتداً وموتوداً.

قلت: وتوضيح ذلك أن الكوفة شرحت جملة (زيدٌ قائمٌ) فقالت:

- **زيدٌ:** مخبر عنه ملازم لحالة رفع الهواء موتودٌ أي معلّقٌ بالخبر، فالخبر بمنزلة الوتد، والمخبر عنه بمنزلة الشيء الموتود بالوتد.
- **قائمٌ:** خبر للمخبر عنه ملازم لحالة رفع الهواء، فالمخبر عنه بمنزلة الوتد، والخبر بمنزلة الموتود بالوتد.

وانظر أن الكوفة قد ابتكرت مصطلحي "المخبر عنه والخبر" في شرح الجملة، أما البصرة فستبتكر مصطلحي "المبتدأ والخبر" كما سيأتي إن شاء الله.

فردّت البصرة شرح الكوفة، فقالت: "إذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال، وما يؤدي إلى المحال محال"[2].

قلت: وتوضيح اعتراض البصرة أنهم قالوا: إن الوتد يجب أن يسبق الموتود فإذا قلنا إنهما يتواتدان (أي كل منهما وتد لصاحبه) وجب أن يكون كلٌ منهما قبل الآخر وهذا محال. وإنما اشترطت البصرة أن يكون الوتد سابقاً على الموتود. في حالة تبيين المحل السياقي للفظ اللاحق حتى يكون الأول دليلاً يسترشد به على محل الثاني، ثم اشترطت البصرة في أوتاد المعاني السياقية الشرط نفسه.

الشرح الثاني: شرح البصرة للمعنى السياقي.

وشرحت البصرة جملة "زيدٌ قائمٌ" فقالت: "المبتدأ يرتفع بالابتداء"[3]. وتوضيح ذلك على الصورة الآتية:

---

[1] المرجع نفسه، م/5، ص 1/ 44-45.

[2] الإنصاف م5/ ص 48/1.

[3] الإنصاف، م5، ص44/1.

- **زيدٌ:** اسم مبتدأ به الكلام ملازم لحالة رفع الهواء، حلَّ بعد نية الابتداء، فنية الابتداء بمنزلة الوتد السابق، والاسم المبتدأ به الكلام بمنزلة الشيء الموتود بالوتد.

ثم اختلفوا في شرحهم (للخبر) فقال قوم: (إن الخبر يرتفع بالابتداء وحده)، وشرح ذلك على النحو الآتي:

- **قائمٌ:** خبر ملازم لحالة رفع الهواء، حلَّ بعد نية الابتداء، فنية الابتداء بمنزلة الوتد السابق، والخبر بمنزلة الموتود بالوتد.

وقال آخرون: (إنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً)، وشرح ذلك على الصورة الآتية:

- قائمٌ: خبرُ المبتدأ ملازم لحالة رفع الهواء، حل بعد نية الابتداء، فنية الابتداء والمبتدأ بمنزلة الوتد السابق، والخبر بمنزلة الشيء الموتود بالوتد.

وقال آخرون: (إنه يرتفع بالمبتدأ)، وشرح ذلك على النحو الآتي:

- **قائمٌ:** خبرُ المبتدأ ملازمٌ لحالة رفع الهواء، فالمبتدأ بمنزلة الوتد السابق والخبر بمنزلة الموتود بالوتد.

واعترض على البصرة: (بأن الابتداء معنى، والمعاني لا تعمل)[1].

قلت: وتوضيح ذلك، أن الابتداء معنى قلبي محله القلب، والمعاني القلبية ليس فيها دلالة الحدث، لذا فهي لا تصلح لتبيين المعنى السياقي. قلت: وهذا من المماحلة في الرد، ذلك أن البصرة ضبطت الاسم المبتدأ به بتبيين محله السياقي لا معناه السياقي، فإنه يكفيك أن تقول للمتعلم: إذا نويت الابتداء بالاسم، فاجعله ملازماً لحالة رفع الهواء، فتكون نية الابتداء هي الوتد في تبيين المحل السياقي للفظ. ومجمل الأمر في هذا أن البصرة كانت كمن شَرَّقَ والجواب عليهم كمن غرَّبَ.

وردت البصرة على من أنكر عليهم أن تكون نية الابتداء وتداً، فقالت، إن "العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع

---

[1] نظرية العامل، ص 93، وأعاد إلى شرح جمل الزجاجي 355/1.

للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيءٍ كما تكون بوجود شيء"[1].

واعترض على شرح البصرة القائل (بأن المبتدأ هو عامل الخبر) بأن قيل: إنَّ "المبتدأ قد يرفع الفاعل، نحو قولك: القائم أبوه ضاحكٌ، فـ(القائمُ) مبتدأ، وهو رافع للفاعل (أبوه)، و(ضاحك) خبر المبتدأ، فلو كان المبتدأ رافعاً للخبر، لأدى ذلك إلى أن يعمل عامل واحد في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر، وذلك لا نظير له"[2].

قلت: وشرح ذلك أن جملة (القائم أبوه ضاحك) ستضبط على شرح البصرة على الصورة الآتية:

- **القائمُ:** اسم مبتدأ به الكلام ملازم لحالة رفع الهواء حلَّ بعد نية الابتداء.
- **أبوه:** فاعل للمبتدأ، فالمبتدأ بمنزلة الوتد، والفاعل بمنزلة الموتود بالوتد.
- **ضاحك:** خبر للمبتدأ، فالمبتدأ بمنزلة الوتد، والخبر بمنزلة الموتود بالوتد.

قلت: ويرد على ذلك بوجهين:

الوجه الأول: قول المعترض: "لا نظير" ليس حجةً، فكون الشيء واحداً لا ثاني له لا يبطل وجود ذلك الواحد، فهذه الشمس واحدة في السماء لا نظير لها، فهل يبطل ذلك وجودها؟!.

الوجه الثاني: فهو أن المبتدأ هو وتد الخبر، أما وتد الفاعل فليس هو المبتدأ، وإنما هو دلالة الحدث في اسم الفاعل الذي هو صيغة المبتدأ الصرفية، ألا ترى أنه لو قلنا: (زيدٌ أبوه ضاحك) لم يصح أن نقول: إن (أبوه) فاعل للمبتدأ (زيد)؛ لأن (زيد) اسم علم وليس في اسم العلم دلالة الحدث، فدلَّ هذا على أن وتد الفاعل ليس هو المبتدأ نفسه، وإنما وتد الفاعل هو دلالة الحدث في صيغة اسم الفاعل التي عليها المبتدأ.

---

[1] الإنصاف، م5، ص 46/1.

[2] نظرية العامل، ص 93، وأعاد إلى شرح جمل الزجاجي 357/1، وشرح التصريح 159/1.

الاختلاف الثاني: اختلافهم في تعيين وتد الطرف الواقع خبراً

الشرح الأول: شرح الكوفة للمعنى السياقي

"ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف، إذا وقع خبراً للمبتدأ نحو زيدٌ أمامَك"[1].

واحتجوا بأن قالوا: "إنما قلنا إنه ينتصب بالخلاف، وذلك لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، ألا ترى أنك إذا قلت: (زيدٌ قائمٌ) كان (قائم) في المعنى هو زيد، فإذا قلت: (زيد أمامك) لم يكن (أمامك) في المعنى هو زيد، كما كان (قائمٌ) في المعنى هو زيد، فلما كان مخالفاً له نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما"[2].

قلت: لقد فرقت الكوفة بين جملتين هما: (زيدٌ قائمٌ) و(زيدٌ أمامك) تفريقاً صحيحاً، ف(قائمٌ) هو في المعنى هو زيد، وليس (أمامك) في المعنى هو زيد، فكان شرحهم للمتعلمين أن قالوا لهم: إذا كان الخبر في المعنى هو المخبر عنه، فإن الخبر يلازم حالة رفع الهواء، وإذا لم يكن الخبر في المعنى هو المخبر عنه فإن الخبر يلازم حالة نصب الهواء.

قلت: وهذا الشرح صحيح لا ينكر على الكوفة، ومن ثم سيصبح تقعيد القاعدة عندهم على النحو الآتي:

(الخبر إما موافق في المعنى للمخبر عنه فيلزمان حالة رفع الهواء، وإما مخالف للمخبر عنه فيلزم الخبر حالة نصب الهواء).

ومن ثم ستكون طريقة إعراب (أي تبيين) المعنى السياقي، وضبط حالة الهواء على الصورة الآتية:

- **زيدٌ قائمٌ، قائمٌ:** خبر موافق في المعنى للمخبر عنه، مرفوع الهواء وعلامة رفع الهواء حركة ضم الشفتين المتبوعة بنون ساكنة.

---

[1] الإنصاف م29، ص245/1.

[2] المرجع نفسه، م29، ص1/ 245-246.

- **زيدٌ أمامَك، أمامَك:** خبر مخالف في المعنى للمخبر عنه منصوب الهواء وعلامة نصب الهواء، حركة فتح الشفتين.

ثم قررت الكوفة: أن المعنى السياقي وهو (المخالفة) بين المخبر عنه والخبر هو نفسه وتد الخبر، قلت: فجعلوا بذلك وسيلة الضبط هي نفسها الوتد، وهذا مخالفٌ لمراد الخليل الذي فرَّقَ بين المعنى السياقي وبين الوتد؛ لأن تبيين المعنى السياقي هو الوسيلة التعليمية لضبط حالة الهواء، أما الوتد فهو اللفظ الأول من اللفظين المعلقين، والغاية من كشفه هي إحكام فهم المعنى السياقي.

وكان الجواب عن كلمات الكوفيين أن قيل: "لو كان الموجبُ لنصب الظرف كونه مخالفاً للمبتدأ لكان المبتدأ أيضاً يجب أن يكون منصوباً؛ لأن المبتدأ مخالف للظرف كما أن الظرف مخالف للمبتدأ؛ لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد، وإنما يكون من اثنين فصاعداً؛ فكان ينبغي أن يقال: (زيداً أمامك، وعمراً وراءك)، وما أشبه ذلك؛ فلما لم يجز ذلك دلَّ على فساد ما ذهبوا إليه"[1].

قلت: وهذا الرد فيه مماحلة، ذلك أن المجيب قدم مقدمة صحيحة وهي أن الخلاف لا يتصور إلا من اثنين فصاعداً، ثم رتب على هذه المقدمة نتيجة خاطئة؛ ذلك أن الكوفة قد ميزوا بين أمرين اثنين هما: الخبر الموافق في المعنى للمخبر عنه، والخبر المخالف في المعنى للمخبر عنه.

أما المجيب فقد وَهَّمَ على السامع إذ جعل قول الكوفة بالمخالفة بين نوعي الخبر ينصرف إلى دلالة المخالفة بين المخبر عنه والخبر نفسيهما؛ فإذا كان الأصل فيهما الموافقة بينهما نحو: (زيدٌ قائمٌ)، ومن ثم لزما حالة رفع الهواء، فقد وجب عندما تخالفا أن يلزما حالة نصب الهواء؛ لأن كلاً منهما مخالف لصاحبه، وقد قلت لك: وهذه من مماحلة الأقران في الرد بقصد تعمد التخطئة؛ فإنَّ الكوفة إنما قصدت التفريق بين نوعي الخبر لا بين المخبر عنه والخبر نفسيهما.

---

[1] الإنصاف، م29، ص 247/1.

الشرح الثاني: شرح ثعلب من الكوفيين

وشرح ثعلب جملة: (زيدٌ أمامك) فقال: إنه "ينتصب لأن الأصل في قولك (أمامك زيدٌ)، حلَّ أمامك، فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقي منصوباً على ما كان عليه مع الفعل"[1].

قلت: لقد جعل ثعلب جملة (زيدٌ أمامك) جملة فرعية على جملة (حلَّ أمامك زيدٌ)؛ ولما كان الفعل غير مطلوب (أي إنه مفهوم ضمناً) فقد حذف، وبقي ظرف المكان ملازماً لحالة نصب الهواء على ما كان.

ويتبين من ذلك أن الاسم (زيدٌ) عند ثعلب، هو فاعل للفعل (حلّ) المحذوف والمفهوم ضمناً، فالفعل هو الوتد السابق، و(زيدٌ) هو الموتود بالوتد. ويتبين أيضاً أن لفظ (أمامك) هو ظرف المكان للفعل (حل)، ومن ثم فالفعل (حل) هو بمنزلة الوتد، واللفظ (أمامك) هو بمنزلة الموتود بالوتد.

وإيتاد (أي تعليق) الظرف بالفعل هو شرح البصرة غير أن وجه الفرق بينهما أن ثعلب قدم الفعل على الاسم وأَخَّرَت البصرة الفعل على الاسم، وسيأتي ذلك إن شاء الله.

إذاً، فطريقة التعليم عند ثعلب في جملة (زيدٌ أمامك) قائمٌ على تبيين المعنى السياقي في اللفظ (أمامك)، وهذا المعنى السياقي هو أنه (ظرف مكان)، ومن ثم فإن هذا المعنى السياقي سَيُتَّخذ وسيلة تعليمية لضبط حالة الهواء، فيقال للمتعلم: إذا كان لفظ (أمامك) ظرفاً لمكان حدوث الفعل فإنه يلزم حالة نصب الهواء، ثم كشف ثعلب عن الوتد السابق المعلق به لفظ (أمامك)، وذلك الوتد هو الفعل (حل)، وذلك لإحكام إفهام المعنى للمتعلم.

وكان الرد على أبي العباس بأن قيل: "وأما قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب: إنه ينتصب بفعل محذوف غير مقدر... ففاسد... وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون منصوباً بفعل معدوم من كل وجه لفظاً وتقديرًا، والفعل لا يخلو، إما أن يكون مُظهرًا موجودًا أو مقدرًا في حكم الموجود، فأما إذا لم يكن مُظهرًا موجودًا ولا مقدرًا في حكم

---

[1] الإنصاف م29، ص/ 245.

الموجود كان معدوماً من كل وجه، والمعدوم لا يكون عاملاً، وكما يستحيل الفعل باستطاعةٍ معدومةٍ، والمشيُ برجلٍ معدومةٍ، والقطعُ بسيفٍ معدومٍ، والإحراق بنار معدومةٍ، فكذلك يستحيل في هذه الصناعة النصب بعامل معدوم؛ لأن العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية، والذي يدل على فساد ما ذهب إليه أنه لا نظير له في العربية، ولا يشهد له شاهد من العلل النحوية، فكان فاسداً، والله أعلم"[1].

قلت: وهذا الرد من المماحلة بين الأقران في تعمد التخطئة، ذلك أن هذا الرد يلزم كلَّه شرح البصرة للجملة نفسها، ثم إن قول المعترض على أبي العباس ثعلب قوله (فعل معدوم) ليس صحيحاً بل هو عند ثعلب محذوف لفظاً مفهوم ضمناً.

وقول المعترض: (علل النحو مشبهة بالعلل الحسية) ليس صحيحاً بل المعاني السياقية هي وسيلة تعليمية وأمارة يتخذها المتكلم لضبط حالة الهواء، في آخر النطق، أما الكشف عن الأوتاد فالغاية منه هي إحكام إفهام المعنى السياقي للمتعلم.

وقول المعترض: (... لا نظير له في العربية) ليس بشيء، فكون الشيء واحدًا لا ثاني له ليس دليلاً على إبطال ذلك الواحد، فهذه السماء ليس فيها إلا شمس واحدة لا نظير لها، فهل هذا دليل على فساد القول بوجودها؟!.

الشرح الثالث: شرح البصرة

قالت البصرة: "إنما قلنا إنه ينتصب بعامل مقدر، وذلك لأن الأصل في قولك: (زيد أمامك) ... في أمامك..؛ لأن الظرف: كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى "في"، وفي: حرف جرٍ، وحروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق به؛ لأنها دخلت رابطةً تربط الأسماء بالأفعال، كقولك: (عجبت من زيد)... ولو قلت: (من زيد)... لم يجز حتى تقدر لحرف الجر شيئاً يتعلق به، فدلَّ على أن التقدير في قولك: (زيد أمامك)... زيد استقر في أمامك ... ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه، فالفعل الذي هو (استقر) مقدر مع الظرف، كما هو مقدر مع الحرف"[2].

---

[1] الإنصاف م29، ص 247/1.

[2] الإنصاف م29، ص 246/1.

قلت: ومعنى قول البصرة: إن معنى جملة (زيدٌ أمامك) هو زيدٌ استقر في أمامِك، قولٌ فيه تأويلات إذ قُدِّر حرف الجر ثم قُدِّر الفعل، وهو قول سيجعل طريقة الضبط على النحو الآتي

- **زيدٌ:** اسم مبتدأ به الكلام حل بعد نية الابتداء.
- **استقر:** فعل ماضٍ، فاعله ضمير مستتر تقديره (هو)، فالفعل بمنزلة الوتد، والفاعل بمنزلة الموتود بالوتد.
- **في:** حرف يفيد الظرفية، أمامك: اسم حل بعد (في)، فالحرف بمنزلة الوتد، والظرف بمنزلة الشيء الموتود بالوتد، ثم إن الفعل وهو (استقر) بمنزلة الوتد، وشبه الجملة (في أمامك) بمنزلة الموتود بالوتد.

قلت: وحقيقة الشروح الثلاثة أنها قصدت كلها إلى تعليم المتعلم كيفية ضبط الهواء في آخر النطق متخذاً المعنى السياقي وسيلة تعليمية، وأمارة استرشادية لتحقيق تلك الغاية.

ولما كان لا يصح تعليم ذلك كله للمتعلم المبتدئ، فقد وجب الاقتصار على أحد تلك الشروح، مما يراه المعلم أنه هو أقرب الشروح إلى الصواب، أو لعله يأتي بشرح جديد يراه أنه هو الأقرب إلى الصواب.

الاختلاف الثالث: اختلافهم في تعيين وتد المفعول به

الشرح الأول: شرح عموم الكوفة

قالت الكوفة: إن "العامل في المفعول النصبَ الفعلُ والفاعلُ جميعاً"[1] واحتجوا "بأن قالوا: إن العامل في المفعول النصب الفعلُ والفاعل، وذلك لأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل، لفظاً أو تقديراً"[2]. ثم قالوا: "وإذا كان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما؛ دلَّ على أنه منصوب بهما"[3].

---

[1] الإنصاف م11، ص 78/1.

[2] المرجع السابق، م11، ص 79/1.

[3] المرجع السابق م11، ص 80/1.

قلت: وتوضيح ذلك أن عموم الكوفة شرحت جملة "شكر زيدٌ عمراً" على الصورة الآتية.

- **شكر:** فعل ماضٍ مبني على هيئة واحدة (أي منشأ) هي على حركة فتح الشفتين.
- **زيدٌ:** فاعل للفعل مرفوع الهواء.
- **عمراً:** اسم مفعولٌ به فعل الفاعل منصوب الهواء، فالفعل والفاعل بمنزلة الوتد، والمفعول به بمنزلة الشيء الموتود بالوتد أي المعلّق به.

وأجيب عن كلمات الكوفة فقيل: إن كون المفعول لا يكون إلا بعد الفعل والفاعل "لا يدل على أنهما العاملان فيه، لِمَا بيَّنا أن الفاعل اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل"[1].

قلت: وتوضيح ذلك، أن الفاعل في جملة (شكر زيدٌ عمرًا) هو اسم علم يدل على ذات لا حدث، والاسم المفعول به لا يكتسب معناه السياقي إلا إذا أُوتِد (أي تعلّق) بحدث، ولا حدث في الجملة إلا الفعل، وإنما يكون الاسم وتدًا للمفعول به إذا كان فيه دلالة الحدث، كمثل اسم الفاعل في نحو قولنا: (قال الشاكرُ الناسَ خيراً).

الشرح الثاني: شرح هشام بن معاوية الكوفي

"وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل، ونصَّ هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت (ظننت زيداً قائماً) تنصب زيدًا بالتاء، وقائماً بالظن"[2].

قلت: وتوضيح ذلك أن قول هشام يحتمل وجهاً من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن يكون قد شرح الجملة على النحو الآتي:

- **زيدًا:** مفعول به الفاعل، فالفاعل بمنزلة الوتد والمفعول به بمنزلة الموتود بالوتد.
- **قائماً:** مفعول به فعل الظن، فالفعل بمنزلة الوتد، والمفعول به بمنزلة الوتد.

---

[1] الإنصاف م11، ص 80/1.

[2] الإنصاف م11، ص 78/1-79.

قلت: وهذا الوجه خطؤه ظاهر؛ لأن الذي فُعِلَ بـ(زيد) هو فعل الظن وليس الفاعل، وهو أمر بيّنٌ لن يخفى على هشام بن معاوية، ومن ثم فليس هذا مراد هشام من قوله.

الوجه الثاني: أن يكون قد شرح الجملة على النحو الآتي:

- زيداً: مفعول به فعل الفاعل، فيكون قد وافق عموم الكوفة غير أنه اختصر، فقال: الفاعل بمنزلة الوتد، والمفعول به بمنزلة الموتود بالوتد.

الوجه الثالث: أن يكون قد شرح الجملة على الصورة الآتية:

- زيداً: اسم حل بعد الفاعل، فالفاعل بمنزلة الوتد والاسم الذي حل بعده بمنزلة الموتود بالوتد، ومن ثم يكون هشام قد ضبط (زيداً) بتبيين محله السياقي لا معناه السياقي.
- قائماً: مفعول به فعل الظن، ففعل الظن بمنزلة الوتد، والمفعول به بمنزلة الموتود بالوتد.

وهذا الوجه هو الراجح عندي من مراد هشام، والله أعلم.

الشرح الثالث: شرح خلف الأحمر الكوفي

"ذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية"[1].

قلت: وتوضيح ذلك، أن خلفاً الأحمر جعل الوتد والمعنى السياقي شيئاً واحداً، وهذا خلاف مراد الخليل، إذ المعنى السياقي عند الخليل هو الوسيلة التعليمية والأمارة الاسترشادية لضبط آخر النطق، بأن يقال للمتعلم: إن الفاعل يلزم حالة رفع الهواء، والمفعول به يلزم حالة نصب الهواء، أما الوتد فهو اللفظ السابق من اللفظين المعلقين، والغاية من كشفه هي إحكام إفهام المتعلم للمعنى السياقي.

وأجيب على ما ذهب إليه خلف فقيل: "وأما ما ذهب إليه الأحمر من إعمال المفعولية والفاعلية فظاهر الفساد، لأنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن لا يرتفع ما لم

---

[1] الإنصاف 11، ص79/1.

يسمّ فاعله نحو (ضرب زيدٌ) لعدم معنى الفاعلية، وأن ينصب الاسم في نحو (مات زيدٌ) لوجود معنى المفعولية، فلما ارتفع ما لم يسمَّ فاعله مع وجود معنى المفعولية، وارتفع الاسم في نحو (مات زيدٌ) مع عدم وجود معنى الفاعلية؛ دل على فساد ما ذهب إليه، والله أعلم"[1].

قلت: وهذا الرد فيه تحامل على خلف؛ لأن خلفاً عندما قال بالفاعلية والمفعولية، إنما أراد ذلك في الجملة التي فعلها مبني للمعلوم، وأما جملة (ضُرِبَ زيدٌ) ففعلها مبني للمجهول، وما أرى خلفاً لو سئل عن وتد الاسم في هذه الجملة إلا كان قد بيّن ذلك كأن يقول: (إن العامل هو معنى المفعولية الذي لم يسمَّ فاعله)، ولو سئل عن وتد الاسم المرفوع في جملة (مات زيدٌ) إلا كان قد بَيّن ذلك كأن يقول: (إن العامل معنى الإسناد).

والحق أقول: إن خير الجواب في الرد على شرح خلف الأحمر هو أن يقال: إنه خالف مراد الخليل في التمييز بين المعنى السياقي للفظ، وبين العامل (أي الوتد)، وهو اللفظ الأول من اللفظين المعلقين.

الشرح الرابع: شرح البصرة

"ذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل، والمفعول جميعاً"[2].

قلت: وتوضيح ذلك: أن البصرة شرحت جملة (شكر زيدٌ عمراً) على النحو الآتي:

- زيدٌ: فاعل مرفوع الهواء، فالفعل بمنزلة الوتد، والفاعل بمنزلة الموتود بالوتد.
- عمراً: اسم مفعول به الفعل منصوب الهواء، فالفعل بمنزلة الوتد، والمفعول بمنزلة الموتود بالوتد.

واحتج البصريون لذلك فقالوا: "إنما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل، وذلك لأنا أجمعنا على أن الفعل به تأثير في العمل، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وهو باقٍ على أصله في الاسمية،

---

[1] الإنصاف م11، ص 81/1.

[2] الإنصاف م11، ص 79/1.

فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له"[1].

قلت: وتوضيح ذلك، أنهم قالوا: إن المعنى السياقي للفظ (عمراً) هو المفعول به، وإن اللفظ لا يكتسب معناه السياقي إلا إذا أُوتِد (أي تعلق) بحدث سابق عليه، ولا حدث في الجملة إلا الفعل؛ لأن الاسم التالي للفعل ليس فيه دلالة الحدث، بل هو اسم علم، وليس في اسم العلم دلالة الحدث حتى يتعلق به اللفظ اللاحق به، لذا "فإضافة ما لا تأثير له في العمل (أي في إكساب المعنى السياقي) إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له".

قلت: هذه هي شروح النحاة في تعيين الوتد الذي تعلق به اللفظ المكتسب للمعنى السياقي، ولما كان لا يصح تعليمها كلها للمبتدئ فقد وجب الاقتصار على أحدها، وكان الاقتصار على أرجحها وهو شرح البصرة، ولك إن شئت أن تأتي بشرح جديد.

الاختلاف الرابع: اختلافهم في تعيين وتد المفعول معه

الشرح الأول: شرح الكوفة للمعنى السياقي

"ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف؛ وذلك نحو قولهم: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة"[2].

واحتجوا بأن قالوا: "إنما قلنا إنه منصوب على الخلاف وذلك لأنه إذا قال: استوى الماء والخشبة، لا يحسن تكرير الفعل فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة؛ لأن الخشبة لم تكن مُعْوَجَّة فتستوي، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في: جاء زيدٌ وعمرو، فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف"[3].

قلت: وتوضيح ذلك، أنهم شرحوا الجملة على النحو الآتي:

---

(1) الإنصاف م11، ص 80/1.

(2) الإنصاف م30، ص 248/1.

(3) الإنصاف م30، ص 248/1.

- الخشبة: اسم مخالف لما قبله منصوب الهواء، وقولهم: إن الخلاف هو العامل (أي الوتد) هو من باب جعل المعنى السياقي والعامل شيئاً واحداً، وهذا مخالفٌ لمراد الخليل في التفريق بينهما، وصنيعهم هذا كصنيع خلف الأحمر، عندما جعل المفعولية والفاعلية هي العامل، وقد أجبنا عن ذلك في (الاختلاف الثالث).

ورُدَّ عليهم بأن قيل: إنَّ قولهم "إنه منصوب على الخلاف؛ لأنه لا يحسن تكرير الفعل، فخالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف. فقلنا: هذا باطل بالعطف الذي يخالف بين المعنيين نحو قولك: ما قام زيدٌ لكن عمروٌ، وما مررت بزيدٍ لكن بكرٍ، وما بعد لكن مخالف لما قبلها، وليس بمنصوب"[1].

قلت: وهذا الرد بعيد الرمية، فإنما الكلام على (الواو) لا على (لكن)، وأقرب منه أن يقال: إنه إن كان لا يصح تكرير الفعل في نحو: (استوى الماء والخشبة)؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة، فإنه يصح تكرير الفعل في نحو: (جاء الرجلُ والغلامَ)، فنقول: (جاء الرجلُ وجاء الغلامُ) وهو كلام يثبت المجيء لكليهما من غير بيانٍ، هل جاءا متفرقين أم جاءا مجتمعين، فإذا قلت: (جاء الرجلُ والغلامَ) دلَّ على أنهما جاءا مجتمعين، فَدَلَّ ذلك على أن المعنى السياقي الذي أرادته العرب هو معنى المعية بين ما قبل الواو وما بعدها، وليس معنى أن ما بعد الواو مخالف لما قبلها.

---

[1] الإنصاف م30، ص 250/1.

الشرح الثاني: شرح البصرة للمعنى السياقي

"ذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو"[1]. توضيح ذلك أن البصرة شرحت جملة: "جاء البردُ والطيالسة" على النحو الآتي:

- الطيالسة: اسم حل بعد الواو مفعول معه فعل المجيء، فالفعل مع توسط الواو بمنزلة الوتد، والمفعول معه بمنزلة الشيء الموتود بالوتد.

الشرح الثالث: شرح الزجاج من البصريين

"وذهب أبو إسحق الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل، والتقدير: ولابسَ الخشبة، وما أشبه ذلك؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو"[2].

قلت: وتوضيح ذلك بأن الزجاج جعل المعنى السياقي الذي اكتسبه الاسم وهو (الخشبة) هو معنى المفعول به لفعل محذوف.

وقد رُدّ على ذلك فقيل: إن "ما ذهب إليه يفتقر إلى تقدير، وما ذهب إليه الأكثرون لا يفتقر إلى تقدير، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير"[3].

قلت: وما ذهب إليه الزجاج من أن المعنى السياقي في الجملة المذكورة هو معنى المفعول به بعيدٌ، إذ معنى المعية ظاهر فيه.

الشرح الرابع: شرح الأخفش

"وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن ما بعد الواو ينتصب بانتصاب (مع) في نحو: (جئت معه)[4].

ورُدّ عليه فقيل: "وأما ما ذهب إليه الأخفش من أنه ينتصب انتصاب (مع) فضعيف أيضاً؛ لأن (مع) ظرف، والمفعول معه في نحو (استوى الماء والخشبة، وجاء البردُ والطيالسة) ليس بظرف، ولا يجوز أن يجعل منصوباً على الظرف"[1].

---

[1] الإنصاف م30، ص 248/1.

[2] الإنصاف م30، ص 248/1.

[3] الإنصاف م30، ص 249/1.

[4] الإنصاف م30، ص 248/1.

قلت: وليس الأخفش ممن يجهل أن (الطيالسة والخشبة) ليسا بظرفين، والراجح أنه كان موافقاً للبصرة بالقول من أن ما بعد الواو هو على معنى المعية، وأن الفرق بينه وبين البصرة هو اختلاف العبارة، والله أعلم.

الاختلاف الخامس: اختلافهم في تعيين وتد الفعل المضارع بعد واو المعية

الشرح الأول: شرح الكوفة

"ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع في نحو قولك: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن، منصوب على الصرف"[2].

وعللوا ذلك بأنه "لما كان الثاني مخالفاً للأول ومصروفاً عنه صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصباً له"[3]. وذلك لأن "النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين لا منفردين، فلو طَعِمَ كل واحد منهما منفرداً لما كان مرتكباً للنهي"[4].

قلت: وتوضيح ذلك أنهم شرحوا الجملة على النحو الآتي:

- لا: حرف نهي، تأكلْ: فعل حل بعد (لا) مجزوم الهواء.
- و: حرف
- تشرب: فعل مصروف عنه النهي منصوب الهواء.

ثم جعلوا الصرف وهو معنى سياقي هو العامل، وهذا مخالف لمراد الخليل في التفريق بينهما كما مرَّ ذلك عند الحديث عن (الاختلاف الثالث).

---

(1) الإنصاف م30، ص 249/1.

(2) الإنصاف م75، ص 555/2.

(3) الإنصاف م75، ص 556/2.

(4) الإنصاف م75، ص 556/2.

الشرح الثاني: شرح البصرة

"ذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير (أنْ)"[1].

وعللوا ذلك بأن "الأصل في الواو أن تكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنها لا تختص"[2].

ثم إنهم لما "قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول، وحُوّل المعنى حوّل إلى الاسم، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير (أن) لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل"[3].

قلت: وتوضيح ذلك أن العرب لما أرادوا حكماً جديداً غير حكم النهي عن الفعلين حولت ما بعد الواو إلى الاسم، فصار التركيب: (لا تأكل السمك وشربٌ اللبنَ)، فصار الاسم معطوفاً على الفعل وهذا لا يصح، فَحُوِّل المصدر الصريح إلى مصدر غير صريح فصار التركيب: (لا تأكل السمك وان تشربَ اللبن)، ولما كان لا يجوز إظهار (أن) فقد أُضمرت وجوباً، فصار التركيب: (لا تأكل السمك وتشرب للبن)، وكان المعنى المراد من هذا التركيب هو: (لا يكن منك أكلٌ للسمك وشربٌ للّبن معاً)[4].

قلت: تأويلات البصرة تأويلات كثيرة.

الشرح الثالث: شرح الجَرْمي

"وذهب أبو عُمَرَ الجَرْمي من البصريين إلى أن الواو هي الناصبة بنفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف"[5].

قلت: وتوضيح ذلك أن الجَرْمي شرح الجملة على النحو الآتي:

---

[1] الإنصاف م75، ص 555/2.

[2] انظر شرح ذلك في المبحث التاسع من هذا الأصل.

[3] الإنصاف م75، ص 556/2.

[4] ذكر الأنصاري في (نظرية العامل)، ص 123، أن تأويل النحاة هو (لا يكن منك أكل السمك مع شرب اللبن) وما ذكرتُه أوجب لأنه تقدير ذُكِرَتْ واو العطف فيه.

[5] الإنصاف م75، ص 555/2.

- لا: حرف نهي، تأكل: فعل مضارع حل بعد (لا) مجزوم الهواء.
- و: حرف يفيد المعية.
- تشربَ: فعل مضارع حل بعد (الواو) منصوب الهواء.

ورُدَّ على الجرمي فقيل: "وأما ما ذهب إليه أبو عمر الجرمي أنها عاملة لأنها خرجت عن باب العطف فباطلٌ، لأنه لو كانت هي العاملة كما زعم لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف، وفي امتناعه من ذلك دليل على بطلان ما ذهب إليه"[1].

قلت: وهذا الاعتراض فيه نظر؛ ذلك أن واو العطف لم تمتنع من الدخول على الواو المذكورة؛ لأنها ما زالت على معنى العطف بل لأن واو العطف لا تدخل إلا بين الجمل التي استقل بعضها عن بعض نحو: (لا تكسلْ ولا تلعبْ). وأما جملة (وتشرب اللبن) فليست مستقلة عن الجملة السابقة عليها بل هي متعلقة بها، ولذلك امتنع دخول واو العطف عليها.

ومثل ذلك امتناع دخول العطف على (كي) في نحو قولك (لا تأكل السمك كي تشرب اللبن)، فلا يصح أن تقول: (لا تأكل السمك وكي تشرب اللبن)، وذلك أن جملة (كي تشرب اللبن) معلقة بالجملة السابقة عليها، وليست مستقلة عنها نحو: (لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن).

قلت: والفروق بين الشروح الثلاثة هو أن الكوفة ضبطت الفعل بمعناه السياقي وهو أنه مصروف عنه النهي، وضبطت البصرة الفعل بمحله السياقي وذلك أنه حل بعد (أنْ) المضمرة بتأويلات كثيرة، وأما الجرمي فضبط الفعل بمحله السياقي، وهو أنه حل بعد (الواو) التي تفيد المعية، وهذا الشرح أيسر الشروح.

الاختلاف السادس: اختلافهم في تعيين وتد المستثنى

وسأقتصر على شرح البصرة، ذلك أن شرح الكوفة قد تعدد في المسألة، وجميعها شروح بعيدة، وقد أجاب عنها الأنباري في الإنصاف إجاباتٍ بيّنةٍ سهلة التناول في المسألة الرابعة والثلاثين فارجع إليها.

---

[1] الإنصاف م75، ص 2/556-557.

شرح البصرة

"ذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلا"[1].

قلت: وتوضيح ذلك أن البصرة شرحت جملة: (جاء القوم إلا زيداً) على النحو الآتي:

- زيداً: اسم حل بعد (إلا) مستثنى من الفعل منصوب الهواء، فالفعل مع توسط (إلا) بمنزلة الوتد، والمستثنى بمنزلة الموتود بالوتد.

تنبيه: لاحظ أن البصرة قد ضبطت الاسم بإعراب (أي تبيين) محله السياقي ومعناه السياقي.

الاختلاف السابع: اختلافهم في تعيين وتد الفعل المضارع مرفوع الهواء

الشرح الأول: شرح البصرة

"ذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم"[2].

وأرادوا بالاسم الاسمَ المبتدأ به، قالوا: "قيامه مقام الاسم عامل معنوي؛ فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه"[3].

قلت: وتوضيح ذلك أن البصرة قالت للمتعلم: إذا ابتدأت بالاسم فاجعله ملازماً لحالة رفع الهواء، وإذا أقمت في محل الاسم المبتدأ به الكلام فعلاً مضارعاً فاجعله أيضاً ملازماً لحالة رفع الهواء، فكانت البصرة بذلك أن ضبطت آخر الاسم المبتدأ به بإعراب (أي تبيين) محله السياقي، وضبطت الفعل المضارع الملازم لحالة رفع الهواء لقيامه في محل الاسم المبتدأ به، وقولهم هذا هو كقولنا: (إذا وقع الفعل المضارع في ابتداء الكلام لزم حالة رفع الهواء)، غير أن البصرة لم تعبر عن هذا المعنى تعبيراً لحّاً، بل جعلت فيه واسطة هي قولهم: (قيامه مقام الاسم المبتدأ به).

---

[1] الإنصاف م34، ص 261/1.

[2] الإنصاف م74، ص 551/1.

[3] الإنصاف م74، ص 552/1.

ومجمل رأي البصريين أن وتد الضبط في الاسم والفعل المضارع الملازمان لحالة رفع الهواء هو نية الابتداء بهما، وتنبّه إلى أن الغاية من أوتاد المحالِّ السياقية هي تبيين المحل السياقي للفظ اللاحق عليها، ووتد الابتداء من هذه الأوتاد، أما الغاية من تبيين الأوتاد في المعاني السياقية فهي إحكام إفهام المعنى للمتعلم.

وردّ على شرح البصرة بأن مذهبهم "غير مطرِّد، إذ إن هناك مواضع لا يصح فيها وقوع الاسم موقع الفعل المضارع، نحو: هلا نفعلُ، لأن الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض"[1].

قلت: وهذا الاعتراض بعيد؛ لأن النحاة قد نبهوا على أن (هلا) حرف مهمل الاعتبار عند تبيين المحل السياقي، فكأنه لا وجود له، وهذا الاحتراز يرجع الفعل المضارع إلى معنى الابتداء به.

الشرح الثاني: شرح الكوفة

ذهب الأكثرون من الكوفة "إلى أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة"[2].

قلت: وهذا القول عند التحقيق ليس بينه وبين قول البصرة إلا اختلاف العبارة، فإن الفعل إن لم تتقدم عليه (لن وأخواتها) و(لم وأخواتها) كان هو أول ما يبتدأ به، على أن عبارة الكوفة عند التحقيق أيسر في التعليم من عبارة البصرة.

الشرح الثالث: "وذهب ثعلب إلى أن عامل الرفع في الفعل المضارع هو المضارعة أي مضارعته للاسم ... وقد عقب على ذلك ابن يعيش فقال: (وقد توهم أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب أن مذهب سيبويه أن ارتفاعه بمضارعة الاسم، ولم يعرف

---

[1] نظرية العامل، ص 95، وأرجع إلى أوضح المسالك، 162/3، شرح التصريح، 229/2، شرح الأشموني، 275/2.

[2] الإنصاف م11، ص 551/1.

حقيقة مذهبه، وتبعه في ذلك جماعة من أصحابه، والصحيح من مذهبه أن إعرابه بالمضارعة، ورفعه بوقوعه موقع الاسم"[1].

وعقب الأنصاري على ذلك فقال: "ربما كان ثعلب لا يريد أن يتبع مذهب سيبويه في هذا الشأن، وإنما أراد أن يكون له مذهب آخر، فرأى أن مشابهة الفعل المضارع للاسم هي التي عملت فيه الرفع، وهذا ما أرجحه؛ لأن الرجل كان على جانب كبير من العلم والإتقان فأكبر الظن أنه لم يخطئ في فهم مذهب سيبويه"[2].

قلت: وتحتمل دلالة المضارعة للاسم معنيين:

– الأول: أن فعل الحال ضارع اسم الفاعل.

فإن أراد ثعلب هذا فهو موافق لمذهب الكسائي فقد: "ذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله"[3]. غير أنهما اختلفا في العبارة؛ ذلك أن الفعل المضارع إذا دخلته الزوائد (ن أ ت ي) فقد ضارع اسم الفاعل نحو (زيدٌ يقدم وزيدٌ قادم)، فإن قيل: إن الفعل قد تدخله الزوائد ولا يضارع اسم الفاعل نحو (أكرم وتشجَّع)، وهذا يدل على اختلاف المذهبين مذهب الكسائي ومذهب ثعلب.

قلت: إنهما عند التحقيق لا يختلفان إلا في العبارة؛ ذلك أن الزوائد في (أكرم وتشجع) غير الزوائد التي في (أدرسُ وتدرس) ذلك أن مراد الكسائي بالزائد هو الزائد الذي يفيد معنى الحال والاستقبال لا معنى التعدية نحو (أكرم) أو معنى التكلف نحو (تشجع).

– الثاني: أن يكون ثعلب قد أراد أن فعل الحال قد ضارع الاسم المبتدأ به الكلام، فيكون بهذا قد وافق البصرة لكنه خالفهم بالعبارة.

---

[1] نظرية العامل، ص 78.

[2] نظرية العامل، ص 78.

[3] الإنصاف م74، ص 551/1.

الاختلاف الثامن: اختلافهم في تعيين وتد المضاف إليه

الشرح الأول: شرح سيبويهِ

"ذهب سيبويهِ إلى أن عامل الجر في المضاف إليه هو المضاف"[1].

قلت: وتوضيح ذلك أن سيبويه شرح الاسم الأول والاسم الثاني في مثل جملة (كتاب العلمِ مفيدٌ) على الصورة الآتية:

- **كتابُ:** اسم مبتدأ به الكلام حل بعد نية الابتداء، وهو اسم مضاف أي (مزيد).
- **العلمِ:** اسم حل بعد الاسم المضاف مجرور الهواء، فالاسم المضاف بمنزلة الوتد، والاسم المضاف إليه (أي المزيد عليه) بمنزلة الموتود بالوتد.

إذاً، فسيبويه وعموم البصريين ضبطوا حالة الهواء في الاسم الثاني بإعراب (أي تبيين) محله السياقي، وهو أنه يحل بعد الاسم المضاف (أي المزيد).

الشرح الثاني: شرح الأخفش

"وذهب الأخفش- فيما ذكره السيوطي- إلى أن العامل في المضاف إليه هو الإضافة"[2].

"وردَّ رضي الدين الإضافة عاملاً في المضاف إليه فقال: وقال بعضهم: العامل معنى الإضافة، وليس بشيء؛ لأنه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافاً إليه فهذا هو المعنى المقتضى، والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى"[3].

قلت: واعتراض رضي الدين صحيح؛ لأن الأخفش بما ذهب إليه قد جعل المعنى السياقي وهو الإضافة هو العامل ذاته، وهذا خلاف مراد الخليل ذلك أن العامل (أي الوتد) هو اللفظ الأول من اللفظين المعلقين.

الشرح الثالث: شرح الزجاج

"وذهب الزجاج إلى أن العامل في المضاف إليه هو الحرف المقدر "[1].

---

[1] نظرية العامل، الأنصاري ص 130، وأرجع إلى كتاب سيبوبه 419/1- 420.

[2] نظرية العامل، ص 130، وأرجع إلى همع الهوامع 265/4.

[3] المرجع السابق، ص 131،وأرجع إلى الكافية 25/1.

"وردَّ هذا المذهب بأنه يؤدي إلى حذف حرف الجر وإبقاء عمله، وذلك لا يجوز إلا في ضرورة أو كلام نادر"[2].

قلت: وتوضيح ذلك أن الاسم الذي يحل بعد (من وأخواتها) إنما يضبط بتبيين محله السياقي، فإذا حذف الحرف السابق على الاسم صار الاسم هَمَلاً من محله السياقي، ولذلك نص النحاة على عدم جواز حذف (من وأخواتها) من الكلام، لأنها هي الأوتاد للاسم الذي يحل بعدها. (انظر المبحث الثامن: معنى قولهم عامل قوي وعامل ضعيف).

المبحث الحادي عشر: حيلةٌ لطيفة توضح المقاصد

الحيلة: الفَعْلة الحسنة يُتَوَصَّل بها إلى الغاية، ثم بعد: لقد علمت أن أصل معنى لفظ (العامل) هو الموضع الذي يلي السنان من الرمح، وهو موضع عقد الراية من الرمح، وتعلم أيضاً أن (العامل) اسم فاعل من الفعل (عَملَ)، ولقد علمت كذلك أن الخليل إنما استعار لفظ (العامل) بدلالته الأولى، وهي دلالة تعادل في معناها دلالة (الوتد)، غير أن غالب أمر النحاة أنهم أجروا كلامهم عند حديثهم عن العامل (على دلالة اسم الفاعل من الفعل (عَمِلَ)، فصار العامل في ذلك مساوياً لدلالة لفظ (المُؤَثِّر)، ولو أنك عدت إلى أقوال النحاة فصغتها صياغة جديدة بحيث تجعل محل ألفاظهم المستخدمة بدلالة (التأثير والمؤثر) ألفاظاً بدلالة الوتد والموتود والإيتاد لانشقت لك كوة من نور العلم على مراد الخليل من (العامل)، وإليك أمثلة على ذلك:

---

[1] المرجع نفسه، ص 131، وأرجع إلى المفصل 82، شرح المفصل 117/2، همع الهوامع 265/4.

[2] المرجع نفسه، ص 131، وأرجع إلى شرح الزجاجي 75/2.

الصياغة الأولى وفيها العامل بدلالة المؤثر على ما جرت به أقلام النحاة	الصياغة الثانية، وفيها مصطلح العامل بدلالة الوتد على مراد الخليل
النص الأول:[1] "ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان .... وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه: فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء".	**إعادة الصياغة:** ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ موتودٌ (أي معلّق) بالخبر والخبر موتودٌ بالمبتدأ، فهما يتواتدان... وذهب البصريون إلى أن المبتدأ موتودٌ بنية الابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه: فذهب قوم إلى أنه موتود بنية الابتداء وحدها، وذهب آخرون إلى أنه موتود بنية الابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنه موتود بالمبتدأ، والمبتدأ موتود بنية الابتداء.
النص الثاني:[2] "ذهب الكوفيون إلى أن (لولا) ترفع الاسم بعدها نحو: لولا زيدٌ لأكرمتك، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء".	**إعادة الصياغة:** ذهب الكوفيون إلى أن (لولا) يُوتَد الاسم بعدها بها... وذهب البصريون إلى أن الاسم موتود بنية الابتداء، و(لولا) حرف مهمل الاعتبار لا يعتد به في تبيين المحل السياقي.

---

(1) الإنصاف م 5، ص 44/1.

(2) الإنصاف م10، ص 70/1.

النص الثالث:[1]	إعادة الصياغة:
"ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول ... الفعل والفاعل جميعاً... وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً".	ذهب الكوفيون إلى أن وتد المفعول هو الفعل والفاعل جميعاً، وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده هو وتد الفاعل والمفعول جميعاً.
النص الرابع:[2]	**إعادة الصياغة:**
"ذهب الكوفيون إلى أن قولهم: زيدًا ضربته، منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر والتقدير فيه: ضربت زيداً ضربته".	ذهب الكوفيون إلى أن قولهم: زيداً ضربته موتودٌ بالفعل الموتود به الضمير، وذهب البصريون إلى أنه موتودٌ (أي معلّق) بفعل مقدر...
النص الخامس[3]	**إعادة الصياغة**
"ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين نحو (أكرمني وأكرمتُ زيداً) و(أكرمتُ وأكرمني زيدٌ) إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى".	ذهب الكوفيون في إيتاد الفعلين (أي تعلقيهما) إلى أن إيتاد الاسم بالفعل الأول أولى، وذهب البصريون إلى أن إيتاد الاسم بالفعل الثاني أولى.
النص السادس[4]	**إعادة الصياغة**
"ذهب الكوفيون إلى أن لام (كي) هي الناصبة من غير تقدير (أنْ) نحو (جئتك لتكرمني)، وذهب البصريون إلى أنّ الناصب للفعل (أنْ) مقدرة بعدها، والتقدير: جئتك لأنْ تكرمني".	ذهب الكوفيون إلى أن لام (كي) هي وتد الفعل، وذهب البصريون إلى أنْ وتد الفعل في تبيين المحل السياقي هي (أنْ) مقدرة...
النص السابع[1]	**إعادة الصياغة**

---

[1] الإنصاف م11، ص1/78-79.

[2] الإنصاف م12، ص 1/82.

[3] الإنصاف م 13، ص1/83.

[4] المرجع السابق، م79، ص 2/575.

"ناصب الظرف (أي العامل فيه النصب): هو الحدث الواقع فيه من فعل أو شبهه".	وتد الظرف المعلق به الظرف هو الحدث الواقع فيه
النص الثامن[2] "والمبتدأ يكون عاملاً لرفعه الخبر، ويكون معمولاً.. للابتداء".	**إعادة الصياغة** والمبتدأ يكون وتداً يتعلق به الخبر مرفوع الهواء، ويكون المبتدأ موتوداً بنية الابتداء.
النص التاسع[3] "يعمل اسم الفاعل عمل الفعل المشتق منه إن متعدياً وإن لازماً، فالمعتدي، نحو: (هو مكرمٌ سعيدٌ ضيوفَه)، واللازم نحو: (خالدٌ مجتهدٌ أولادُه) ...	**إعادة الصياغة** يُوتد (أي يعلَّق) باسم الفاعل كما يُوتد بالفعل المشتق منه ...
النص العاشر[4] "فهي (أي الأفعال) تفوق الأحراف العاملة؛ لأنهم لاحظوا أن معمولاتها كثيرة متنوعة، فهي ترفع الفاعل، وتنصب المفعولات جميعاً، كما تنصب الحال وتمييز النسبة، ولا يقف أمرها عند هذا الحد، بل إنها تعمل في ما تقدم عليها، وفي ما تأخر عليها، على حين لا يعمل الحرف إلا في المتأخر عنه.	**إعادة الصياغة** فالأفعال تفوق الحروف الأوتاد، لأن النحاة لاحظوا أن موتوداتها (أي مُعَلّقاتها) كثيرة متنوعة، فهي يُوتد بها الفاعل مرفوع الهواء، ويُوتد بها المفعولات منصوبات الهواء جميعاً، كما يُوتد (أي يعلق) بالأفعال الحال وتمييز النسبة، ولا يقف أمرها عند هذا الحد بل إن الفعل يوتد به ما تقدم عليه، وما تأخر عنه، على حين لا يوتد بالحرف إلا ما تأخر عنه.

---

(1) جامع الدروس العربية، 52/3.

(2) المرجع السابق، 275/3.

(3) جامع الدروس العربية، 280/3.

(4) نظرية العامل، ص 56.

الأصل الخامس
معرفة المنهج ونظريات تفسير حالات الهواء

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: من المنهج إلى النظرية

درج بعض المحدثين على القول بأن النحو العربي قائم على ما سمّوه بنظرية العامل، فهل يصح قولهم هذا؟ وهل يصح أن تضاف (النظرية) إلى العامل، فيقال: نظرية العامل؟

قلت: النظرية: حل مقترح لمسألة ما، وقد يزيد العلماء عليها أو ينقصون منها أو يَردُّونها، وذلك كنظرية الهنين في تفسير منشأ الشعر[1]، ونظرية النسيان اللغوي في تفسير منشأ الأفكار الخاطئة[2]، ونظريتي جواب يعقوب والعذراء المزيفة في تفسير منشأ الشعر العذري وشعر موالاة البلاط[3].

ومن حقق النظر في النحو يعلم أن الخليل والنحاة رحمهم الله قد قصدوا إلى ضبط آخر النطق في الألفاظ فوجدوا أن خير وسيلة لذلك هي إعراب (أي تبيين) المعاني السياقية للألفاظ، وإعراب المحالِّ السياقية للألفاظ أيضاً من أجل اتخاذهما وسيلةً تعليمية لضبط آخر النطق كما بُيِّن آنفاً.

وهذا الذي صنعوه هو منهجهم الذي اتبعوه في ضبط آخر النطق، وليس جواباً مقترحاً عن سؤال. أي إنَّ ما صنعوه ليس نظرية بل هو منهج أي طريقة وأسلوب، فحديثهم عن العامل الذي هو بمنزلة الوتد الموتود به (أي المعلَّق به) ما بعده إنما هو من منهجهم القائم على ركنين:

---

[1] انظر كتاب: الأوليات، العرب والأدب والإسلام والجاهلية والشعر، ص 143–243، أصيل الصيف الأصولي.

[2] المرجع السابق، ص 77–140.

[3] انظر مجلة حوليات التراث الإلكترونية، جامعة مستغانم–الجزائر، 2008، مقال: جواب يعقوب والعذراء المزيفة، نظريتان في المنشأ.

أولهما: إعراب (أي تبيين) المعنى السياقي والمحل السياقي للألفاظ.

ثانيهما: استخراج خصائص المعنى السياقي كأن يسبق الفعل الفاعل، وأن يكون المبتدأ معرفة، وأن تكون الحال نكرة إلى غير ذلك من الخصائص المنصوص عليها في كتب النحو. واستخراج خصائص المحل السياقي كوجوب أن تسبق حروف مجموعة (مِنْ وأخواتها) الاسم وأن لا تحذف وأن تسبق حروف مجموعة (أنْ وأخواتها) الفعل المضارع إلى غير ذلك من الخصائص المنصوص عليها في كتب النحو.

ومن ثمَّ فمنهج النحاة في دراستهم لضبط آخر النطق هو منهج إعراب المعاني السياقية والمحال السياقية، وهو منهج يصح أن يختزل إلى قولنا: (المنهج الإعرابي) أي المنهج التبييني.

وتَنَبّه أن العلة في المنهج الإعرابي تجمع بين العلة الشرعية والعلة المادية، فالعلة الشرعية كعلة وجوب الجهاد وتحريم الخمر علة ورودية لورود النص في ذلك، والعلة المادية علة اقترانية كاقتران سخونة الماء بالنار.

والعلة في المنهج الإعرابي تجمع العلتين، فلو قال قائل: لِمَ يقول المتكلم (انتصر المسلمُ، وانتصر المسلمون) ولا يقول: (انتصر المسلمَ، وانتصر المسلِمين)، فجواب ذلك أن يقال له: إن السماع قد ورد عن العرب برفع الهواء الحقيقي والمجازي لا بنصب الهواء الحقيقي والمجازي.

فإن قال القائل: فكيف أعرف مواضع رفع الهواء من مواضع نصب الهواء؟ قلنا له: إذا أردت معنى الفاعل قرنت به حالة رفع الهواء إما الحقيقية وإما المجازية، وإن أردت معنى المفعول به قرنت به حالة نصب الهواء إما الحقيقية وإما المجازية، وهذه العلة علة اقتران، فمن ذلك جمع المنهج الإعرابي (أي التبييني) العلتين؛ علة الورُود وعلة الاقتران أما العلة التي في النظريات فعلة مختلفة وسيأتي الحديث عنها إن شاء الله.

أما الجواب عن السؤالين الآتيين: لِمَ لغة العرب مُمَكَّنة من حالات الهواء الأربع؟، ولِمَ كان التمكين على هذه الصورة التي دونت عن العرب؟ فكل جواب عن هذين السؤالين هو رأي و وجهة نظر، وقد يتعدد الرأي وتتعدد النظريات.

قال ابن جني: "قد يكثر الشيء فيسأل عن علته كرفع الفاعل، ونصب المفعول، فيذهب قوم إلى شيء وآخرون إلى غيره، فيجب إذاً تأمل القولين واعتقاد أقواهما ورفض الآخر، فإن تساويا في القوة لم ينكر اعتقادهما جميعاً، فقد يكون الحكم الواحد معلولاً بعلتين"[1].

وقد فرّق النحاة بين المنهج والنظرية، وفي ذلك يقول ابن السراج: "اعتلالات النحويين ضربان: ضربٌ منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وكل مفعول منصوب، وضربٌ يسمى علة العلة مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما يستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، ويتبين به فضل هذه اللغة على غيرها. وقال ابن جني في الخصائص: هذا الذي سمّاه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ، وأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة"[2].

المبحث الثاني: نظريات تفسير الحالات الهوائية

هذه النظريات نظريات سعت إلى الإجابة عن سؤالين:

الأول: لِمَ لغة العرب مُمَكَّنة من حالات الهواء الأربع؟ والثاني: لِمَ كان التمكين على هذه الصورة التي دوِّنت عن العرب؟

وكل جواب عن هذين السؤالين هو رأيٌّ ووجهة نظر، وقد يتعدد الرأي وتتعدد النظريات وقد ذكرت لك قول ابن جني آنفاً في ذلك.

---

[1] الاقتراح للسيوطي، الكتاب الثالث من القياس، الفصل الرابع في العلة، ص 78.

[2] المرجع السابق، ص 73.

النظرية الأولى: نظرية الاعتوار[1] والعلل المتعددة

ورائد هذه النظرية هو الخليل بن أحمد وعموم النحاة، وقد أجابت هذه النظرية عن السؤالين، فكان جوابها على السؤال الأول، وهو لِمَ لغة العرب مُمَكنةٌ من حالات الهواء الأربع ما ذكره الزجاجي، قال الزجاجي: "فإن قال قائل: فقد ذكرت أن الإعراب (أي التمكين من حالات الهواء) داخل في الكلام، فما الذي دعا إليه واحتيج إليه من أجله؟

الجواب أن يقال: إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيدٌ عمراً، فدَلّوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب (عمرو) على أن الفعل واقع به، وقالوا: ضُرِبَ زيدٌ، فَدَلُّوا بتغيير أول الفعل ورفع (زيد) على أن الفعل ما لم يسمَّ فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه، وقالوا: هذا غلام زيد، فدلّوا بخفض (زيد) على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني"[2].

واعترض قطرب على تفسير النحاة ذلك فقال: "لَمْ يُعْرَب الكلام (أي لم يُمَكَّن من حالات الهواء) للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض، لأنا نجد في كلامهم أسماءً متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة في المعاني، فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: إنَّ زيداً أخوك، ولعل زيداً أخوك، وكأن زيداً أخوك. اتفق إعرابه واختلف معناه. ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: ما زيد قائماً، وما زيدٌ قائمٌ، اختلف إعرابه واتفق معناه، ومثله: ما رأيته منذ يومين، منذ يومان، ولا مالَ عندك، ولا مالٌ عندك، وما في الدار أحدٌ إلا زيد، وما في الدار أحدٌ إلا زيداً. ومثله: إن القوم كلَّهم ذاهبون، وإن القوم كلُّهم ذاهبون، ومثله: (إنَّ الأمرَ كلَّه لله) و(إنَّ الأمر كلُّه لله).

---

[1] اعتوروا الشيء: تناولوه فيما بينهم، المعجم الوسيط.

[2] الإيضاح في علل النحو، ص 69–70.

قرئ بالوجهين جميعاً. ومثله: ليس زيد بجبانٍ ولا بخيلٍ ولا بخيلاً. ومثل هذا كثير جداً مما اتفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه.

قال: فلو كان الإعراب إنما دخل للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله"[1].

وقد أجاب النحاة عن كلمات قطرب فيما يذكره الزجاجي فقال: "واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الإعراب واختلاف المعاني، واختلاف الإعراب واتفاق المعاني في الأسماء التي تقدم ذكرها بأن قالوا: إنما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال؛ لأنه يذكر بعدها اسمان أحدهما فاعل والآخر مفعول، فمعناهما مختلف فوجب الفرق بينهما، ثم جُعل سائر الكلام على ذلك. وأما الحروف التي ذكرها فمحمولة على الأفعال، ولكل شيءٍ مما ذكره علة تمر بك في بابه إن شاء الله تعالى"[2].

وأجاب النحاة على السؤال الثاني، وهو لِمَ كانت لغة العرب ممكنةً على هذه الصورة؟

فكان جوابهم قائماً على علل متعددة، والعلل في النظرية علل صناعية أي من صنع النحاة وهي علل ظنية تقبل الجدل، وهي غير علل المنهج الإعرابي إذ تلك علل وُرودية واقترانية، وقد سبق بيان ذلك.

"قال ابن جني في (الخصائص): اعلم أن علل النحويين أقربُ إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون إلى الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك علل الفقه لأنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، وكثير منه لا يظهر فيه وجه الحكمة كالأحكام التعبدية"[3].

وإليك عدداً من تلك العلل التي اعتلَّ بها النحاة:

الأولى: علة الثقل والخفة في الفاعل والمفاعيل

---

[1] المرجع السابق، ص 70.

[2] الإيضاح، ص 71.

[3] الاقتراح، ص 70.

ولما كانت حركة ضم الشفتين أثقل في الحس من حركة فتح الشفتين فقد جعل العرب حركة الشفتين الثقيلة للفاعل لأنه واحد في الجملة؛ وذلك حتى يقل الثقيل في الكلام، وجعلوا حركة فتح الشفتين في المفاعيل والحال والتمييز لأنها كثيرة في الجملة، فجعلوا لها حركة فتح الشفتين الخفيفة حتى يكثر الخفيف في الكلام.

الثانية: علة المشابهة في إنّ وأخواتها

قال الزجاجي في جوابه على من سأل "لِمَ وجب أن تنصب (إنَّ) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المعتدي إلى المفعول، فحُملت عليه فأعملت إعماله لمَّا ضارعته، فالمنصوبات بها مشبّه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبّه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله، نحو ضرب أخاك محمدٌ، وما أشبه ذلك"[1].

الثالثة: علة مضارعة فعل الحال لاسم الفاعل

لقد علل النحاة تمكين فعل الحال من حالات الهواء الثلاث: حالة رفع الهواء، وحالة نصب الهواء، وحالة جزم الهواء بأن فعل الحال قد ضارع اسم الفاعل في ترتيب الحركات والسكنات.

الرابعة: علة الاستثقال

وذلك في نحو: "استثقالهم الواو في (يَعِدُ) لوقوعها بين ياء وكسر"[2].

الخامسة: علة المجاورة

وذلك في نحو "الجر بالمجاورة في قولهم: "حُجْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ". وضم لام (الله) في (الحمدُ لله) لمجاورتها الدال"[3].

السادسة: علة الاختصار

وذلك في نحو "باب الترخيم و(لم يكُ)"[1].

---

[1] الإيضاح، ص 64، الاقتراح ص 81.

[2] الاقتراح، ص 72.

[3] المرجع السابق، ص 72.

السابعة: علة الأصل

وذلك في نحو "(اسَتَحْوَذَ) و(يُوَكْرِمُ)، وصرف ما لا ينصرف"[2].

إلى غير ذلك من علل النحاة، وقد سُئل الخليل عن علله فقال الزجاجي: "وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله، سُئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست. وإن يكن هنالك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل أن يكون علة له، ومثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. لعلةٍ سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فيأتِ بها"[3]. ثم عقب الزجاجي فقال: "وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه"[4].

---

[1] الاقتراح، ص 72.

[2] المرجع السابق، ص 72، يقتضي القياس أن يقال (استحاذ) نحو استقام.

[3] المرجع نفسه، ص 72.

[4] الإيضاح، ص 66/65، الاقتراح، ص81–82.

النظرية الثانية: نظرية المعاقبة بين الحركة والسكون

وصاحب هذه النظرية هو قطرب، وقد أجاب قطرب عن السؤال الأول من السؤالين، وهو لِمَ كانت لغة العرب مُمَكَّنة من حالات الهواء؟

فقال: "وإنما أعربت العرب كلامها (أي جعلته مُمَكَّناً من حالات الهواء)، لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك مُعاقباً للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركيْن وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان.

قيل له: فهلاّ لزموا حركة واحدةً لأنها مجزئة لهم إذ كان الغرض إنما هو حركة تعتقب سكوناً؟ فقال: لو فعلوا ذلك لضيّقوا على أنفسهم فأرادوا الاتساع في الحركات وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة"[1].

واعترض عليه فقال: "المخالفون له ردّاً: لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرةً، ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام. وأيُّ حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مُخَيّر في ذلك، وفي هذا فساد الكلام، وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم"[2].

"وقد نسب أبو البقاء إلى قطرب قوله: إن الإعراب لم يدخل لعلة وإنما دخل تخفيفاً على اللسان".

قلت: والمراد بقول قطرب: "إن الإعراب أي تمكين الكلام من حالات الهواء لم يدخل لعلة" قلت: مراده لم يدخل لعلة التفريق بين المعاني غير أنه اختصر، وإلا فقوله: "وإنما دخل تخفيفاً على اللسان" هو علة تفسير.

---

(1) الإيضاح، ص 70-71.

(2) المرجع السابق، ص 71.

ولم يجب قطرب عن السؤال الثاني، وهو لِمَ كانت لغة العرب ممكنةً على هذه الصورة؟ وبتركه الجواب على هذا السؤال ردَّ النحاة نظريته، وهذا جليٌّ في رد المخالفين عليه، إذ لم يفسر قطرب على سبيل المثال لِمَ اختار العرب حالة رفع الهواء للفاعل، وحالة نصب الهواء للمفاعيل، بينما كان الخليل قد أجاب عن ذلك.

غير أنَّ قطرب كان قد ألمح إلى ما يجوز أن يكون جواباً عن السؤال الثاني، وذلك عند قوله: "فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام"، فكأنه في قوله: (ليعتدل الكلام) يشير إلى التناظم الصوتي ومجانبة النشاز في الصوت، وسيأتي شرح معنى (التناظم الصوتي) في النظرية الثالثة إن شاء الله[1].

بل إن إبراهيم مصطفى قد ذكر رأي قطرب بكلام مختلف وعبر عن معنى اعتدال الكلام بما يشير إلى دلالة التناظم الصوتي فقال: "إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون فجعله في الوصل محركاً حتى لا يبطئوا في الإدراج، وعاقبوا بين الحركة والسكون وجعلوا لكل واحد أليق الأحوال به ولم يلتزموا حركة واحدة لأنهم أرادوا الاتساع فلم يضيقوا على أنفسهم وعلى المتكلم بحظر الحركات إلى حركة واحدة"[2].

فقول قطرب: (أليق الأحوال به) كأنه يريد التناظم الصوتي ومجانَبَة النشاز.

قلت: وأرجع إبراهيم مصطفى ما نقله عن قطرب إلى السيوطي في الأشباه والنظائر في باب الكلام على العامل. قلت: وهذا غير دقيق ذلك أن السيوطي إنما ذكر رأي قطرب عن الزجاجي بحروفه في باب (في أن الإعراب لِمَ دخل في الكلام)، وليس فيه جملة (أليق الأحوال به) فظاهر الحال أن إبراهيم مصطفى إنما ذكر رأي قطرب من ذاكرته فنقله بالمعنى لا بحروفه، فمن ذلك وقعت فيه تلك الجملة.

النظرية الثالثة: نظرية القدرة والصفاء

---

[1] قطرب وأثره في الدراسات النحوية، محمد عاشور محمد، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، 1992/1413، ص 144، وقد أرجع إلى (التبيين عن مذاهب النحويين، المسألة 9، ص 156).

[2] إحياء النحو: إبراهيم مصطفى ص 51.

قلت: إن سبب تمكين آخر الكلام من حالات الهواء مَرَدُّه قدرة العربي على مناقلة لسانه بين حالات الهواء، وإنما جاءته تلك القدرة من قوة آلة النطق عنده وهمته في إخراج الحروف.

يقول ابن جني: "فإن تخلل الإعراب من ضرب إلى ضرب (أي إن الانتقال بين حالات الهواء) يجري مجرى مناقلة الفرس، ولا تقوى على ذلك من الخيل إلا الناهض الرجيل دون الكودن الثقيل"[1].

وإنك تجد تلك القدرة عند العربي إلى يومنا، فإنك إن استمعت إلى عاميٍّ يتحدث في مقام يقتضيه أن يفصح كلامه غير أنه قد يغلبه اللحن حيناً، فإنك تراه يُحَسِّن نطق الحرف حتى يخرجه على مستحقه، ثم إذا قارنت ذلك بسائر حديثه الملحون في غير ذلك المقام لوجدت أن الفرق بين الحالين هو أنه يميل في الحالة الأولى إلى الهمة في إخراج الحروف التي تشبه همة الفرس في مناقلة أقدامها عند الجري، حتى إذا رجع إلى سائر حديثه الملحون ارتخت همته فذهبت تلك القوة من لسانه.

فإن قيل: ولِمَ كانت المناقلة بين حالات الهواء على تلك الصورة التي دونت عن العرب؟

قلت: علة ذلك صفاء حاسة السمع عندهم، فكانوا يحرصون على التناظم الصوتي ويتَجَنَّبُون النشاز، ألا تراهم كيف نظموا الشعر على غير علم بالعروض، قال الجاحظ: "وأصحاب هذه اللغة لا يفقهون قول القائل منا: (مكرةٌ أخاك لا بطل) و (إذا عزَّ أخاك فهُن) ومن لم يفهم قولهم هذا لم يفهم قولهم: (ذهبتُ إلى أبوزيد) و(رأيتُ أبو عمرو)، ومتى وجد النحويون أعرابياً يفهم هذا وأشباهه بهرجوه ولم يسمعوا كلامه؛ لأنه يدل على طول إقامته في الدار التي تفسد اللغة وتنقص البيان"[2].

---

[1] نحو وعي لغوي، مازن المبارك ص 105، رجب 1390، أيلول 1970، وأعاد إلى الخصائص 32/2، الرجيل: القوي، الكودن: الهجين.

[2] نحو وعي لغوي، مازن المبارك ص 99، رجب 1390، أيلول 1970، وأرجع إلى البيان والتبيين 162/1-163.

وهذا الصفاء في حاسة السمع ما يزال في العرب إلى اليوم، فإنك تجد الرجل العاميّ الذي تعلم أنه لا يعرف من علم النحو شيئاً تجده يعيب على الخطيب إن لحن في خطبته، وأشد من ذلك إن لحن في كتاب الله تعالى، ولو أنعمت النظر في أمر هذا الرجل العائب على الخطيب لألفيته ما أنكر لحن الخطيب من معرفته بالنحو، وإنما أنكر عليه لصفاء حاسة سمعه، ذلك أن الخطيب إذا رفع المفعول واسم إن أو جرَّهما أحدث نشازاً في الصوت ينكره كل ذي صفاءٍ في حاسة سمعه، وهذا أمر مشهود.

فإذا استوى التناظم الصوتي على حالتين من حالات الهواء أو على ثلاث حالات عمدت العرب إلى التخصيص، وذلك نحو: (أشهد أن محمداً رسولُ الله) إذ يتحقق التناظم الصوتي برفع الهواء في لفظ (رسولُ)، وبنصب هوائه أيضاً، ولكنه إذا جر الهواء فيه فقيل (أشهد أن محمداً رسولِ الله) وقع النشاز في الصوت.

قلت: فلما استقام التناظم الصوتي برفع الهواء ونصبه خَصَّصت العرب حالة رفع الهواء للدلالة على خبر إنّ، وخَصَّصت حالة نصب الهواء للدلالة على النعت، ويكون الخبر ما بعد النعت كأن تقول: (أشهد أن محمداً رسولَ اللهِ خاتمُ النبيين).

وقد كان مما قرأته أن رجلاً سمع مؤذناً يقول: (أشهد أن محمداً رسولَ الله) بنصب الهواء في لفظ (رسولَ) فصاح به الرجل: ويحك ما يفعل؟.

ومثل ذلك أنه يستقيم التناظم الصوتي في نحو قولنا: (جاء الرجلُ َ) برفع الهواء وبنصبه، فلما استوى التناظم الصوتي بهاتين الحالتين من حالات الهواء، خصصت العرب حالة رفع الهواء عند إرادة معنى الفاعل، وخصصت حالة نصب الهواء عند إرادة معنى المفعول به.

ومثل ذلك أنه يستقيم التناظم الصوتي في نحو قولنا: (درسْتُ َ ِ) برفع الهواء في الضمير وبنصبه وبجره، فلما استوى التناظم الصوتي خصصت العرب حالة رفع الهواء للمتكلم، ونصب الهواء للمخاطب المذكر، وجر الهواء للمخاطب المؤنث.

فإن قيل: لِمَ كان التخصيص على هذه الصورة التي نقلت عن العرب؟

قلت: كل ما يعلل به ذلك التخصيص فهو علل ظنية تقبل الجدل، كأن تقول: إنما خُصَّ خبر إنَّ برفع الهواء لأن الخبر عمدة في الجملة فجعلت للعمدة حالة رفع الهواء؛ لأن الهواء المنفوث في هذه الحالة الهوائية هواء قوي، فكانت قوة الهواء المنفوث دليلاً على عمدة الخبر في الكلام.

وخص العرب نعت الاسم الذي حل بعد (إنَّ) بنصب الهواء، لأن النعت تابع للمنعوت فهو كالجزء منه، أما الاسم الذي حل بعد (إن) فنصب هواؤه؛ لأن هذه الحالة هي التي تحقق التناظم الصوتي. أما إن رُفع هواؤه أو جُرَّ فقد وقع النشاز.

ولك أن تقول: إنما خُصَّ الفاعل برفع الهواء في نحو (جاء الرجلُ) لأن الفاعل عمدة في الجملة فجعل للركن العمدة أقوى حالات نفث الهواء، وهي حالة رفع الهواء؛ لتكون قوة نفث الهواء دليلاً على عمدة الفاعل في الجملة، وخص المفعول بنصب الهواء لأن المفعول فضلة في الجملة، والهواء في حالة نصبه إلى أعلى الحلق يكون خفيف النفث، فناسبت الخفة الفضلة.

ومن العلل الظنية التي تقبل الجدل، أن تقول: إنما خصَّت العرب تاء الفاعل بحالة رفع الهواء فقالت: (علمتُ) ليعلي المتكلم من شأن نفسه فجعل لنفسه أقوى حالات النفث، وجعل للمخاطب المذكر حالة نصب الهواء؛ لأن النفث أخف، وجعل للمخاطبة حالة جر الهواء لما في انخفاض الهواء وانكسار الشفة إلى أسفل من مناسبة لمعنى المؤنث.

فإن قيل: هل يجوز أن تسحب العلة الظنية القابلة للجدل على ما اكتفى بحالة هواء واحدة؟ قلت: يجوز ذلك، وذلك كأن تقول: إنما جر الهواء في المضاف إليه لإشعار المخاطب أن المضاف إليه إلى المضاف بمنزلة الشيء المنكفئ على سابقه فهما بمنزلة الشيء الواحد. ورفع الهواء في الاسم الذي حل بعد (كان) إشعاراً أنه يشبه الفاعل، ونصب الهواء في الاسم الذي حل بعد (إنَّ) إشعاراً أنه يشبه المفعول الذي قُدِّمَ على فاعله. أو تقول إن المبتدأ مرفوع الهواء لأنه مبتدأ به الكلام، والبدء بالثقيل كالتوتيد للشيء أي جعله وتداً مثبتاً له في الأرض، كذلك كان خبر المبتدأ مرفوع الهواء ليكون مساوياً للمبتدأ بالثقل.

أو تقول في المجمل: إنَّ الهواء في حالة الرفع نفث قوي على استواء الفم إشعاراً بأنه ينفذ إلى غيره فهو يطلبه كما يطلب الفاعل الفعل والمبتدأ الخبر. وإن الهواء في حالة الجر نفثٌ دون القوي منكفئ إلى أسفل الشفة إشعاراً بأنه منعقد بما سبق. وإن الهواء في حالة نصب الهواءِ يتلاشى نفثُه لتَصَعُّده إلى أعلى الحلق إشعاراً بأنه فضلة قياساً إلى ما سبقه. فكل هذا من العلل الظنية القابلة للجدل.

الأصل السادس
معرفة طرق الضبط المسهبة

أولاً: طرق ضبط الأسماء

<u>الطريق الأول:</u> الضبط بإعراب المعنى السياقي أي تبيينه

شرح المصطلحات:

- **الإعراب:** اسم الحدث من الفعل (أعرب) أي بَيَّن، والإعراب هو التبيين، وفي الاصطلاح: هو تبيين المعنى السياقي للفظ الثاني من اللفظين المعلقين بعضهما ببعض من أجل اتخاذه وسيلة يضبط بها آخر الاسم، ومن ثم سمي اللفظ الثاني بالاسم المُعَرب وهو مصطلح مختزل من مصطلح أوسع منه وهو (الاسم المُعْرَب معناه السياقي) أي الاسم المَبيَّن معناه السياقي.
- **المعنى السياقي:** هو المعنى المكتسب من تعليق المتكلم للفظين مع خصائص أخرى، نحو: أن يسبق الفعل الفاعل، وأن يكون المفعول لأجله مصدراً قلبياً، وأن يكون المبتدأ معرفة والحال نكرة، إلى غير ذلك من الخصائص المنصوص عليها في كتب النحو في كل باب.

قلت: وفي هذا الطريق أربعة أضرب هي:

الضرب الأول: ضبط حالة رفع الهواء الحقيقية بتبيين المعنى السياقي للاسم

يضبط بهذا الضرب ثلاثة مواضع هي المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم، وذلك في المعاني السياقية الآتية: خبر المبتدأ والفاعل والمفعول به الذي لم يسمَ فاعله (نائب الفاعل).

المعنى السياقي الأول:

خبر المبتدأ، مثاله: الإسلام منتصرٌ، المسلمون كرامٌ، المسلماتُ كريماتُ

قال المعربون في إعرابهم المختزل:

- **منتصرٌ:** خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه تنوين الضم الظاهر على آخره.

قلت: أما صورة الإعراب المسهبة فهي:

- **منتصرٌ:** خبر للاسم المبتدأ به الكلام، مرفوع عن مكان الانخفاض هواءُ حرفِه الأخيرِ، وعلامة رفع الهواء عن مكان الانخفاض حركة ضم الشفتين الظاهرة على آخر النطق المتبوعة بنون ساكنة.

ومن ثَمَّ صار المعنى السياقي وهو (خبر المبتدأ) وسيلة يضبط بها آخر الاسم، إذ قعَّد النحاة أن خبر المبتدأ في الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم يلزم حالة رفع الهواء المعلَّمة بحركة ضم الشفتين.

المعنى السياقي الثاني:

الفاعل، مثاله: جاء الحق، انتصر الكرامُ، جاءت المسلماتُ

قال المعربون في إعرابهم المختزل:

- **الكرامُ:** فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره

قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

- **الكرامُ:** فاعل، مرفوع عن مكان الانخفاض هواء حرفه الأخير، وعلامة رفع الهواء عن مكان انخفاضه حركة ضم الشفتين الظاهرة على آخر النطق.

ومن ثم صار المعنى السياقي وهو (الفاعل) وسيلة يضبط بها آخر الاسم، إذ قَعَّد النحاة أن الفاعل في الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم يلزم حالة رفع الهواء المعلَّمة بحركة ضم الشفتين.

بيان مسألة

يلحظ عند نفر من شادة المتعلمين أنهم يظنون أن معنى قول المعربين (حركة الضمة الظاهرة على آخره) يظنون أن المقصود بالظهور هو رسم الواو الصغيرة فوق الحرف الأخير في الفاعل، فإذا لم ترسم الواو الصغيرة فلا يصح في ظنهم أن يقال (الظاهرة على آخره)، وهذا منهم وهم.

ومن ثمَّ فقد وجب على المعلم أن ينبه المتعلمين عنده أن المقصود باصطلاح (الظاهرة على آخره) هو آخر النطق لا آخر الرسم الاملائي، فسواءٌ أرسمت الواو الصغيرة

على آخر الحرف أم لم ترسم، فالفاعل ظاهرة على آخر نطقه حركة ضم الشفتين، فالاعتبار للنطق لا للرسم الإملائي.

المعنى السياقي الثالث: المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله:

مثاله: أُكِلَ الطعامُ، أُكرِمَ الرسلُ، كُوفِئَت الناجحاتُ

قال المعربون في إعرابهم المختزل.

- **الناجحاتُ:** مفعول به لم يُسَّمَ فاعله، مرفوع وعلامةُ رفعه حركةُ الضم الظاهرة على آخره.

  قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

- **الناجحاتُ:** اسمٌ مفعولٌ به فعل المكافأة لم يسم فاعله، مرفوع عن مكان الانخفاض هواء حرفه الأخير، وعلامة رفع الهواء حركة ضم الشفتين الظاهرة على آخر النطق.

ومن ثم صار المعنى السياقي وهو (المفعول به الذي لم يسم فاعله) وسيلة يضبط بها آخر الاسم، إذ قعّد النحاة أن المفعول به الذي لم يسم فاعله في مواضع المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم يلزم حالة رفع الهواء المعلَّمة بحركة ضم الشفتين.

بيان مسألة:

يسمى المفعول به الذي لم يسمَّ فاعله باسم آخر هو (نائب الفاعل) ويلحظ عند نفر من شادة المتعلمين أنهم يظنون أن المقصود بنائب الفاعل أنه الاسم الذي قام بالفعل نيابة عن الفاعل، وهذا يوقعهم في حيره؛ ذلك أنهم يستشعرون بسليقتهم أن الاسم المرفوع لم يَنُب عن الفاعل بالقيام بالفعل.

ومن ثمَّ فقد وجب على المعلم أن يُنَبِّه أولئك الشادة إلى أن المقصود بمصطلح (نائب الفاعل) هو ذلك الاسم الذي ناب عن الفاعل بأخذ حالة رفع الهواء المعلَّمة بحركة ضم الشفتين، فهو نائب عن الفاعل من جهة اللفظ لا من جهة المعنى.

ومصطلح (المفعول به الذي لم يسمَّ فاعله) أسبق من مصطلح (نائب الفاعل)، وقد ورد كلا المصطلحين في كلمة للزجاجي: يقول الزجاجي: "وقالوا ضُرب زيدٌ، فدلوا

بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسمَّ فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه"[1].

الضرب الثاني: ضبط حالة نصب الهواء الحقيقية بتبيين المعنى السياقي للاسم

يضبط بهذا المعنى موضعان هما: المفرد وجمع التكسير وذلك في المعاني السياقية الآتية: المفاعيل والحال والتمييز والمستثنى وبعض أنواع النداء.

المعنى السياقي الأول: المفعول المطلق

مثاله: انتصر الإسلام انتصاراً.

قال المعربون في إعرابهم انتصاراً.

- انتصاراً: مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه تنوين الفتح الظاهر على آخره.

قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي

- انتصاراً: مفعول الفاعل (أي الفعل الذي فعله الفاعل) منصوب إلى أعلى الحلق هواء حرفه الأخير، وعلامة نصب الهواء إلى أعلى الحلق حركة فتح الشفتين الظاهرة على آخر النطق المتبوعة بنون ساكنة.

وزِيدتْ صفة (المطلق) على المصطلح (المفعول) لاحقاً، وسيأتي بيان ذلك، إن شاء الله.

ومن ثَمّ صار المعنى السياقي وهو (المفعول) أو (مفعول الفاعل) وسيلة يضبط بها آخر الاسم، إذ قعّد النحاة أن (المفعول) أو (مفعول الفاعل) يلزم حالة نصب الهواء المعلَّمة بفتح الشفتين.

---

[1] الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، ص 69.

بيان مسألة

فإن قيل: لِمَ وُصِفَ مصطلح (المفعول) وهو الفعل الذي فعله الفاعل بصفة المطلق، فقيل: (المفعول المطلق) في نحو: (أكل الرجلُ أكلاً الطعامَ صباحاً والنهرَ طلباً للقوة).

قلت: لما كانت المفاعيل الأربعة مقيدة أي مرتبطة بالمفعول الذي فعله الفاعل، كلٌّ منها على معنىً خاصٍّ به.

- فالطعامَ: هو الاسم المفعول به مفعول الفاعل الذي هو فعل الأكل.
- وصباحاً: هو الاسم المفعول في ظرفه الزماني (حيزه الزماني) مفعول الفاعل الذي هو فعل الأكل.
- والنهرَ: هو الاسم المفعول معه مفعول الفاعل الذي هو فعل الأكل.
- وطلباً: هو الاسم المفعول لأجله مفعول الفاعل الذي هو فعل الأكل.

أما الأكل: فهو مفعولُ الفاعلِ نفسُه، أي هو الفعل الذي فعله الفاعل، ومن ثَمَّ وُصِفَتْ المفاعيل الأربعة بأنها مفاعيل مقيدة أي مرتبطة بالحدث المفعول من الفاعل، كلٌّ منها على معنى خاص به، فلما كان ذلك فقد وُصِفَ على المقابلة مصطلح (المفعول) بصفة المطلق فقيل: (المفعول المطلق) أي المفعول غير المقيد بغيره.

والحق أقول: إن تسمية هذا (المفعول) بمصطلح (مفعول الفاعل) أوضح في الدلالة على معناه.

المعنى السياقي الثاني: المفعول لأجله

مثاله: اجتهدت رغبة في العلم.

قال المعربون في إعرابهم المختزل:

- رغبةً: مفعول لأجله، منصوب، وعلامة نصبه تنوين الفتح

قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

- رغبةً: اسم مفعول لأجله فعل الاجتهاد، منصوب إلى أعلى الحلق هواء حرفه الأخير، وعلامة نصب الهواء حركة فتح الشفتين الظاهرة على آخر النطق المتبوعة بنون ساكنة.

ومن ثم صار المعنى السياقي وهو (المفعول لأجله) وسيلة يضبط بها آخر الاسم، إذ قعّد النحاة أن المفعول لأجله يلزم حالة نصب الهواء المعلّمة بحركة فتح الشفتين.

المعنى السياقي الثالث: المفعول فيه

مثاله: قدمتُ صباحاً.

قال المعربون في إعرابهم المختزل:

- صباحاً مفعول فيه، منصوب وعلامة نصبه تنوين الفتح الظاهر على آخره.

قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

- صباحاً: اسمٌ مفعولٌ في ظرفه الزماني (حيّزه الزماني) فِعْلُ القدوم، منصوب إلى أعلى الحلق هواء حرفه الأخير، وعلامة نصب الهواء إلى أعلى الحلق حركة فتح الشفتين الظاهرة على آخر النطق المتبوعة بنون ساكنة.

ومن ثم صار المعنى السياقي وهو (المفعول فيه) وسيلة يضبط بها آخر الاسم، إذ قعّد النحاة أن (المفعول فيه) يلزم حالة نصب الهواء، المعلّمة بحركة فتح الشفتين.

المعنى السياقي الرابع: المفعول معه

مثاله: سرتُ والنهرَ

قال المعربون في إعرابهم المختزل:

- النهرَ: مفعول معه منصوب وعلامة نصبه تنوين الفتح الظاهرة على آخره.

قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

- النهرَ: اسم مفعول معه فعلُ المسير، منصوب إلى أعلى الحلق هواء حرفه الأخير، وعلامة نصب الهواء إلى أعلى الحلق حركة فتح الشفتين الظاهرة على آخر النطق.

ومن ثم صار المعنى السياقي وهو (المفعول معه) وسيلة يضبط بها آخر الاسم، إذ قعّد النحاة أن (المفعول معه) يلزم حالة نصب الهواء المعلّمة بحركة فتح الشفتين.

المعنى السياقي الخامس: المفعول به الذي سمي فاعله

مثاله: أكل الغلامُ الطعام.

قال المعربون في إعرابهم المختزل.

- الطعامَ: مفعول به منصوب وعلامة نصبه حركة الفتح الظاهرة على آخره.

قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

- الطعامَ: اسم مفعول به فعل الأكل سُمِّي فاعله، منصوب إلى أعلى الحلق هواء حرفه الأخير، وعلامة نصب الهواء إلى أعلى الحلق حركة فتح الشفتين الظاهرة على آخر النطق.

ومن ثم صار المعنى السياقي وهو (المفعول به الذي سمي فاعله) وسيلة يضبط بها آخر الاسم، إذ قَعَّد النحاة أن (المفعول به) يلزم حالة نصب الهواء المعلَّمة بحركة فتح الشفتين.

المعنى السياقي السادس: الحال

مثاله: جاء المسافر راكباً، أكرم الناس كباراً وصغاراً.

قال المعربون في إعرابهم المختزل:

- راكباً: حال منصوب وعلامة نصبه تنوين الفتح الظاهر على آخره.

قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

- راكباً: وصفٌ يبين هيئة صاحبه في حال (أي في وقت) قيامه بالفعل، منصوب إلى أعلى الحلق هواء حرفه الأخير، وعلامة نصب الهواء إلى أعلى الحلق حركة فتح الشفتين الظاهرة على آخر النطق المتبوع بنون ساكنة.
- كباراً: وصفٌ يبين هيئة صاحبه (أي الناس) في حال (أي في وقت) وقوع الفعل عليه، منصوب إلى أعلى الحلق هواء حرفه الأخير، وعلامةُ نصب الهواء حركةُ فتح الشفتين الظاهرةُ على آخر النطق المتبوعة بنون ساكنة.

ثم اختزل المعنى السياقي وهو (وصفٌ يبين هيئة صاحبه في حال قيامه بالفعل) إلى كلمة واحدة هي (الحال)[1] التي تعني الوقت الذي أنت فيه، ولذا قدَّر النحاة أن الحال على معنى حرف الظرف (في)؛ لأن تقدير جملة (جاء الغلام راكباً) هو (جاء الغلام في وقت ركوبه) وتقدير جملة (أكرم الناس كباراً وصغاراً) هو (أكرم الناس في وقت كبرهم وصغرهم).

ثم قعَّد النحاة أن المعنى السياقي وهو (الحال) يلزم حالة نصب الهواء المعلَّمة بحركة فتح الشفتين.

المعنى السياقي السابع: التمييز

مثاله: اشتريت عشرين قلماً، قال تعالى [وفجرنا الأرض عيوناً].

قال المعربون في إعرابهم المختزل:

- قلماً، عيوناً: تمييز منصوب وعلامة نصبه تنوين الفتح الظاهر على آخره.

قلت: وصورة الإعراب المسهبة:

- قلماً: تمييز (تبيين) للعدد ، منصوب إلى أعلى الحلق هواء حرفه الأخير، وعلامةُ نصب الهواء حركةُ فتح الشفتين الظاهرة على آخر النطق المتبوعةُ بنون ساكنة.
- عيوناً: تمييز (تبيين) الجهة التي نسب لها التفجير، منصوب إلى أعلى الحلق هواء حرفه الأخير، وعلامة نصب الهواء حركةُ فتح الشفتين الظاهرةُ على آخر النطق المتبوعة بنون ساكنة.

ومن ثم صار المعنى السياقي وهو (التمييز) وسيلة يضبط بها آخر الاسم، إذ قَعَّد النحاة أن التمييز يلزم حالة نصب الهواء المعلَّمة بحركة فتح الشفتين المتبوعة بنون ساكنة.

المعنى السياقي الثامن: المستثنى

---

[1] ومعنى قول السائل: (كيف الحالُ) هو كيف الوقت الذي أنت فيه، فالكلام مجاز مرسل علاقته الظرفية، إذ ذكر ظرف الزمان وأراد الحال فيه، ومثل ذلك قول الناس: كيف أيامُك؟ أما قولهم (أفعل هذا حالاً) فالحال هنا ظرف زمان.

مثاله: نجح الطلاب إلا الكسول.

قال المعربون في إعرابهم المختزل.

- الكسولَ: مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

- الكسولَ: اسم مستثنى حل بعد إلا، منصوب إلى أعلى الحلق هواء حرفه الأخير، وعلامة نصب الهواء حركة فتح الشفتين الظاهرة على آخر النطق.

ومن ثم صار المعنى السياقي وهو (المستثنى) وسيلة يضبط بها آخر الاسم، إذ قَعَّد النحاة أن المستثنى يلزم حالة نصب الهواء المعلَّمة بحركة فتح الشفتين.

المعنى السياقي التاسع: بعض أنواع النداء

مثاله: يا راكباً، يا راكبَ الفرس، يا راكباً فرساً.

قال المعربون في إعرابهم المختزل:

- راكباً: منادى منصوب وعلامة نصبه تنوين الفتح الظاهر على آخره.

قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

- راكباً: منادى منصوب إلى أعلى الحلق هواء حرفه الأخير، وعلامةُ نصب الهواء حركةُ فتح الشفتين الظاهرة على آخر النطق المتبوعة بنون ساكنة.

ومن ثم صار المعنى السياقي وهو (المنادى) وسيلة يضبط بها آخر النطق، إذ قَعَّد النحاة أن المنادى يلزم حالة نصب الهواء المعلَّمة بحركة فتح الشفتين، وما شذ عن ذلك فهو خلاف الأصل، والشاذ يعلل، وسيأتي الحديث عن ذلك في الطريق الثالث من طرق الضبط، وأما الأصل فلا يعلل. وهنا مسألة وهي:

بيان مسألة

فإن قيل: فَلِمَ علل المعربون فقالوا: منادى منصوب لأنه نكرة غير مقصودة بمعين، ومنادى منصوب لأنه مضاف، ومنادى منصوب لأنه شبيه بالمضاف.

قلت: إنما يكون التعليل لِمَا شذ عن الأصل، وذلك نحو (يا زيدُ، يا رجلُ، يا أيها الرجالُ) فهذه المواضع وجب فيها التعليل لأنها خالفت باب النداء، وسيأتي ذلك في

الطريق الثالث إن شاء الله، أما هذه الثلاثة السابقة، فإنما عُللت لتحقيق التمايز بينها وبين ما يجب تعليله ولو أنهم لم يعللوها لم يلزمها ذلك لأنها جاءت موافقة لبابها.

الضرب الثالث: ضبط حالة رفع الهواء المجازية بتبيين المعنى السياقي للاسم مع تعليله

يضبط بهذا الضرب ثلاثة مواضع هي: المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة، وذلك في المعاني الآتية: خبر المبتدأ والفاعل، ونائب الفاعل.

الموضع الأول: المثنى

مثاله: المسلمان كريمان، انتصر المؤمنان، كوفئ الطالبان.

قال المعربون في إعرابهم المختزل:

- كريمان: خبر المبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى.

قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

- كريمان: خبر المبتدأ، مرفوع الهواء مجازاً، مختوم بالألف لأنه مثنى.

وإنما كان المثنى مرفوع الهواء مجازاً لا حقيقة؛ لأن حالة رفع الهواء عن مكان انخفاضه المعلّمة بحركة ضم الشفتين إنما تكون في آخر الاسم المفرد، أما المثنى فلا رفع للهواء في آخره، وليس فيه ضم شفتين، إنما هو اسم مختوم بالألف، وقد وصف بالمرفوع اتباعاً للمفرد على سبيل المجاز، إذ شُبّه الخبر المثنى بالخبر المفرد مرفوع الهواء، فحذف المشبه به وهو الخبر المفرد وترك شيء من لوازمه وهو صفة (المرفوع) على سبيل الاستعارة المكنية.

ولما كان المثنى قد ختم بالألف وهو خلاف ما ختم به المفرد إذ ختم بحركة ضم الشفتين، فقد وجب تعليل هذه المخالفة، وكان تعليل ذلك بأن الاسم مثنى، والعلة هنا يقصد بها الضبط لا التفسير.

تنبيه

يقول بعض المعربين في إعراب المثنى:

- كريمان: خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى.

قلت: وهذا منهم تجاوز في العبارة، وهو عند التحقيق لا يصح؛ لأن الألف إنما هي إطالة للهواء المنصوب إلى أعلى الحلق، ومن ثم فإنه سيكون من التناقض أن يجعل الهواء المنصوب إلى أعلى علامة أي بيّنة وإشارة على الهواء المرفوع عن مكان انخفاضه. ثم إن مصطلح (العلامة) إنما يذكر لبيان حركات الشفتين وهي حركات مرئية للدلالة على حالات الهواء غير المرئية.

الموضعان الثاني والثالث: جمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة

مثالاهما: انتصر المؤمنون، كُوفئ أخوك.

قال المعربون في إعرابهم المختزل:

- المؤمنون: فاعل مرفوع بالواو لأنه جمع المذكر السالم.
- أخوك: نائب الفاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة.

قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

- المؤمنون: فاعل، مرفوع الهواء مجازاً، مختوم بالواو لأنه جمع المذكر السالم.
- أخوك: نائب فاعل، مرفوع الهواء مجازاً، مختوم بالواو لأنه من الأسماء الخمسة.

وإنما كان الاسم من الأسماء الخمسة والجمع المذكر السالم مرفوع الهواء مجازاً لا حقيقةً؛ لأن حالة رفع الهواء عن مكان انخفاضه والمعلّمة بحركة ضم الشفتين، إنما تكون في الاسم المفرد، أما الاسم من الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم فإن الهواء فيها ممطوط حتى صار واواً كاملة، ثم إن مصطلح (مرفوع الهواء) مخصوص بوصف حالة الهواء القصيرة لا الطويلة.

وإنما وصف الاسم من الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم بالمرفوع اتباعاً للمفرد على سبيل المجاز إذ شبه الفاعلُ الجمعُ السالم بالفاعل المفرد المرفوع الهواء فحذف المشبه به، وترك شيء من لوازمه وهو صفة (المرفوع) على سبيل الاستعارة

المكنية. وشبه نائب الفاعل من الأسماء الخمسة بنائب الفاعل المفرد المرفوع الهواء، فحذف المشبه به وترك شيء من لوازمه وهو صفة (المرفوع) على سبيل الاستعارة المكنية.

ولما كان الاسم من الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم قد ختما بالواو وهو خلاف ما ختم به الاسم المفرد وهو حركة ضم الشفتين فقد وجب تعليل هذه المخالفة، وكان تعليلها بأن الاسم هو جمع المذكر السالم وبأنه من الأسماء الخمسة، والعلة هنا يقصد بها الضبط لا التفسير.

تنبيه

يقول بعض المعربين في إعراب جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة.

- المؤمنون: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه جمع المذكر السالم.
- أخوك: نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو من الأسماء الخمسة.

قلت: وهذا تجاوز منهم في العبارة، وهو عند التحقيق لا يصح؛ لان مصطلح (العلامة) إنما يذكر لبيان حركة الشفتين وهي حركات مرئية للدلالة على حالات الهواء القصيرة غير المرئية. أما الهواء في آخر جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة فليس قصيراً بل هو هواء طويل يبلغ مقدار الحرف الكامل فهو لا يحتاج إلى اتخاذ ضم الشفتين علامة عليه.

الضرب الرابع: ضبط حالة نصب الهواء المجازية بتبيين المعنى السياقي للاسم مع تعليله

يضبط بهذا الضرب أربعة مواضع هي المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة وجمع المؤنث السالم، وذلك في المعاني السياقية الآتية:

1. المفعول المطلق: مدحتُ الكريمَ مَدْحتين.
2. المفعول به: أكرمت الطالبين.
3. المفعول معه: سافرتُ والرجلين.
4. الحال: جاء المسافرون راكبين.

5. التمييز: ما أعظم الرجال معلمين.

6. الاستثناء: سافر الناس إلا أخاك.

7. بعض أنواع النداء: يا طالبات العلم، يا كاتباتٍ الدرسَ، يا كاتباتٍ أَقْبِلْنَ.

شرح المواضع

الموضع الأول والثاني: المثنى وجمع المذكر السالم

- المثنى، مثال: أكرمت الطالبين.
- جمع المذكر السالم، مثاله: جاء المسافرون راكبين.

قال المعربون في إعرابهم المختزل:

- الطالبين: مفعول به منصوب بالياء لأنه مثنى.
- راكبين: حال منصوب بالياء لأنه جمع المذكر السالم.

قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

- الطالبين: مفعول به، منصوب الهواء مجازاً، مختوم بالياء لأنه مثنى.
- راكبين: حال، منصوب الهواء مجازاً، مختوم بالياء لأنه جمع المذكر السالم

وإنما كان الاسم من المثنى وجمع المذكر السالم منصوب الهواء مجازاً لا حقيقةً، لأن حالة نصب الهواء إلى أعلى الحلق، والمعلَّمة بحركة فتح الشفتين، إنما تكون في الاسم المفرد، أما الاسم من المثنى وجمع المذكر السالم فلا نصب للهواء فيه وليس فيه فتح الشفتين، وإنما هو مختوم بالياء، وقد وصف بـ (المنصوب) اتباعاً للمفرد على سبيل المجاز إذ شبه المفعول به المثنى بالمفعول به المفرد المنصوب الهواء فحذف المشبه به وترك شيء من لوازمه وهو صفة (المنصوب) على سبيل الاستعارة المكنية. وشبه الحال من جمع المذكر السالم بالحال من الاسم المفرد منصوب الهواء فحذف المشبه به وترك شيء من لوازمه وهو صفة (المنصوب) على سبيل الاستعارة المكنية. ولما كان الاسم المثنى وجمع المذكر السالم قد ختم بالياء وهو خلاف ما ختم به الاسم المفرد وهو حركة فتح الشفتين، فقد وجب تعليل المخالفة، وكان التعليل بأن الاسم مثنى وبأنه جمع المذكر السالم والعلة هنا يقصد بها الضبط لا التفسير.

تنبيه

يقول بعض المعربين في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم:

- الطالبين: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى.
- راكبين: حال منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع المذكر السالم.

قلت: وهذا تجاوز منهم في العبارة، وهو عند التحقيق لا يصح، لأن الياء إنما هي إطالة للهواء المجرور إلى أسفل ومن ثم فإنه سيكون متناقضاً أن يجعل الهواء المجرور إلى أسفل علامة أي بينة وإشارة على الهواء المنصوب إلى أعلى الحلق، ثم إن مصطلح العلامة إنما يذكر لبيان حركات الشفتين، وهي حركات مرئية للدلالة على حالات الهواء القصيرة غير المرئية، أما (الياء) فهي حالة هواء طويلة أي هي حرف كامل فهي لا تحتاج إلى علامة من حركات الشفتين.

الموضع الثالث: الأسماء الخمسة

مثاله: سافر الناسُ إلا أخاك.

قال المعربون في إعرابهم المختزل:

- أخاك: مستثنى منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة.

قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

- أخاك: اسم مستثنى حل بعد (إلا) منصوب الهواء مجازاً، مختوم بالألف؛ لأنه من الأسماء الخمسة.

وإنما كان الاسم من الأسماء الخمسة منصوب الهواء مجازاً لا حقيقةً؛ لأن حالة نصب الهواء إلى أعلى الحلق والمعلمة بحركة فتح الشفتين إنما تكون في الاسم المفرد، أما الاسم من الأسماء الخمسة فإن الهواء فيه ممطوط حتى صار ألفاً كاملة، أما مصطلح (منصوب الهواء) فمخصوص بوصف حالة الهواء القصيرة لا الطويلة؛ لأن الطويلة حرف كامل.

وإنما وصف الاسم من الأسماء الخمسة بالمنصوب اتباعاً للمفرد على سبيل المجاز، إذ شُبِّه المستثنى من الأسماء الخمسة بالمستثنى المفرد منصوب الهواء، فحذف المشبه به وترك شيء من لوازمه وهو صفة (منصوب) على سبيل الاستعارة المكنية.

ولما كان الاسم من الأسماء الخمسة قد ختم بالألف وهو خلاف ما ختم به الاسم المفرد الذي ختم بحركة فتح الشفتين فقد وجب تعليل هذه المخالفة، وكان تعليلها بأن الاسم اسم من الأسماء الخمسة، والعلة هنا يقصد بها الضبط لا التفسير.

تنبيه

يقول بعض المعربين إعراب الأسماء الخمسة.

- أخاك: مستثنى منصوب وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الخمسة.
- قلت: وهذا تجاوز منهم في العبارة، وهو عند التحقيق لا يصح؛ لأن مصطلح (العلامة) إنما يذكر لبيان حركات الشفتين وهي حركات مرئية للدلالة على حالات الهواء القصيرة غير المرئية، أما الهواء في آخر الأسماء الخمسة فليس قصيراً، بل هو هواء طويل يبلغ مقدار الحرف الكامل، فهو لا يحتاج إلى اتخاذ فتح الشفتين علامة عليه.

الموضع الرابع: جمع المؤنث السالم

مثاله: يا طالباتِ العلم

قال المعربون في إعرابهم المختزل:

- طالباتِ: منادى منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع المؤنث السالم.

قالت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

- طالباتِ: منادى، منصوب الهواء مجازاً، مختوم بحركة كسر الشفة نيابة عن حركة فتح الشفتين؛ لأنه جمع المؤنث السالم.

وإنما كان جمع المؤنث منصوب الهواء مجازاً لا حقيقةً؛ لأن حالة نصب الهواء إلى أعلى الحلق والمعلمة بحركة فتح الشفتين إنما تكون في الاسم المفرد، أما آخر جمع المؤنث فإنه مجرور الهواء.

وإنما وصف الجمع المؤنث السالم بالمنصوب اتباعاً للمفرد على سبيل المجاز، إذ شبه المنادى من جمع المؤنث بالمنادى المفرد منصوب الهواء، فحذف المشبه به، وترك شيء من لوازمه وهو صفة (منصوب) على سبيل المثال الاستعارة المكنية.

ولما كان جمع المؤنث السالم قد ختم بحركة كسر الشفة وهو خلاف ما ختم به الاسم المفرد الذي ختم بحركة فتح الشفتين، فقد وجب تعليل هذه المخالفة، وكان تعليلها بأن الاسم اسم من جمع المؤنث السالم، والعلة هنا يقصد بها الضبط لا التفسير.

تنبيه

لا يصح أن يقال في جمع المؤنث السالم: (منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة)، لأن هذا تناقض؛ ذلك أن الهواء إذا كان منصوباً إلى أعلى الحلق فعلامته فتح الشفتين أما إذا كان الهواء مجروراً إلى أسفل فعندئذٍ تكون علامته حركة كسر الشفة السفلى.

<u>الطريق الثاني</u>: الضبط بإعراب المحل السياقي أي تبيينه

شرح المصطلحات:

- الإعراب: هو التبيين، وفي الاصطلاح: هو تبيين المحل السياقي للفظ الثاني من اللفظين المعلقين بعضهما ببعض من أجل اتخاذ المحل السياقي وسيلة يضبط بها آخر الاسم.

ومن ثم سمي اللفظ الثاني بالاسم المعرب، وهو مصطلح مختزل من مصطلح أوسع منه هو (الاسم المعرب محله السياقي) أي الاسم المبين محله السياقي.

- المحل السياقي: هو المحل الناشئ من حلول لفظ بعد لفظ، كمثل حلول الاسم منصوب الهواء بعد (إن)، والاسم مرفوع الهواء بعد (كان) والاسم مجرور الهواء بعد (مِنْ).

قلت: وفي هذه الطريق ستة أضرب:

الضرب الأول: ضبط حالة رفع الهواء الحقيقية بتبيين المحل السياقي للاسم

يضبط بهذا الضرب ثلاثة مواضع هي: المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم، وذلك في المحالِّ السياقية الآتية: المبتدأ واسم كان وأخواتها، واسم كاد وأخواتها، وخبر إن وأخواتها.

المحل السياقي الأول: المبتدأ

مثاله، الإسلام منتصرٌ

قال المعربون في إعرابهم المختزل:

- الإسلام: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

- الإسلام: اسم مبتدأ به الكلام، مرفوع عن مكان الانخفاض هواءُ حرفِه الأخيرِ، وعلامة رفع الهواء عن مكان الانخفاض حركة ضم الشفتين الظاهرة على آخر النطق.

ومن ثم صار المحل السياقي وهو حلول الاسم في مبتدأ الكلام وسيلة يضبط بها آخر الاسم، إذ قعّد النحاة أن الاسم المبتدأ به الكلام في المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم يلزم حالة رفع الهواء المعلّمة بحركة ضم الشفتين.

المحل السياقي الثاني والثالث: اسم كان، واسم كاد

مثاله: كان الرجلُ مسافراً، كاد الغلامُ يفوزُ

قال المعربون في إعرابهم المختزل:

- الرجلُ: اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.
- الغلامُ: اسم كاد مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

- الرجلُ: اسم حل بعد (كان)، مرفوع عن مكان الانخفاض هواء حرفه الأخير، وعلامة رفع الهواء حركة ضم الشفتين الظاهرة على آخر النطق.
- الغلامُ: اسم حل بعد (كاد)، مرفوع عن مكان الانخفاض هواء حرفه الأخير...

ومن ثم صار المحلان السياقيان وهما حلول الاسم بعد (كان) وحلول الاسم بعد (كاد) وسيلة يضبط بهما آخر الاسم، إذ قعد النحاة أن الاسم الذي يحل بعد (كان)، والاسم الذي يحل بعد (كاد) في المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم يلزمان حالة رفع الهواء المعلّمة بحركة ضم الشفتين.

المحل السياقي الرابع: خبر إنّ وأخواتها

مثاله: إنَّ الحق غالبٌ

قال المعربون في إعرابهم المختزل

- غالبٌ: خبر (إن) مرفوع وعلامة رفعه تنوين الضم الظاهر على آخره.

قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

- غالبٌ: خبر للاسم حل بعد (إنَّ)، مرفوع عن مكان الانخفاض هواء حرفه الأخير، وعلامة رفع الهواء حركة ضم الشفتين المتبوعة بنون ساكنة.

ومن ثم صار المحل السياقي وهو حلول خبر الاسم بعد (إنَّ) وسيلة يضبط بها آخر الاسم، إذ قعد النحاة أن الخبر الذي يحل بعد (إنّ) في المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم، يلزم حالة رفع الهواء المعلّمة بحركة ضم الشفتين.

الضرب الثاني: ضبط حالة نصب الهواء الحقيقية بتبيين المحل السياقي للاسم

يضبط بهذا الضرب موضعان هما: المفرد وجمع التكسير؛ وذلك في محلين سياقيين هما: خبر كان، واسم إنَّ.

المحل السياقي الأول: خبر كان

مثاله: كان الشجاع مُوَفقًّاً.

قال المعربون في إعرابهم المختزل:

- موفقاً: خبر كان منصوب وعلامة نصبه تنوين الفتح الظاهرة على آخره.

قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

- موفقاً: خبر للاسم حل بعد (كان)، منصوب إلى أعلى الحلق هواء حرفه الأخير، وعلامة نصب الهواء حركة فتح الشفتين الظاهرة على آخر النطق المتبوعة بنون ساكنة.

ومن ثم صار المحل السياقي وهو حلول خبر الاسم بعد (كان) وسيلة يضبط بها آخر الاسم، إذ قعد النحاة أن الخبر الذي يحل بعد (كان) في المفرد وجمع التكسير يلزم حالة نصب الهواء المعلَّمة بحركة فتح الشفتين.

المحل السياقي الثاني: اسم إنّ

مثاله: إنَّ الناجحَ سعيدٌ

قال المعربون في إعرابهم المختزل:

- الناجحَ: اسم إن منصوب وعلامة نصبه تنوين الفتح الظاهر على آخره.

قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

- الناجحَ: اسم حل بعد (إن) منصوب إلى أعلى الحلق هواء حرفه الأخير، وعلامة نصب الهواء حركة فتح الشفتين الظاهرة على آخر النطق المتبوعة بنون ساكنة.

ومن ثم صار المحل السياقي وهو حلول الاسم بعد (إن) وسيلة يضبط بها آخر الاسم، إذ قعد النحاة أن الاسم الذي يحل بعد (إن) في المفرد وجمع التكسير يلزم حالة نصب الهواء المعلمة بحركة فتح الشفتين.

الضرب الثالث: ضبط حالة جر الهواء الحقيقية بتبيين المحل السياقي للاسم

يضبط بهذا الضرب ثلاثة مواضع هي المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم، وذلك في محلين سياقيين هما: بعد حروف (مِنْ) وأخواتها، وبعد المضاف، والمقصود به الاسم المضاف إليه، والاسم المضاف هو الاسم المزيد، والاسم المضاف إليه هو الاسم المزيد عليه.

المحل السياقي الأول: بعد حروف (مِنْ) وأخواتها

مثاله: سلمت على المحسنِ، نظرت إلى الجبالِ، أعجبت بالصادقاتِ.

قال المعربون في إعرابهم المختزل:

- المحسنِ: اسم مجرور، وعلامة جره حركة الكسرة الظاهرة على آخره.

قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

- المحسنِ: اسم حل بعد (على) مجرور إلى أسفل هواء حرفه الأخير وعلامة جر الهواء حركة كسر الشفة السفلى الظاهرة على آخر النطق.

ومن ثم صار المحل السياقي وهو حلول الاسم بعد (على) وسيلة يضبط بها آخر الاسم؛ إذ قعد النحاة أن الاسم الذي يحل بعد (على) في المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم يلزم حالة جر الهواء المعلمة بحركة كسر الشفة السفلى.

المحل السياقي الثاني: بعد المضاف

مثاله: درستُ كتاب النحوِ، قرعنا أبوابَ العلماءِ، الزمِي أخلاق الصالحاتِ.

قال المعربون في إعرابهم المختزل:

- النحوِ: مضاف إليه مجرور وعلامة جره حركة الكسرة الظاهرة على آخره.

قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

- النحوِ: اسم حل بعد المضاف (فهو مضاف إليه) مجرور إلى أسفل هواء حرفه الأخير، وعلامة جر الهواء حركة كسر الشفة السفلى الظاهرة على آخر النطق.

ومن ثم صار المحل السياقي وهو حلول الاسم بعد المضاف (أي المضاف إليه) وسيلة يضبط بها آخر الاسم، إذ قعّد النحاة أن الاسم الذي يحل بعد المضاف من المفرد، وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم يلزم حالة جر الهواء المعلّمة بحركة كسر الشفة السفلى.

الضرب الرابع: ضبط حالة رفع الهواء المجازية بتبيين المحل السياقي للاسم مع تعليله

يضبط بهذا الضرب ثلاثة مواضع هي المثنى وجمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة، وذلك في المجال السياقية الآتية: المبتدأ والخبر، واسم كاد، وخبر إنّ.

شرح المواضع:

الموضع الأولى: المثنى

مثاله: الصادقان محبوبان.

قال المعربون في إعرابهم المختزل:

- الصادقان: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى.

قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

– الصادقان: اسم حل في مبتدأ الكلام مرفوع الهواء مجازاً، مختوم بالألف لأنه مثنى.

وإنما كان المثنى مرفوع الهواء، مجازاً لا حقيقةً؛ لأن حالة رفع الهواء عن مكان انخفاضه المعلمة بحركة ضم الشفتين إنما تكون في آخر الاسم المفرد. أما المثنى فلا رفع للهواء في آخره، وليس فيه ضم شفتين، إنما هو اسم مختوم بالألف، وقد وصف بالمرفوع اتباعاً للمفرد على سبيل المجاز، إذ شُبّه المبتدأ المثنى بالمبتدأ المفرد مرفوع الهواء، فحذف المشبه به وهو المبتدأ المفرد وترك شيء من لوازمه، وهو صفة (مرفوع) على سبيل الاستعارة المكنية.

ولما كان المثنى قد ختم بالألف وهو خلاف ما ختم به المفرد، إذ ختم بحركة ضم الشفتين، فقد وجب تعليل هذه المخالفة، وكان تعليل ذلك بأن الاسم مثنى، والعلة هنا يقصد بها الضبط لا التفسير.

وفي المثنى (تنبيه) ذكرته في الموضع الأول من الضرب الثالث من الطريق الأول (انظره ص 117)

الموضعان الثاني والثالث: جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة

أمثلة: كان المنتصرون واثقين بالله، يكاد المتسابقون يصلون، إن الناجح أخوك.

قال المعربون في إعرابهم المختزل:

- المنتصرون: اسم كان مرفوع بالواو لأنه جمع المذكر السالم.
- المتسابقون: اسم كاد مرفوع بالواو لأنه جمع المذكر السالم.
- أخوك: خبر إن مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة.

قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

- المنتصرون: اسم حل بعد (كان) مرفوع الهواء مجازاً، مختوم بالواو لأنه جمع المذكر السالم.
- المتسابقون: اسم حل بعد (كاد) مرفوع الهواء مجازاً .....
- أخوك: خبر للاسم حل بعد (إنّ) مرفوع الهواء مجازاً، مختوم بالواو لأنه من الأسماء الخمسة.

وإنما كان الاسم من الأسماء الخمسة والجمع المذكر السالم مرفوع الهواء مجازاً لا حقيقةً؛ لأن حالة رفع الهواء عن مكان انخفاضه والمعلّمة بحركة ضم الشفتين، إنما تكون في المفرد، أما الاسم من الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم فإن الهواء فيهما ممطوط حتى صار واواً كاملة، ثم إن مصطلح (مرفوع الهواء) مخصوص بوصف حالة الهواء القصيرة لا الطويلة.

وإنما وصف الاسم من الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم بالمرفوع اتباعاً للمفرد على سبيل المجاز، إذ شبه الاسم من جمع المذكر السالم الذي حل بعد (كان) و(كاد) بالاسم المفرد مرفوع الهواء الذي حل بعد (كان) و(كاد) فحذف المشبه به، وترك شيء من لوازمه وهو صفة (مرفوع) على سبيل الاستعارة المكنية. وشبه الخبر من الأسماء الخمسة الذي حل بعد (إن) بالخبر المفرد مرفوع الهواء، فحذف المشبه به، وترك شيء من لوازمه وهو صفة (مرفوع) على سبيل الاستعارة المكنية.

ولما كان الاسم من الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم قد ختما بالواو وهو خلاف ما ختم به الاسم المفرد إذ كان قد ختم بحركة ضم الشفتين فقد وجب تعليل هذه المخالفة، وكان تعليها بأن الاسم جمع للمذكر السالم، وبأنه من الأسماء الخمسة، والعلة هنا يقصد بها الضبط لا التفسير.

وفي جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة (تنبيهٌ) ذكرته في الموضعين الثاني والثالث من الضرب الثالث من الطريق الأول (انظره ص 118).

الضرب الخامس: ضبط حالة نصب الهواء المجازية بتبيين المحل السياقي للاسم مع تعليله

يضبط بهذا الضرب أربعة مواضع هي: المثنى وجمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة، وجمع المؤنث السالم. وذلك في محلين سياقيين هما: اسم إنَّ، وخبر كان.

الموضعان الأول والثاني: المثنى وجمع المذكر السالم

المثال: إن الرجلين كريمان، كان الطلاب مجتهدين.

قال المعربون في إعرابهم المختزل:

- الرجلين: اسم (إن) منصوب بالياء لأنه مثنى.
- مجتهدين: خبر كان منصوب بالياء لأنه جمع المذكر السالم.

قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

- الرجلين: اسم حل بعد (إن) منصوب الهواء مجازاً، مختوم بالياء لأنه مثنى.
- مجتهدين: خبر للاسم حل بعد (إن)، منصوب الهواء مجازاً، مختوم بالياء لأنه جمع المذكر السالم.

وإنما كان الاسم من المثنى، وجمع المذكر السالم منصوب الهواء مجازاً لا حقيقةً؛ لأن حالة نصب الهواء إلى أعلى الحلق والمعلّمة بحركة فتح الشفتين، إنما تكون في الاسم المفرد، أما الاسم من المثنى وجمع المذكر فلا نصب للهواء في آخره، وليس فيه فتح شفتين، إنما هو اسم مختوم بالياء، وقد وصف بالمنصوب اتباعاً للمفرد على سبيل المجاز إذ شبه الاسم المثنى الذي حل بعد (إن) بالاسم المفرد منصوب الهواء الذي حل بعد (إن) فحذف المشبه به وترك شيء من لوازمه وهو صفة (المنصوب) على سبيل الاستعارة المكنية.

وشبه الخبر الذي حل بعد (كان) من جمع المذكر السالم بالخبر المفرد منصوب الهواء الذي حل بعد (كان)، فحُذف المشبه به وتُرك شيء من لوازمه وهو صفة (منصوب) على سبيل الاستعارة المكنية.

ولما كان الاسم من المثنى وجمع المذكر قد ختم بالياء وهو خلاف ما ختم به المفرد إذ ختم بحركة فتح الشفتين، فقد وجب تعليل هذه المخالفة، وكان تعليل ذلك بأن الاسم مثنى وبأنه جمع المذكر السالم، والعلة هنا يقصد بها الضبط إلا التفسير.

تنبيه

يقول بعض المعربين في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم.

- الرجلين: اسم إن منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى.
- مجتهدين: خبر كان منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع المذكر السالم.

قلت: وهذا منهم تجاوز في العبارة، وهو عند التحقيق لا يصح؛ لأن الياء إنما هي إطالة للهواء المجرور إلى أسفل، ومن ثم فسيكون من التناقض أن يجعل الهواء المجرور إلى أسفل علامة أي بينة وإشارة على الهواء المنصوب إلى أعلى الحلق. ثم إن مصطلح (العلامة) إنما يذكر لبيان حركات الشفتين وهي حركات مرئية للدلالة على حالات الهواء القصيرة غير المرئية، أما حالات الهواء الطويلة فهي حروف كاملة فهي لا تحتاج إلى حركات الشفتين لتكون علامة عليها.

الموضع الثالث: الأسماء الخمسة

مثاله: إن أباك كريمٌ

قال المعربون في إعرابهم المختزل:

- أباك: اسم إن منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة.

قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

- أباك: اسم حل بعد (إن) منصوب الهواء مجازاً، مختوم بالألف لأنه من الأسماء الخمسة.

وإنما كان الاسم من الأسماء الخمسة منصوب الهواء مجازاً لا حقيقةً؛ لأن حالة نصب الهواء إلى أعلى الحلق والمعلمة بحركة فتح الشفتين إنما تكون في الاسم المفرد، أما الاسم من الأسماء الخمسة فإن الهواء فيه ممطوط حتى صار ألفاً كاملة، أما مصطلح (منصوب الهواء) فمخصوص بوصف حالة الهواء القصيرة لا الطويلة.

وإنما وصف الاسم من الأسماء الخمسة بالمنصوب اتباعاً للمفرد على سبيل المجاز، إذ شُبّهِ الاسم من الأسماء الخمسة الذي حل بعد (إن) بالاسم المفرد منصوب

الهواء الذي حل بعد (إن) فحذف المشبه به وتُرك شيء من لوازمه وهو صفة (منصوب) على سبيل الاستعارة المكنية.

ولما كان الاسم من الأسماء الخمسة قد ختم بالألف وهو خلاف ما ختم به الاسم المفرد إذ كان ختم بحركة فتح الشفتين فقد وجب تعليل هذه المخالفة، وكان تعليها بأن الاسم اسمٌ من الأسماء الخمسة، والعلة هنا يقصد بها الضبط لا التفسير.

تنبيه

يقول بعض المعربين في الأسماء الخمسة

- أباك: اسم إن منصوب وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الخمسة.

قلت: وهذا تجاوز فهم في العبارة، وهو عند التحقيق لا يصح؛ لأن مصطلح (العلامة) إنما يذكر لبيان حركات الشفتين وهي حركات مرئية للدلالة على حالات الهواء القصيرة غير المرئية.

أما الهواء في آخر الأسماء الخمسة فليس قصيراً بل هو هواء طويل يبلغ مقدار الحرف الكامل فهو لا يحتاج إلى اتخاذ الشفتين علامة عليه.

الموضع الرابع: جمع المؤنث السالم

مثاله: كانت المعلماتُ نشيطاتٍ.

قال المعربون في إعرابهم المختزل:

- نشيطاتٍ: خبر كان منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع المؤنث السالم.

قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

- نشيطاتٍ: خبر للاسم حل بعد (كان) منصوب الهواء مجازاً، مختوم بكسر الشفة السفلى نيابة عن فتح الشفتين، لأنه جمع المؤنث السالم.

وإنما كان جمع المؤنث السالم منصوب الهواء مجازاً لا حقيقةً؛ لأن حالة نصب الهواء إلى أعلى الحلق والمعلمة بحركة فتح الشفتين إنما تكون في الاسم المفرد، أما جمع المؤنث السالم، فإن الهواء في آخره مجرور الهواء إلى أسفل الشفة.

وإنما وصف جمع المؤنث السالم بالمنصوب اتباعاً للمفرد على سبيل المجاز، إذ شبه الخبر الذي حل بعد (كان) من جمع المؤنث السالم بالخبر المفرد منصوب الهواء الذي حل بعد (كان) فحذف المشبه به وترك شيء من لوازمه وهو صفة (منصوب) على سبيل الاستعارة المكنية.

ولما كان جمع المؤنث السالم قد ختم بحركة كسر الشفة السفلى وهو خلاف ما ختم به الاسم المفرد إذ ختم بحركة فتح الشفتين، فقد وجب تعليل هذه المخالفة، وكان تعليلها بأن الاسم جمع للمؤنث السالم، والعلة هنا يقصد بها الضبط لا التفسير.

تنبيه

يقول بعض المعربين في إعراب جمع المؤنث السالم:

- نشيطاتٍ: خبر كان منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة، لأنه جمع المؤنث السالم.

قلت: وهذا تجاوز منهم في العبارة، وهو عند التحقيق لا يصح، لأن جعل حركة كسر الشفة السفلى علامة على حالة نصب الهواء تناقض؛ ذلك أن حالة نصب الهواء علامتها حركة فتح الشفتين، وحالة جر الهواء إلى أسفل علامتها حركة كسر الشفة السفلى.

الضرب السادس: ضبط حالة جر الهواء المجازية بتبيين المحل السياقي للاسم مع تعليله

يضبط بهذا الضرب أربعة مواضع هي: المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة، والممنوع من الصرف، وذلك في محليين سياقيين هما: بعد حروف (مِنْ) وأخواتها، وبعد المضاف (وهو الاسم المضاف إليه).

المواضع الأول والثاني والثالث: المثنى وجمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة.

مثاله: قرأت كتب الرجلين، سافرت إلى بلاد الصالحين، مدحتُ عمل أبيك.

قال المعربون في إعرابهم المختزل:

- الرجلين: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى.

- الصالحين: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من جمع المذكر السالم.
- أبيك: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة.

قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

- الرجلين: اسم حل بعد المضاف (فهو مضاف إليه) مجرور الهواء مجازاً، مختوم بالياء لأنه مثنى.
- الصالحين: اسم حل بعد المضاف ..... مختوم بالياء لأنه من جمع المذكر السالم.
- أبيك: اسم حل بعد المضاف ..... مختوم بالياء لأنه من الأسماء الخمسة.

وإنما كان الاسم من المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة مجرور الهواء مجازاً لا حقيقة؛ لأن حالة جر الهواء إلى أسفل والمعلمة بحركة كسر الشفة السفلى إنما تكون في الاسم المفرد، أما الاسم من المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة فإن الهواء فيه ممطوط حتى صار ياءً كاملة، ثم إنّ مصطلح (مجرور الهواء) مخصوص بوصف حالة الهواء القصيرة لا الطويلة.

وإنما وصف الاسم من المثنى وجمع المذكر والأسماء الخمسة بالمجرور اتباعاً للمفرد على سبيل المجاز، إذ شبه الاسم من الأسماء الخمسة الذي حل بعد المضاف بالاسم المفرد مجرور الهواء الذي حل بعد المضاف، فحذف المشبه به وترك شيء من لوازمه وهو صفة (مجرور) على سبيل الاستعارة المكنية. وقس المثنى وجمع المذكر على ذلك.

ولما كان الاسم من الأسماء الخمسة والمثنى وجمع المذكر قد ختم بالياء، وهو خلاف ما ختم به الاسم المفرد، إذ كان قد ختم بحركة فتح الشفتين، فقد وجب تعليل هذه المخالفة، وكان تعليلها بأن الاسم اسم من الأسماء الخمسة، وبأنه من المثنى، وبأنه من جمع المذكر السالم، والعلة هنا يقصد بها الضبط لا التفسير.

تنبيه

يقول بعض المعربين في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة ما مثاله:

- أبيك: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء، لأنه من الأسماء الخمسة.
- قلت: وهذا تجاوز منهم في العبارة، وهو عند التحقيق لا يصح، لأن مصطلح العلامة إنما يذكر لبيان حركات الشفتين وهي حركات مرئية للدلالة على حالات الهواء القصيرة غير المرئية، أما الهواء في آخر الأسماء الخمسة والمثنى وجمع المذكر فليس قصيراً، بل هو هواء طويل يبلغ مقدار الحرف الكامل فهو لا يحتاج إلى اتخاذ فتح الشفتين علامة عليه.

الموضع الرابع: الممنوع من الصرف

مثاله: في فلسطين جهادُنا.

قال المعربون في إعرابهم المختزل:

- فلسطينَ: اسم مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف.

قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

- فلسطين: اسم حل بعد (في) مجرور الهواء مجازاً، مختوم بفتح الشفتين نيابة عن كسر الشفة السفلى، لأنه ممنوع من الصرف.

وإنما كان الممنوع من الصرف مجروراً مجازاً لا حقيقةً؛ لأن حالة جر الهواء إلى أسفل والمعلمة بحركة كسر الشفة السفلى إنما تكون في الاسم المفرد المصروف، وأما الهواء في آخر الممنوع من الصرف فهو منصوب إلى أعلى الحلق.

وإنما وصف الممنوع من الصرف بالمجرور اتباعاً للمفرد المصروف على سبيل المجاز، إذ شبه الممنوع من الصرف الذي يحل بعد (في) بالاسم المفرد مجرور الهواء الذي يحل بعد (في)، فحذف المشبه به وترك شيء من لوازمه وهو صفة (المجرور) على سبيل الاستعارة المكنية.

ولما كان الممنوع من الصرف قد ختم بحركة فتح الشفتين وهو خلاف ما ختم به الاسم المفرد المصروف إذ كان ختم بحركة كسر الشفة السفلى فقد وجب تعليل هذه

المخالفة، وكان تعليلها بأن الاسم هو من الممنوع من الصرف، والعلة هنا يقصد بها الضبط لا التفسير.

تنبيه

يقول بعض المعربين في إعراب الممنوع من الصرف:

- فلسطين: اسم مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف.

قلت: وهذا تجاوز منهم في العبارة، وهو عند التحقيق لا يصح؛ لأن جعل حركة فتح الشفتين علامة على حالة جر الهواء تناقض؛ ذلك أن حالة جر الهواء علامتها حركة كسر الشفة السفلى، أما حالة نصب الهواء فعلامتها حركة فتح الشفتين.

الطريق الثالث: الضبط بحفظ البنية

وفي هذا الطريق ضربان:

الضرب الأول: الأسماء المبنية

المبني: هو الاسم الذي بُني (أي صُنع وأُنشئ) على هيئة واحدة، وهو اسم تضبط حركة الشفتين وسكونهما فيه بجعلها جزءاً من بنيته نحو (هؤلاءِ حيثُ أنتَ كمْ).

وهو أنواع:

1. اسم الإشارة إلا (هذين) فإنه ملحق بالمثنى.
2. اسم الموصول إلا (اللذين) فإنه ملحق بالمثنى.
3. الضمائر.
4. أسماء الاستفهام وأسماء الشرط.
5. الظروف المبنية نحو (حيثُ).
6. الاسم على وزن (فعالِ) نحو (حذامِ).
7. الاسم المختوم بـ (ويهِ).

أمثلة على ذلك:

المثال الأول: جاء هؤلاء

قال المعربون في ضبطهم المختزل:

- هؤلاء: اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع فاعل.

قلت: وصورة الضبط المسهبة هي:

- هؤلاء: اسم إشارة مبني (أي منشأ ومصنوع) على هيئة واحدة، هي حركة كسر الشفة السفلى، حل في محل فاعل مرفوع الهواء.

المثال الثاني: قعدتُ حيثُ الصالحون

قال المعربون في ضبطهم المختزل:

- حيث: ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب مفعول فيه.

قلت: وصورة الضبط المسهبة هي:

- حيثُ: ظرف مكان مبني (أي منشأ ومصنوع) على هيئة واحدة، هي حركة ضم الشفتين، حل في محل مفعول فيه منصوب الهواء.

المثال الثالث: أنتَ كريمٌ

قال المعربون في ضبطهم المختزل:

- أنت: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ.

قلت: وصورة الضبط المسهبة هي:

أنتَ: ضمير منفصل مبني (أي منشأ ومصنوع) على هيئة واحدة هي حركة فتح الشفتين، حل في محل مبتدأ مرفوع الهواء.

المثال الرابع: كمْ كتاباً قرأت؟

قال المعربون في ضبطهم المختزل:

- كمْ: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

قلت: وصورة الضبط المسهبة هي:

- كمْ: اسم استفهام مبني (أي منشأ ومصنوع) على هيئة واحدة، هي سكون الشفتين عن الحركة، حل في محل مفعول به منصوب الهواء.

بيان مسألة

وإنما وصفوا هذا الضرب بحركات الشفتين وسكونهما دون حالات الهواء وهي (جر الهواء، ورفع الهواء، ونصب الهواء، وجزم الهواء)، لكون حركات الشفتين وسكونهما أوضح في الحس والنظر فاقتصروا عليها.

أما أنهم ذكروا حالات الهواء ثم علَّموها بحركات الشفتين عند وصفهم للحرف الأخير المُمَكَّن من الحالات الأربع، فسببه أنهم بدؤوا بضبط هذا الاسم الذي مُكَّن من الحالات الأربع، ففصلوا في أوصافه على عادة أول نشوء العلم، ثم أتوا فضبطوا الاسم المبني على هيئة واحدة، فاقتصروا فيه على أوضح الأوصاف، وهي حركات الشفتين وسكونهما.

الضرب الثاني: ضبط المخالفات لأبوابها

تضبط المخالفات لأبوابها بمعاملتها معاملة المبنيات، وهي أنواع:

النوع الأول: ومثاله: يا زيدُ، يا رجلُ، يا أيها الراكبُ.

فالنداء من باب منصوب الهواء، وقد خالفت هذه الأمثلة بابها فضبطها النحاة بأن جعلوا حركة الشفتين في آخر المنادى جزءاً من بنية الاسم، فقالوا:

- زيدُ: منادى مبني على الضم لأنه علم، في محل نصب مفعول به.

قلت: وصورة الضبط المسهبة هي:

- زيدُ: منادى مبني (أي منشأ ومصنوع) على هيئة واحدة، هي حركة ضم الشفتين لأنه منادى علم حل في محل مفعول به منصوب الهواء.

وقولهم: (لأنه منادى علم) تعليل يقصد بها الضبط لا التفسير.

النوع الثاني: مثاله: يا مسلمان، يا مسلمون

قال المعربون في ضبطهم المختزل:

- يا مسلمون: منادى مبني على ما يرفع به لأنه نكرة مقصودة في محل نصب مفعول به.

قلت: وصورة الضبط المسهبة هي:

- يا مسلمون: منادى مبني (أي منشأ ومصنوع) على هيئة واحدة، هي هيئة الاسم حينما يكون مرفوع الهواء مجازاً؛ لأنه نكرة مقصودة، حل في محل مفعول به منصوب الهواء.

وتعليلهم (لأنه نكرة مقصودة) تعليل يقصد به الضبط لا التفسير.

النوع الثالث: مثاله: من قبلُ ومن بعدُ.

فما بعد (من) بابه مجرورات الهواء إلى أسفل، وقد خالف المثالان بابهما، فضبطها النحاة بأن جعلوا حركة ضم الشفتين في آخر الاسم جزءاً من بنيته، فقالوا:

- قبلُ: اسم مبني على الضم لأنه مقطوع عن الإضافة، في محل جر.

قلت: وصورة الضبط المسهبة هي:

- قبلُ: اسم مبني (أي منشأ ومصنوع) على هيئة واحدة، وهي هيئة ضم الشفتين؛ لأنه مقطوع عن الإضافة، حل في محل اسم مجرور الهواء.

وتعليلهم (لأنه مقطوع عن الإضافة) تعليل يقصد به الضبط لا التفسير.

النوع الرابع: مثاله، لا ريبَ.

فما بعد (لا) النافية للجنس بابه منصوب الهواء المتبوع بنون ساكنة، وقد خالف المثال بابه، فضبطه النحاة بأن جعلوا حركة فتح الشفتين في آخر الاسم جزءاً من بنيته، وقالوا في ضبطهم المختزل:

- ريبَ: اسم مبني على الفتح؛ لأنه مقطوع عن الإضافة، في محل نصب.

قلت وصورة الضبط المسهبة هي:

- ريبَ: اسم مبني (أي منشأ ومصنوع) على هيئة واحدة، هي هيئة فتح الشفتين؛ لأنه مقطوع عن الإضافة، حل في محل اسم منصوب الهواء متبوع بنون ساكنة. وتعليلهم (لأنه مقطوع عن الإضافة) يقصد به الضبط لا التفسير.

ثانياً: طرق ضبط الأفعال

القسم الأول: طرق ضبط الفعل الماضي.

الطريق الأول: ضبط حركة فتح الشفتين بجعلها جزءاً من بنية الفعل

مثاله: درسَ، أكرمَ، انكسرَ، استخرجَ

قال المعربون في ضبطهم المختزل:

- درسَ: فعل ماضٍ مبني على الفتح.

قلت: وصورة الضبط المسهبة هي:

- درسَ: فعل ماضٍ مبني (أي منشأ ومصنوع) على هيئة واحدة، هي حركة فتح الشفتين.

الطريق الثاني: ضبط حركة فتح الشفتين بجعلها جزءاً من بنية الفعل مع تعليله.

مثاله: درسَا

قال المعربون في ضبطهم المختزل:

- درسا: فعل ماضٍ مبني على الفتح لاتصاله بألف الاثنين.

قلت: وصورة الضبط المسهبة هي:

مثاله: درسا فعل ماضٍ مبني (أي منشأ ومصنوع) على هيئة واحدة، هي حركة فتح الشفتين لاتصاله بألف الاثنين.

والتعليل هنا يقصد به الضبط لا التفسير.

الطريق الثالث: ضبط حركة ضم الشفتين بجعلها جزءاً من بنية الفعل مع تعليله.

مثاله: درسُوا

قال المعربون في ضبطهم المختزل:

- درسُوا: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة.

قلت: وصورة الضبط المسهبة هي:

- درسُوا: فعل ماضٍ مبني (أي منشأ ومصنوع) على هيئة واحدة، هي حركة ضم الشفتين لاتصاله بواو الجماعة.

والتعليل هنا يقصد بها الضبط لا التفسير.

الطريق الرابع: ضبط سكون الشفتين بجعله جزءاً من بنية الفعل مع تعليله

الأمثلة: درسْتُ، درسْنا، درسْتَ، درسْتما، درسْتم، درسْتِ، درسْتن، درسْنَ.

قال المعربون في ضبطهم المختزل:

- درسْتُ: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير الفاعل.

قلت: وصورة الضبط المسهبة هي:

- درسْتُ: فعل ماضٍ مبني (أي منشأ ومصنوع) على هيئة واحدة، هي هيئة سكون الشفتين عن الحركة؛ لاتصاله بضمير الفاعل.

والتعليل هنا يقصد به الضبط لا التفسير، وما ذُكر في الأسماء المبنية من سبب الاقتصار على حركات الشفتين وسكونهما دون حالات الهواء يذكر هنا مع الفعل الماضي.

القسم الثاني: طرق ضبط فعل الأمر

الطريق الأول: ضبط سكون الشفتين بجعله جزءاً من بنية الفعل

قال المعربون في ضبطهم المختزل:

- ادرسْ: فعل أمر مبني على السكون.

قلت: وصورة الضبط المسهبة هي:

- ادرسْ: فعل أمر مبني (أي منشأ ومصنوع) على هيئة واحدة، هي هيئة سكون الشفتين عن الحركة.

الطريق الثاني: ضبط حركة فتح الشفتين بجعلها جزءاً من بنية الفعل مع تعليله.

مثاله: اجتهدَنَّ

قال المعربون في ضبطهم المختزل:

- اجتهدن: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد.
- قلت: وصورة الضبط المسهبة هي:
- اجتهدَنَّ: فعل أمر مبني (أي منشأ ومصنوع) على هيئة واحدة، هي هيئة فتح الشفتين لاتصاله بنون التوكيد.

والتعليل هنا يقصد به الضبط لا التفسير.

الطريق الثالث: ضبط المحذوف على أن الحذف جزء من بنية الفعل مع تعليله.

وهو نوعان:

النوع الأول: مثاله: ادرسا، ادرسوا، ادرسي

قال المعربون في ضبطهم المختزل:

- ادرسا: فعل أمر مبني على حذف النون، لاتصاله بألف الاثنين، وقد يقولون لأنه من الأفعال الخمسة.

قلت: وصورة الضبط المسهبة هي:

- ادرسا: فعل أمر مبني (أي منشأ ومصنوع) على هيئة واحدة، هي حذف النون؛ لاتصاله بألف الاثنين، ولك أن تقول لأنه من الأفعال الخمسة.

والتعليل هنا يقصد به الضبط لا التفسير.

النوع الثاني: مثاله، ارمِ، اعلُ، اسعَ

قال المعربون في ضبطهم المختزل:

- ارمِ: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة.

قلت: وصورة الضبط المسهبة هي:

- ارمِ: فعل أمر مبني (أي منشأ ومصنوع) على هيئة واحدة، هي حذف الياء؛ لأن آخره حرف علة.

والتعليل هنا يقصد به الضبط لا التفسير، وما ذكر في الأسماء المبنية من سبب الاقتصار على حركات الشفتين وسكونهما دون حالات الهواء يذكر هنا مع فعل الأمر.

القسم الثالث: طرق ضبط الفعل المضارع

الطريق الأول: ضبط حالات الهواء الحقيقية بتبيين المحل السياقي للفعل.

مثاله: يدرسُ، لن يدرسَ، لم يدرسْ

قال المعربون في ضبطهم المختزل:

- يدرسُ: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.
- لن يدرسَ: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.
- لم يدرسْ: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهر على آخره.

قلت: وصورة الضبط المسهبة هي:

- يدرسُ: فعل مضارع حل في ابتداء الكلام، مرفوعٌ هواءُ حرفه الأخير، وعلامة رفع الهواء حركة ضم الشفتين الظاهرة على آخر النطق.
- لن يدرسَ: فعل مضارع، حل بعد (لن) منصوبٌ هواءُ حرفه الأخير، وعلامة نصب الهواء إلى أعلى الحلق حركة فتح الشفتين الظاهرة على آخر النطق.
- لم يدرسْ: فعل مضارع، حل بعد (لم) مجزومٌ هواءُ حرفه الأخير، وعلامة جزم الهواء (أي قطعه عن النفاذ) سكون الشفتين عن الحركة الظاهرة على آخر النطق.

الطريق الثاني: ضبط حالات الهواء المجازية بتبيين المحل السياقي للفعل مع تعليله

وهو نوعان

النوع الأول: مثاله: يدرسان، لن يدرسوا، لم تدرسي.

قال المعربون في إعرابهم المختزل:

- يدرسان: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة.
- لن يدرسوا: فعل مضارع منصوب بحذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة.
- لم تدرسي: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة.

قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

- يدرسان: فعل مضارع حل في ابتداء الكلام، مرفوع الهواء مجازاً، مختوم بثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

وإنما وصف بالمرفوع اتباعاً للفعل المضارع الذي فاعله اسم صريح على سبيل المجاز، إذ شبه الفعل المضارع الذي فاعله ضمير الاثنين بالفعل المضارع مرفوع الهواء حقيقةً الذي فاعله اسم صريح، فحذف المشبه به، وترك شيء من لوازمه، وهو صفة (مرفوع) على سبيل الاستعارة المكنية.

وتعليلهم (لأنه من الأفعال الخمسة) تعليل يقصد منه الضبط لا التفسير.

- لن يدرسوا: فعل مضارع حل بعد (لن) منصوب الهواء مجازاً مختوم بحذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة.
- لم تدرسي: فعل مضارع حل بعد (لم) مجزوم الهواء مجازاً، مختوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة.

وما ذكر في حالة الرفع من أمر الاستعارة المكنية يذكر فيهما.

النوع الثاني:

* مثاله الأول: يسمو، يهوى، يرمي.

قال المعربون في إعرابهم المختزل:

- يسمو، يهوى: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الآخر لتعذر ظهورها.
- يرمي: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الآخر لثقل ظهورها.

قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

- يسمو، يهوى: فعل مضارع حل في ابتداء الكلام، مرفوع الهواء مجازاً، مختوم بحركة ضم شفتين مقدرة لتعذر ظهورها.
- يرمي: فعل مضارع حل في ابتداء الكلام، مرفوع الهواء مجازاً، مختوم بحركة ضم شفتين مقدرة لثقل ظهورها مع الياء.

وإنما كان الهواء مرفوعاً مجازاً، في الفعل لا حقيقةً؛ لأن الهواء المنفوث في آخر الفعل (يسمو) وإن كان مرفوعاً عن مكان انخفاضه فإنما ذلك بسبب أنه مختوم بالواو

المدية، وليس بسبب أن الحرف متبوع بحالة رفع هواء قصيرة كما في الأفعال الصحيحة نحو (يدرسُ، يكتبُ).

وأما الهواء المنفوث في آخر الفعل (يهوى) فهو في الحقيقة منصوب إلى أعلى الحلق، وذلك بسبب أنه مختوم بالألف المدية، وأما آخر الهواء المنفوث في آخر الفعل (يرمي) فهو في الحقيقة مجرور إلى أسفل، وذلك بسبب أنه مختوم بالياء المدية.

فلذلك كان وصف تلك الأفعال بأنها (مرفوعة الهواء) من باب المجاز، إذ شبهت تلك بالأفعال الصحيحة مرفوعة الهواء التي حلت في ابتداء الكلام فحذف المشبه به وترك شيء من لوازمه وهو صفة (مرفوع) على سبيل الاستعارة المكنية.

ولما كانت حركات الشفتين في تلك الأفعال غير ظاهرة على آخر النطق، فقد وجب تعليل ذلك، وكان تعليل ذلك بأن قيل إن تلك الأفعال أفعال معتلة، والتعليل هنا يقصد به الضبط لا التفسير.

* <u>مثاله الثاني</u>: لن يسعى.

قال المعربون في إعرابهم المختزل:

- يسعى: فعل مضارع منصوب بالفتحة المقدرة على الآخر لتعذر ظهورها.

قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

- يسعى: فعل مضارع حل بعد (لن) منصوب الهواء مجازاً، مختوم بحركة فتح شفتين مقدرة لتعذر ظهورها مع الألف.

وإنما كان وصف الهواء بأنه منصوب مجازاً لا حقيقةً؛ لأن الهواء المنفوث في آخر الفعل (لن يسعى) وإن كان منصوباً إلى أعلى الحلق فإنما ذاك بسبب أنه مختوم بالألف المدية، وليس بسبب أن الحرف متبوع بحالة نصب هواء قصيرة، كما في الأفعال الصحيحة نحو (لن يدرسَ، لن يكتبَ).

ولما كانت حركة فتح الشفتين غير ظاهرة على آخر النطق، فقد وجب تعليل ذلك، وكان تعليل ذلك بأن قيل لأن الفعل آخره ألف، والتعليل هنا يقصد به الضبط لا التفسير.

* مثاله الثالث: لم يسمُ، لم يسعَ، لم يرمِ.

قال المعربون في إعرابهم المختزل:

- لم يسمُ: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة لأنه فعل معتل.

قلت: وصورة الإعراب المسهبة هي:

- لم يسمُ: فعل مضارع حل بعد (لم) مجزوم الهواء مجازاً، مختوم بحذف الياء لأنه فعل معتل.

وإنما وصف الهواء بالمجزوم مجازاً في الأفعال (لم يسمُ، لم يسعَ، لم يرمِ)؛ لأن الهواء في آخر هذه الأفعال ليس مجزوماً عن النفاذ (أي ليس مقطوعاً)، بل هناك هواء قصيرة منفوث في آخرها، وهو هواء مرفوع ومنصوب ومجرور، وإنما وصفت تلك الأفعال بصفة المجزوم من باب المجاز، إذ شبهت تلك الأفعال بالأفعال الصحيحة مجزومة الهواء التي حلت بعد (لم) نحو: (لم يذهبْ، لم يدرسْ)، فحذف المشبه به، وترك شيء من لوازمه وهو صفة مجزوم على سبيل الاستعارة المكنية.

ولما كان آخر هذه الأفعال قد ختم بخلاف ما ختمت به الأفعال الصحيحة، فقد وجب التعليل، وكان تعليل ذلك بأن قيل: إن هذه الأفعال أفعال معتلة، والتعليل هنا يقصد به الضبط لا التفسير.

تنبيه

يقول بعض المعربين:

- يهوى: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الآخر منع ظهورها التعذر.
- لن يسعى: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الآخر منع ظهورها التعذر.
- لم يسمُ: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

قلت: وهذا منهم تجاوز في العبارة، وهو عند التحقيق لا يصح؛ لأن العلامات المرئية وهي حركات الشفتين وسكونهما إنما تظهر مع حالات الهواء الحقيقية لا المجازية، وقد فصلنا ذلك من قبل.

الطريق الثالث: ضبط سكون الشفتين بجعله جزءاً من بنية الفعل مع تعليله

مثاله: النساء يدرسْنَ، النساء لن يدرسْنَ، النساء لم يدرسْنَ.

قال المعربون في ضبطهم المختزل:

- يدرسْنَ: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة.

قلت: وصورة الضبط المسهبة هي:

- يدرسْنَ: فعل مضارع مبني (أي منشأ ومصنوع) على هيئة واحدة، هي هيئة سكون الشفتين عن الحركة؛ لاتصاله بنون النسوة.

والتعليل هنا يقصد به الضبط لا التفسير، وانظر أن الفعل المضارع إذا أسندت إليه نون النسوة لم تتغير هيئة آخره، وإن تغير محله السياقي، فسواءٌ حل في ابتداء الكلام، أم حل بعد (لن)، أم حل بعد (لم)، فهو ملازم لسكون الشفتين.

الطريق الرابع: ضبط حركة فتح الشفتين بجعلها جزءاً من بنية الفعل مع تعليله

مثاله: هل تدرسَنَّ، لا تكسلَنَّ.

قال المعربون في ضبطهم المختزل:

- تدرسنَّ: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد.

قلت: وصورة الضبط المسهبة هي:

- تدرسنَّ: فعل مضارع مبني (أي منشأ ومصنوع) على هيئة واحدة، هي هيئة فتح الشفتين؛ لاتصاله بنون التوكيد.

والتعليل هنا يقصد به الضبط لا التفسير.

ثالثاً: طريق ضبط الحروف

يضبط الحرف بطريق واحد هو حفظ بنيته، نحو: (أ ، بِ، منذُ، هلْ)

- أَ: حرف مبني (منشأ ومصنوع) على هيئة واحدة هي حركة فتح الشفتين.
- بِ: حرف مبني (منشأ ومصنوع) على هيئة واحدة هي حركة كسر الشفة السفلى.
- منذُ: حرف مبني (منشأ ومصنوع) على هيئة واحدة، هي حركة ضم الشفتين.
- هلْ: حرف مبني (أي منشأ ومصنوع) على هيئة واحدة هي سكون الشفتين عن الحركة.

الأصل السابع

معرفة نوعَيْ الكلام حين الوضع، وسبب تسمية التصريف تصريفاً

الكلام عند النحاة ضربان:

الضرب الأول: كلمة لا تدل على معنى في أصل الوضع وهي حروف المعاني نحو (أنْ، منذُ، إلى، حتى ...).

الضرب الثاني: كلمة تدل على معنى في أصل الوضع وهي أربعة أقسام: اسم الحدث الثلاثي، والفعل الرباعي المجرد، واسم العين الثلاثي والرباعي والخماسي، واسم الصفة الرباعي والخماسي.

القسم الأول: اسم الحدث الثلاثي

اسم الحدث: اسم يدل على معنى يقوم في غيره، نحو (نَصْرٌ، عَدْلٌ، أَمْرٌ، سَمْعٌ، فَهْمٌ، أَمْنٌ، زَرْعٌ)

فالنصر والعدل والأمر ... معانٍ تقوم في الإنسان، ولا وجود لها في ذاتها[1]، ووزن اسم الحدث الثلاثي هو (فَعْلٌ)، وهو الوزن الأصلي لاسم الحدث، "ومما يدل على هذا أنهم إذا أرادوا بناء المرة والنوع رجعوا إليه، فلم يبنوهما من مصدر فعلهما، إلا أنهم كسروا أول المصدر النوعي تمييزاً له من المرة، فالمرة والنوع من الدخول والقيام والسعال. دَخْلة ودِخْلةٌ، وقَوْمةٌ وقِيمةٌ، وسَعْلةٌ، وسِعْلةٌ"[2].

ثم نبه النحاة إلى أن اسم الحدث يُعْدل عن وزنه الأصلي إلى أوزان كثيرة لا يمكن ضبطهما، فلا سبيل إلى معرفتها إلا بالسماع والحفظ، ومن تلك الأوزان: "عِلْمٌ، شُغْلٌ، قُدْرة، دَعْوى، غُفْران، خَفَقان، طَلَبٌ، صِغَرٌ، ذهابٌ ..."[3] إلى غير ذلك.

---

[1] يقابل اسم الحدث وهو اسم المعنى أيضاً اسم العين: وهو ما له وجود في نفسه نحو (حجر، شجرة، عصا، أسد).

[2] جامع الدروس العربية 162/1.

[3] انظر المرجع السابق، 161/1.

على أنهم نَبَّهوا إلى قياس بعضها نحو أن: الغالب فيما يدل من الأفعال على امتناع أن يكون اسم حدثه على وزن (فِعال) نحو (أبى إباء، نفر نِفار وجَمَح جِماح). وأن ما دل على حركة وتقلب يكون اسم حدثه على وزن (فَعَلان) نحو (طوفان، غليان، جريان). وأن ما دل على داء يكون اسم حدثه على وزن (فُعال) نحو (سُعال، صداع، زُحار)[1]. إلى غير ذلك.

ثم ذهب النحاة إلى أن العرب صَرَّفت عين اسم الحدث أي جعلته يتحرك بعد أن كان ساكناً، وذلك أخذاً من تصريف الرياح أي تحريكها.

فلما صُرّف عين اسم الحدث الثلاثي أي حُرّك صدر عن ذلك التصريف الفعل الماضي، فمن ذلك قيل لاسم الحدث الثلاثي مصدراً؛ لأنه هو النبع الذي صدر منه الفعل الماضي، أي خرج منه، وذلك نحو: (نَصْر) فلما صُرّف وسطه صار (نَصَرَ)، و(فَهْمٌ) فصار (فَهِمَ) و(كَرْمٌ) فصار (كَرُم)، على أن اسم الحدث (كَرْمٌ) قد عُدِلَ إلى (كَرَمٌ).

قلت: وإنما سمي التصريف تصريفاً من هذه الجهة المذكورة.

ثم قَعَّد النحاة أن الفعل الماضي يكون على أوزان (فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ) ثم اشتقت العرب من الماضي الفعل المضارع بزيادة حروف المضارعة عليه، واشتقوا من المضارع فعل الأمر بحذف حرف المضارعة وزيادة همزة مكانه نحو (يكتب اكتبْ، يُكرم أكرمْ)[2]. وفصلوا في ذلك.

ثم زاد العرب على الفعل الثلاثي حرفاً وحرفين وثلاثة نحو (أكرمَ، واجتمع، واستغفر)[3]، ثم اشتقوا من الفعل الماضي المزيد فيه اسم الحدث فقالوا: (إكرام، واجتماع، واستغفار)[4].

---

(1) المرجع السابق، 1-162-164.

(2) انظر الجامع 210/1.

(3) المرجع السابق 226/1-230.

(4) المرجع نفسه، 165/1.

ولما كان اسم الحدث الثلاثي قد سمي بالمصدر؛ لأنه قد صدر عنه الفعل الثلاثي المجرد، فقد تجاوز النحاة في المصطلح فسموا أسماء الأحداث للفعل الثلاثي المزيد بالمصادر أيضاً، مع كون أن أسماء الأحداث المزيدة مشتقة من أفعالها المزيدة، وليست الأفعال الثلاثية المزيدة هي الصادرة عن أسماء أحداثها، ولذلك قالوا: "مصادر الثلاثي المزيد فيه ... مبنية على الفعل الماضي منها فهي مشتقة منه"[1].

وكذلك تجاوز النحاة بمصطلح (المصدر) فسموا اسم الحدث الدال على المرة، واسم الحدث الدال على النوع واسم الحدث الميمي نحو (جَلْسة وجِلْسة ومَنْصَر) بالمصادر أيضاً.

ثم اشتق العرب من الفعل الماضي سائر المشتقات من اسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة، واسما الزمان والمكان واسم الآلة، واسم المصدر نحو تكلم كلاماً.

القسم الثاني: الفعل الماضي الرباعي المجرد

الفعل الماضي الرباعي المجرد كلمة تدل على معنى في أصل الوضع، وهو على وزن (فَعْلَل) نحو (دَحْرج)، ثم اشتقت العرب منه اسم الحدث فقالوا: (دَحْرجة)، ثم تجاوز النحاة في مصطلح (المصدر) فأطلقوه على اسم الحدث للفعل الرباعي فقالوا: مصدر الفعل الرباعي، مع أن الأصل أن اسم الحدث للفعل الرباعي هو المشتق من فعله، وليس الفعل الماضي الرباعي المجرد هو الصادر عن اسم حدثه، وفصلوا في ذلك في كتب الصرف.

القسم الثالث: اسم العين الثلاثي والرباعي والخماسي

اسم العين: هو ما له قيام بذاته، وهو ثلاثة أنواع:

أ. اسم العين الثلاثي

وله أحد عشر وزناً فيما يلي أمثلتها: شَمْسٌ، فَرَسٌ، كَبِدٌ، رَجُلٌ، عِجْل، عِنَب، إِبِلٌ، قُفْلٌ، صُرَدٌ (اسم طائر)، عُنُقٌ، دُئِلٌ (اسم قبيلة).

---

[1] المرجع نفسه، 5/2.

وقد يزاد فيه بحرف نحو (سلاح)[1].

ب. اسم العين الرباعي المجرد

له ستة أوزان، وفيما يلي أمثلتها:

(جَعْفَرٌ) وهو النهر الصغير، و(زِبْرِجٌ) وهو الزينة، و(دِرْهَمٌ)، و(بُرْثُنٌ)، و(فِطَحْلٌ) وهو الزمان الذي كان قبل خلق الناس[2]. و(جُخْدَبٌ) وهو ذكر الجراد.

ويزاد فيه بحرف نحو (عصفور)[3].

ج. اسم العين الخماسي

له ثلاثة أوزان، وفي ما يلي أمثلتها:

(سَفَرْجَلٌ) و(حُزَعْبَلٌ) والباطل، و(زِنْجَفْرٌ) اسم معدن.

ويزاد فيه بحرف نحو (قَبَعْثَرَى) وهو الجمل العظيم، وهي على وزن (سَفَرْجل) الخماسي بحذف الألف.

وأما (خَنْدَريس) وهي الخمرة القديمة، و(سَلْسَبيل) وهي عين في الجنة، و(بَرْقَعِيد) وهي اسم بلد، و(دَرْدَبيس) علم للداهية، فمزيدٌ فيها الياء، ولم يسمع لها اسم خماسي على وزن (فَعْلَلِلٌ).

وأما (غَضْرَفوط) وهو اسم دويبة بيضاء، فمزيد فيه الواو. ولم يسمع لها اسم خماسي على وزن (فَعْلَلُلٌ).

واسم العين جامدٌ على صورته لم يصدر عنه الفعل الماضي كما صدر عن اسم الحدث الثلاثي، وإن اشتقت منه العرب فقليل نحو: (أورقت الأشجار، وأسبعت الأرض، وعَقْرَبتُ الصَدْغَ، وفَلْفَلْتُ الطعام، ونَرْجسْتُ الدواء)[4].

---

[1] الجامع 8/2، شذ العرف ص 65.

[2] انظر الأوليات، ص 74.

[3] الجامع 7/2.

[4] شذا العَرْف، ص 68.

القسم الرابع: الصفة الرباعية والخماسية

أ. النوع الأول: الصفة الرباعية المجردة

ولها خمسة أوزان وفيما يلي أمثلها:

(شَهْرَبٌ) وهو الشيخ الكبير، و(خِرْمِسٌ) وهو الليل المظلم (وهِبْلَعٌ) وهو الأكول، و(جُرْشُعٌ وجُرْشَعٌ) وهو العظيم من الجمال والخيل، و(سِبَطْرٌ) وهو السهم الماضي.

ب. النوع الثاني: الصفة الخماسية المجردة

ولها أربعة أوزان، وفيما يلي أمثلتها:

(شَمَرْدلٌ) وهو الطويل، و(حَجْمَرَشٌ) وهي العجوز الكبيرة و(قُذَعْمِلٌ) وهو الضخم من الإبل، و(جِرْدَحْلٌ) وهو الضخم من الإبل.

أما الصفة الثلاثية المجردة فهي مشتقة من فعلها الثلاثي، ولها عشرة أوزان، وفيما يلي أمثلتها:

سَهْلٌ، بَطَلٌ، حَذِرٌ، يَقُظٌ (بضم القاف وكسرها)، وزِيَمٌ (متفرق)، بِلِزٌ (ضخمة)، حُلْوٌ، حُطَمٌ، نِكْسٌ، جُنُبٌ [1].

---

[1] الجامع، 9/2، شذا العرف ص 65.

الأصل الثامن
معرفة تاريخ النحو

وفيه ثمانية مباحث

المبحث الأول: منشأ مصطلح النحو ومَنْ هو النحويُّ؟

ذكر الزجاجي أن السبب في تسمية هذا النوع من العلم نحواً أنه لما فشا اللحن وكثر وقبح، أمر زياد بن أبيه أبا الأسود أن يصنع ما يصلح ذلك، فوضع أبو الأسود "كتاباً فيه جمل العربية، ثم قال لهم (أي لتلاميذه) انحوا هذا النحو أي اقصدوه، والنحو القصد، فسمي لذلك نحواً"[1].

قلت: وتسمية هذا العلم بكلمة جاءت في عروض كلام أبي الأسود أمر بعيد، وتحقيق هذه الجملة الواردة على لسان الدؤلي أنها منحولة، القصد منها تفسير تسمية النحو نحواً، على أن الذي يصح من أمر زياد وأبي الأسود أن زياداً لما كان والياً على العراق أمر أبا الأسود أن يصنع شيئاً يحفظ كتاب الله من اللحن فوضع النقاط الشكلات على ما سيأتي إن شاء الله.

وقيل: إن التسمية جاءت من قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه عندما عرض على أبي الأسود ما استخرجه من أسس هذا العلم، وقال له: "انحُ هذا النحو"، أو من قوله حين عرض عليه أبو الأسود ما اهتدى إليه فقال: "ما أحسن هذا النحو الذي نحوته"[2].

قلت: كل ما ينسب إلى علي رضي الله عنه من أمر أول النحو منحول عليه لا يصح منه شيء، إنما كان أمر أول النحو إلى أبي الأسود بدعوة من زياد بن أبيه، فلما رأت الشعوبية المتشايعة أول هذا العلم إلى رجل من بني أمية حولوا الرواية وجعلوها بين أبي الأسود وعلي رضي الله عنه، سنفصل هذه المسألة عما قريب إن شاء الله.

---

[1] الإيضاح، ص 89.

[2] مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله بن أحمد الخثران، ص 64.

واختلاف الرواية المنحولة على علي رضي الله عنه في تعيين ما قاله دليل على الوضع في الرواية، فإن القول الأول (انح هذا النحو) أمر، والثاني (ما أحسن هذا النحو الذي نحوته) تعجب. ثم إن تسمية هذا العلم بكلمة جاءت في عروض الكلام أمر بعيد.

وذهب الحلواني إلى أن سبب التسمية هو أن المؤدبين والمقرئين كانوا يستخدمون كلمة (نحو) ليدلوا بها على الطريقة العربية في عبارة ما، كأن يقول بعضهم لبعض: إن العرب تنحو في هذا كذا، أو نحو العرب في هذا كذا، أو أن يسأل سائل: كيف تنحو العرب في هذا... والذي يؤيد هذا أن استعمال كلمة (نحو) بمعنى مثل ترجع إلى عصر ابن أبي اسحق الحضرمي وهو من أخذ النحو عن تلاميذ أبي الأسود فقد نقل عنه أبو عبيدة عن يونس بن حبيب أنه قال: (ويزيدون في أوساط (فَعَلَ): افتعل وانفعل واستفعل ونحو هذا)[1]. وقد كثر فيما بعد في كتب خالفيه فأدى هذا إلى انتقال اللفظ من معناه اللغوي المعجمي إلى معنى اصطلاحي جديد هو أن يصير عَلَمَاً على هذا الضرب من علوم العربية"[2].

قلت: نسبة مصطلح النحو إلى المقرئين والمؤدبين بعيد، ذلك أن المقرئين هم الجماعة التي اشتغلت بإتقان كتاب الله تعالى وكانت طريقتهم في ذلك السماع والتلقي. أما المؤدبون فقوم اشتغلوا بتأديب أبناء الخلفاء والأمراء بتعليمهم آيةً أو حديثاً أو بيتاً من شعر.

أما مصطلح النحو فخاصٌّ بالجماعة التي اشتغلت باستخراج قواعد العربية، والنحو في اللغة هو الطريق والجهة، ومنشأ المصطلح أنه نشأ بعدما تفرق العلماء في توجيه وجوه الإعراب، فصار كلٌ منهم يذهب في نحو أي طريق وجهة في شرح الوجه الإعرابي الذي يراه، فمن ذلك قيل: هذا نحو فلان وذلك نحو فلان أي طريق فلان وجهته التي ذهب إليها.

---

[1] أرجع الحلواني إلى كتاب، مجاز القرآن 316/1.

[2] المفصل في تاريخ النحو العربي قبل سيبويه، محمد خير الحلواني 16/1.

ثم غلب على وجوه الخلاف تلك اسم (علم النحو) وكان القياس أن يسمى (علم الأنحاء) لأنها أنحاء مختلفة لا نحو واحد أي طرق لا طريق واحد، وإنما غلبت صيغة المفرد؛ لأن صيغة الجمع تفيد العلم بوجود وجوه مختلفة نحا إليها العلماء لكنها لا تفيد أي نحو من تلك الأنحاء الذي يجب أن يسلك ويعمل به، أما صيغة المفرد فتفيد العلم بوجود وجهٍ واحد، وهذا الوجه الذي نحا إليه العلماء هو الذي يجب أن يسلك ويعمل به.

ولما كانت هذه التسمية لم تكن إلا بعد الخلاف بين العلماء فإن ذلك دليل على أن هذا المصطلح لم يتداول إلا في أواخر القرن الثاني الهجري إذ كان أوج الخلاف بين البصرة والكوفة.

ومن ثَمَّ فالنحوي عند التحقيق هو كل من نحا نحوًا لم يسبق إليه أي سلك طريقاً جديداً في شرح جملة من جمل العربية حتى صار هذا النحو أو الطريق والمذهب يعرف باسمه، فيقال: هذا نحو الخليل، وهذا نحو الكسائي، وهذا نحو الفراء، وهذا نحو الأخفش، وهكذا.

قال ابن السكيت: "نحا الشيء ينحاه وينحوه إذا حرّفه، ومنه سمي النحوي لأنه يُحَرِّف الكلام إلى وجوه الإعراب"[1].

قلت: ومعنى قوله: (نحا الشيء) أي جعله في ناحية، ومعنى قوله (حَرّفه) أي جعل الشيء في حَرْف وهو الطرف والجانب، ومعنى قوله: (ومنه سمي النحوي لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب) أي لأنه يجعل الكلام حروفاً أي أطرافاً، وكل حرف أي طرف يتجه إلى وجه من وجوه الإعراب.

قلت: ولو جعل ابن السكيت كلمته بصيغة الجمع أي لو قال: (ومنه سمي النحويون لأنهم يحرفون الكلام إلى وجوه الإعراب) لكان أحسن.

---

[1] لسان العرب: نحا.

المبحث الثاني: ذكر أطوار إصلاح اللحن

قلت: أصلح العرب اللحن بثلاثة طرق:

الطور الأول: تلقين الصواب

وهو أن يُلَقَّنَ اللاحنُ الصوابَ ليرجع إليه، وقد عملت العرب بهذه الطريقة في الجاهلية والإسلام، فمن ذلك في الجاهلية أن النابغة أقوى "فما تجاسر أحد أن يقول له فأتوه بقينة فغنت....

سقط النصيف ولم ترد إسقاطه فتناولته واتقتنا باليدِ

بمخضبٍ رخص كأن بنانه عَنَمٌ يكاد من اللطافة يعقدُ

فمدت القينة صوتها (باليد) فصارت الكسرة ياء، ومدت (يعقدُ) فصارت الضمة واواً، فانتبه ولم يعد إلى الإقواء، وغير قوله: (يكاد من اللطافة يعقد) وجعله (عَنَمُ على أغصانه لم يعقدِ). وقال دخلت يثرب وفي شعري بعض العاهة فخرجت منها وأنا أشعر الناس"[1].

ومن ذلك في الإسلام ما حكاه ابن أبي مليكة قال: "قدم أعرابي في زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال من يقرئني مما أنزل على محمد ع؟ قال: فأقرأه رجل (براءة) فقال: (أن الله بريءٌ من المشركين ورسولهِ) بالجر، فقال الأعرابي: أو قد برئ الله من رسوله؟ فإن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه، فبلغ عمر مقالة الأعرابي، فقال: يا أعرابي أتبرأ من رسول الله ع؟ فقال: يا أمير المؤمنين، إني قدمتُ المدينة ولا علم لي بالقرآن، فسألت من يقرئني، فأقرأني هذا سورة براءة فقال: (أن الله بريء من المشركين ورسوله)، فقلت: أوقد برئ الله من رسوله، إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه، فقال عمر: ليس هكذا يا أعرابي، قال: فكيف هي يا أمير المؤمنين؟ قال:(أَنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِّنَ

---

[1] شرح المعلقات العشر: الشنقيطي، ص 52.

الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) فقال الأعرابي: وأنا والله أبرأ مما برئ الله ورسوله منه، فأمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه ألا يُقرئ الناس إلا عالم باللغة..."[1].

قلت: وهذه الطريق من أحسن الطرق في التعليم، ولذلك كانت هي المعتدُّ بها في القرآن الكريم، إذ لا يؤخذ كتاب الله إلا بالتلقي والسماع من متقنٍ.

وأما المأخذ على هذه الطريقة فهو أن الضبط بها مقصور على المنطوق دون الكتابة، وأنها توجب وجود متقنٍ يُلقن اللاحن الصواب، أي إن المتكلم لا يستطيع وحده أن يضبط كلامه إن لحن.

الطور الثاني: الضبط بالشَّكَلات

مر ضبط القرآن الكريم بمراحل فأولها أنه كتب في عهد رسول الله ε، ثم جمع في مصحف واحد في عهد خليفة رسول الله ε أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ثم نسخ نسخاً في عهد أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه وفرقها في الأمصار.

حتى إذا كان زمن زياد بن أبيه (ت 53هـ) بعث إلى أبي الأسود (ت 69هـ): "وقال له: اعمل شيئاً تكون فيه إماماً ينتفع الناس به، وتعرب به كتاب الله.... فقال: أنا أفعل ما أمر به الأمير، فَلْيُبْغي كاتباً لقناً يفعل ما أقول، فأُتي بكاتب من عبد القيس فلم يرضه، فأتي بآخر، فقال له أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانْقُطْ نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، فإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت شيئاً من ذلك غُنَّة فاجعل مكان النقطة نقطتين"[2].

وقد زاد الخليل عدد الشكلات وحسَّنَ صورها كما ذكرت لك ذلك في مبحث أصل الشكلات، وهو المبحث السادس من الأصل الأول.

ثم دعا الحجاج (ت 96هـ) نصر بن عاصم الليثي (ت 89هـ) إلى صنع شيءٍ يسهل القراءة فكان أن ابتكر نقاط الإعجام.

---

[1] تفسير القرطبي/ 24/1.

[2] مراحل تطور الدرس النحوي: الخثران، ص 37، وأرجع إلى أخبار النحويين ص 34 والفهرست ص 60، وإنباء الرواة 40/1.

والمأخذ على هذه الطريقة أنه لا يضبط بها إلا النص المكتوب دون المنطوق والمسموع، وهي على ضدٍ من الطريقة الأولى.

الطور الثالث: الضبط بالعلل وهي القواعد

قال ابن السراج في الأصول: "اعتلالات النحويين ضربان: ضربٌ منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وكل مفعول منصوب"[(1)].

وقال ابن جني في الخصائص: "لا شك أن العرب قد أرادت من العلل والأعراض ما نسبناه ألا ترى إلى إطراد رفع الفاعل، ونصب المفعول، والجر بحروفه والنصب بحروفه، والجزم بحروفه، وغير ذلك من التثنية والجمع والإضافة والنسب والتحقير وما يطول شرحه، فهلا يحسن بذي لب أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع، وتواردٌ اتجه"[(2)].

قلت: وإنما سمى النحاة المعاني السياقية والمحالَّ السياقية عللاً بسبب طريقة ضبطهم؛ ذلك أنهم ضبطوا نحو قولنا: (أخذ الغلامُ العلمَ في المسجد). على الصورة الآتية:

- الغلامُ: اسم مرفوع الهواء لأنه فاعل.
- العلمَ: اسم منصوب الهواء لأنه مفعول به.
- المسجدِ: اسم مجرور الهواء لأنه حل بعد (في).

فكانت طريقة ضبطهم تجعل المعنى السياقي وهو الفاعل بمنزلة علة رفع المتكلم للهواء. والمفعول به بمنزلة علة نصب المتكلم للهواء. وكان المحل السياقي وهو حلول الاسم بعد (في) بمنزلة علة جر المتكلم للهواء.

وميزة هذه الطريقة أن المتكلم يستطيع وحده أن يضبط كلامه بعد تعلمها؛ فهو لا يحتاج متقناً إلى جواره ليلقنه الصواب كما في الطريقة الأولى، ثم إن المتكلم يستطيع وحده أن يضبط بها النص المكتوب أيضاً، فأنت ترى أن جل كتابات القدماء والمعاصرين

---

(1) الاقتراح: السيوطي، ص 73، انظر: الأصل الخامس: معرفة المنهج ونظريات تفسير حالات الهواء.

(2) الاقتراح: 70-71.

عُطْلٌ من الشكلات، ومع ذلك فإن المتقن لهذه الطريقة يستطيع أن يضبط تلك النصوص المكتوبة.

المبحث الثالث: ذكر أول من استخرج القواعد

أول من استخرج القواعد أبو الأسود الدؤلي إذ ذكر كلاماً في الفاعل والمفعول ولم يزد عليه، وكل ما زِيدَ على ذلك منحولٌ لا يصح منه شيء، وكل ما ينسب إلى علي رضي الله عنه من الكلام في بعض أبواب النحو منحولٌ أيضاً لا يصح منه شيء، وسيأتي تفصيل ذلك في المبحثين الخامس والسادس إن شاء الله.

قال أبو المكارم: "وقد قرر ابن النديم أنه رأى بعينه هذه التعليقة[1]: (وهي أوراق أحسبها من ورق الصين ترجمتها: هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الأسود رحمه الله بخط يحيى بن يعمر) ويحيى بن يعمر واحد من تلاميذ أبي الأسود الذين أخذوا منه أفكاره الرائدة ثم زادوا عليها... ومما يؤكد هذا النص أن ابن النديم يصرح بأن هذه الأوراق الأربعة (كلام في الفاعل والمفعول)، وذلك يعني أن ما تتضمنه هذه الأوراق مجرد تعليقات عامة[2] حول الفاعل والمفعول ... ونص ابن النديم السابق يلقي ضوءاً قوياً على صورة النحو الأولى: على الظواهر التي عالجها، والقضايا التي أثيرت فيه، وما عسى أن يكون قد وضع لها من قواعد.

ذلك أن كثيراً من المؤرخين قد نسبوا إلى عصر أبي الأسود كثيراً من التعريفات والتقسيمات والأبواب في النحو، سواءٌ كان هو صاحبها، أو أخذها من علي بن أبي طالب؛ فهو يقسم الكلام إلى أسماء وأفعال وحروف، ويضع لكل منها تعريفاً، ويضرب له الأمثلة، ويضع أبواباً في النحو عديدة منها: باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف،

---

[1] التعليقة: وثيقة من أربع أوراق رآها ابن النديم: "ورأيت ما يدل على أن النحو عن أبي الأسود ما هذه حكايته، وهي أربعة أوراق – أحسبها من ورق الصين– وترجمتها: هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الأسود رحمة الله عليه، بخط يحيى بن يعمر..." تاريخ النحو العربي ص 28، وأرجع إلى الفهرست 60–61.

[2] أرجع أبو المكارم إلى: دراسات في حضارة الإسلام 299–300.

وأدوات الرفع والنصب والجر والجزم والنعت والاستفهام، بل في بعض كلام المؤرخين ما يفهم منه أنه قد وضع أبواب النحو كله... ونحن نرفض هذا كله... لأنه ضد منطق التطور الطبيعي فليس معقولاً أن ينبثق فجأة علم يتصل باللغة متكامل المنهج محدد الظواهر والأبعاد دون سابق معاناة في تحديد ظواهره وبلورة أبعاد قضاياه ..."[1].

ويعلق الأفغاني على ما يذكره ابن الأنباري من "أن أبا الأسود وضع أبواب: العطف والنعت والتعجب والاستفهام، إلى أن وصل إلى باب إن وأخواتها ما خلا (لكن)، فلما عرضها على علي أمره بضم (لكن) إليها، وكلما وضع باباً من أبواب النحو عرضه عليه". يعلق الأفغاني على ذلك قائلاً: "ولست أدري هل أبقت أمور الخلافة والحروب والفتن لعلي وقتاً يفرغ منه للتأليف في العلوم وتنقيحها واختراعها! ولعل الأستاذ أحمد أمين لم يكن بعيداً من الصواب حين (قال):

وكل هذا حديث خرافة فطبيعة زمن علي وأبي الأسود تأبى هذه التعاريف وهذه التقاسيم، والعلم الذي ورد إلينا من هذا العصر ... ليس فيه تعريف ولا تقسيم، وإنما هو تفسير آية أو جمع لأحاديث ليس فيها ترتيب ولا تبويب ... وأخشى أن يكون ذلك من وضع الشيعة الذي أرادوا أن ينسبوا كل شيء إلى علي وأتباعه"[2].

ثم يتابع الأفغاني قائلاً: "لكنني أقف عند قولة المبرد (قرأت أوراقاً من كتابي عيسى بن عمر فكان كالإشارة إلى الأصول)، أقول (والقول للأفغاني): إذا كانت كتب الطبقة الثالثة هذه كالإشارة إلى الأصول فما حال نحو أبي الأسود! (توفي أبو الأسود سنة 67هـ، وعيسى بن عمر سنة 149هـ)"[3].

قلت: ومجمل الأمر أن أبا الأسود صنع أمرين:

---

(1) تاريخ النحو العربي: علي أبو المكارم، ص 70-72.

(2) من تاريخ النحو: سعيد الأفغاني، ص 29-30، هامش 2، وأرجع إلى ضحى الإسلام، 285/2.

(3) من تاريخ النحو: سعيد الأفغاني، ص 30، هامش 2.

الأول: ابتكار أربع شكلات، وكانت نقطاً، وإنما فعل ذلك لما دعاه زياد بن أبيه (ت 53هـ) والي العراق لمعاوية رضي الله عنه، إذ دعاه زياد إلى أن يصنع شيئاً يحفظ كتاب الله من اللحن.

الثاني: أنه لفت (نظره في أثناء قيامه بضبط المصحف)[1] معنيان سياقيان هما الفاعل والمفعول.

المبحث الرابع: تسلسل العلماء بعد أبي الأسود

قال الأفغاني: "وما أقرب رواية أبي الفرج من الواقع والاعتدال حين سلسل لنا الخطوات في عبارة فيها كثير من الاقتصاد قال راوياً عن المدائني: أمر زياد أبا الأسود الدؤلي أن ينقط المصاحف فنقطها، ورسم من النحو رسوماً، ثم جاء بعده ميمون الأقران فزاد عليه في حدود العربية، ثم زاد فيها بعده عَنْبَسَةُ بن مَعْدان المَهْرِيّ، ثم جاء عبد الله بن أبي أسحق الحضرمي وأبو عمرو بن العلاء فزادا فيه، ثم جاء الخليل بن أحمد الأزدي وكان صليبة فَلَحَّب الطريق[2]، ونجم علي بن حمزة الكسائي مولى بني كاهل من أسد فرسم للكوفيين رسوماً هم الآن يعملون عليها"[3].

ثم تابع الأفغاني فقال: "وللزبيدي الأندلسي المتوفى سنة 379هـ، رواية مفيدة يسلسل فيها الخطوات الأولى في كتابه طبقات النحويين واللغويين ص 215، قال: ... كان بدء ما وضع أبو الأسود ... باب الفاعل والمفعول لم يزد عليه ... فزاد في ذلك الكتاب رجل من بني ليث أبواباً، ثم نظر فإذا في كلام العرب ما لا يدخل فيه فأقصر عنه، فلما كان عيسى بن عمر قال: أرى أن أضع الكتاب على الأكثر وأسمي الأخرى لغات، فهو أول من بلغ غايته في كتاب النحو"[4].

---

[1] تاريخ النحو العربي، علي أبو المكارم، ص 70.

[2] صليبة: شديداً قوياً، لَحَّبَ الطريق: أوضحه وبَيَّنه. (المعجم الوسيط).

[3] من تاريخ النحو: سعيد الأفغاني، ص 28، هامش 3، قلت: في النص الذي أورده الأفغاني نقص، وتمام النص في الأغاني، 298/12 في فصل (أخبار أبي الأسود الدؤلي ونسبه).

[4] من تاريخ النحو: سعيد الأفغاني، ص 28، هامش 3.

قلت: النص الأول أضبط في تسلسل العلماء، والنص الثاني فيه لَمْحةٌ تاريخيةٌ تنطق بالحق، يعرفها كل من بدأ شيئاً جديداً لم يسبق إليه، فإنك تراه يكتب شيئاً فيظن أنه قد أحاط بالأمر حتى إذا أعاد النظر فيه بدا له أنه تخرج عما قرر أشياء، فهو إما أن يبلغ الجَهْدُ منه فيقصر عن ذلك ويدع ما في يده، وإما أن يصر على بذل الجُهْد في استخلاص الحل لما هو فيه، فلا يزال في تلك المشقة حتى يُفَرِّج الله له فُرْجةً يتبين فيها الحل، وقد رأينا عيسى بن عمر يقول عن تلك المعضلة التي عرضت له، وهي عدم دخول كلام العرب جميعاً في تلك الأصول المقررة، رأيناه يقول وقد انفرج له الحل: "أرى أن أضع الكتاب على الأكثر وأسمي الأخرى لغات" بينما رأينا الرجل الليثي يقصر عن التكملة ويدع ما في يده.

<u>المبحث الخامس: معنى (كان الحضرمي أول من بعج النحو ومد القياس والعلل)</u>

قال أبو المكارم: "وكان أكثر علماء هذا الجيل تأثيراً في هذا المجال عبد الله بن أبي اسحق إذ **(**كان أول من بعج النحو ومد القياس والعلل**)**[1]"[2].

ثم شرح أبو المكارم معنى القياس فقال: "قال الفرزدق في قصيدة يمدح فيها يزيد بن عبد الملك:

مستقبلين شمال الشام تضربنا ... بحاصبٍ كنديفِ القطنِ منثورِ

على عمائمنا تلقي وأرحلُنا ... على زواحف تزجى مُخُّها ريرُ

فاعترض عليه عبد الله بن أبي اسحق قائلاً: "أسأت، إنما هي (ريرٌ) وكذلك قياس النحو في هذا الموضوع"، فابن أبي اسحق يستخدم هنا لفظ القياس، ولكنه لا يعني به إلحاق نص بنص آخر، وإنما يقصد به ضرورة الخضوع لما يطرد من قواعد النحو"[3].

---

[1] أرجع أبو المكارم إلى طبقات فحول الشعراء، 14، إنباه الرواة، 105/2.

[2] تاريخ النحو العربي: علي أبو المكارم، ص 91.

[3] تاريخ النحو العربي، ص 93.

وقال الحلواني: "وإنما أراد من القياس (القاعدة النحوية) ليس غير، أي إن الحضرمي يمد حكم القاعدة ويجعله مطروداً، وكان أكثر استنباطاً للقواعد من أبي عمرو[1]... ونسب ابن سلام القياس إلى أبي الأسود نفسه قال: "وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي)... فأبو الأسود الدؤلي (وضع) القياس، والحضرمي وأبو عمرو (جرداه)، ولكن أحدهما كان أكثر تجريداً له من صاحبه، فالوضع يعني الابتداء، أما التجريد فهو الاستنباط الذي يأتي في مرحلة متأخرة عن الوضع"[2].

وعقب الخثران على وصف الحضرمي بأنه أول من بعج النحو ومد القياس، فقال: "وليس معنى ذلك أن عبد الله بن أبي اسحق قد توصل إلى قوانين كثيرة؛ لأن ذلك لم يحدث إلا في العصور التالية، عند الخليل بن أحمد الفراهيدي، وتلميذه سيبويه وغيرهما، وإنما له الفضل الأول في وضع البذور الأولى لهذا المبدأ، ومما يدل على ذلك ما حكاه ابن سلام الجمحي حيث قال: "سمعت أبي يسأل يونس بن حبيب عن ابن أبي اسحق وعلمه فقال: هو والنحو سواء، أي هو الغاية، قال: فأين علمه من علم الناس اليوم؟ قال: لو كان في الناس اليوم أحد لا يعلم إلا علمه يومئذٍ لضُحك منه، ولو كان فيهم من له ذهنه ونفاذه، ونظر نظره لكان أعلم الناس"[3].

---

[1] قال ابن سلام "كان ابن أبي اسحق أشد تجريداً للقياس، وكان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها" المفصل في تاريخ النحو العربي، ص 145/144، وأرجع إلى طبقات فحول الشعراء، 14/1.

[2] المفصل في تاريخ النحو العربي قبل سيبويه: محمد خير الحلواني، ج146/1.

[3] مراحل تطور الدرس النحوي: عبد الله بن حمد الخثران، ص 78، وأرجع إلى طبقات فحول الشعراء 14/1–15، وطبقات النحويين واللغويين، 31–32.

المبحث السادس: التمييز بين القول المنحول والقول المحرف والقول الصحيح

قلت: القول المنحول هو القول المكذوب الذي لا يصح، والقول المحرف: هو ما كان أصله صحيحاً غير أن في روايته تغييراً.

ومن الأخبار المنحولة التي لا تصح، ما زعم على أبي الأسود أنه قال: "دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه فرأيته مطرقاً مفكراً، فقلت: فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ قال: إني سمعت ببلدكم هذا لحناً فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية، فقلت: إن فعلت هذا أحييتنا وبقيت فينا هذه اللغة، ثم أتيته بعد ثلاث فألقى إلي صحيفة فيها: بسم الله الرحمن الرحيم، الكلمة اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل، ثم قال: تتبعه وزد فيه ما وقع لك، واعلم يا أبا الأسود أن الأشياء ثلاثة: ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر (قلت: كأنه يريد الضمير المستتر)، وإنما يتفاضل العلماء في ما ليس بظاهر ولا مضمر، قال أبو الأسود: فجمعت منه أشياء وعرضتها عليه، فكان من ذلك حروف النصب، فذكرت منها: إنَّ وأنَّ وليت ولعل وكأن، ولم أذكر لكنّ، فقال لي: لم تركتها؟ فقلت: لم أحسبها منها. فقال: بل هي منها فزدها فيها"[1].

قلت: والوضع في النص ظاهر قد تكلم فيه النقاد من قبل وبينوا أن عصر أبي الأسود ليس عصر تقسيمات وتعريفات. ومما يدل على الوضع في النص قول الناحل على علي رضي الله عنه: "أردت أن أضع كتاباً في أصول العربية". فإن العبارة واسعة جداً، فالحديث عن كتاب وأصول في ذلك العصر المبكر حديث خرافة.

ومما يدل على الوضع قول الناحل على علي رضي الله عنه: "واعلم يا أبا الأسود أن الأشياء ثلاثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولامضمر" فإن خروج هذا النص عن

---

[1] تاريخ النحو العربي: علي أبو المكارم، ص 25، وأرجع إلى أمال الزجاج 238، الأشباه والنظار 7/1، وتاريخ الخلفاء 811، ومعجم الأدباء 14/49-50.

أن يكون في الصحيفة المزعومة غير مسوغ إلا أن يكون الناحل خطر بباله الزيادة فلما أفلت أمر الصحيفة رأى أن يجعل الزيادة بصيغة الإخبار.

ومما يدل على الوضع قول الناحل على علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "وإنما يتفاضل العلماء ..."، قلت: وذكر (العلماء) هنا منكر، فأي علماء في جلسة هي الجلسة الأولى في اختراع علم النحو.

ومما يدل على الوضع ورود مصطلح (حروف النصب) في الكلام المزعوم على أبي الأسود، إذ المفترض أن هذا النص يرجع إلى ما بين سنتي (36–40هـ)، وهي مدة خلافة الإمام علي رضي الله عنه، بينما لم يبتكر مصطلح (النصب)، وهو نصب الهواء إلى أعلى الحلق إلا في منتصف القرن الثاني الهجري أي بعد مئة عام من زمن أبي الأسود، ذلك أن مبتكر المصطلح هو الخليل بن أحمد الفراهيدي.

ومن الكلام المنحول ما زعم على علي رضي الله عنه أنه قال لأبي الأسود: "اجعل للناس حروفاً، وأشار إلى الرفع والنصب والجر"[1].

قلت: القادح في صحة هذا الزعم ورود مصطلحات ابتكرها الخليل بعد مئة عام من تاريخ النص المفترض.

ومن الأقوال المحرفة التي يصح بعضها ولا تصح كلها، ما روي عن الحضرمي والفرزدق لما قال الفرزدق:

وعَضُّ زمان يا ابن مروان لم يدع ... من المال إلا مُسْحَتاً أو مَجَلّفُ

سأله عبد الله بن أبي اسحق: بما رفعت (مُجَلَّفُ) فقال الفرزدق: بما يسوؤك وينوؤك، وقد قيل إنه قال له: عليَّ أن أقول، وعليكم أن تحتجوا"[2].

---

[1] تاريخ النحو العربي: علي أبو المكارم، ص 25، وأرجع إلى (مراتب النحويين).

[2] مراحل تطور الدرس النحوي: عبد الله بن حمد الخثران 79، وأرجع إلى الشعر والشعراء ص 89، (المُجَلَّفُ من الغنم: المسلوخ أُخرج بطنه، والمسحت: ما ذهب شحمه).

قلت: اعتراض الحضرمي على الفرزدق ثابت، غير أن ورود كلمة (بما رفعت) دليل على التحريف، وكان المعهود أن يقول له: لحنت أو أسأت، وقد قال له ذلك في مقام آخر إذ قال له: "أسأت إنما هي (رِيرُ) وكذلك قياس النحو".

ومن ذلك أيضاً الخبر المروي عن يحيى بن يعمر والحجاج: "فقد سأل الحجاج يحيى: أتجدني ألحن ....، قال (أي يحيى): قرأت [قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم) (سورة التوبة: 24). فرفعت (أحب) وهو منصوب"[1].

قلت: فالقول المنسوب إلى يحيى وهو (فرفعت (أحب) وهو منصوب) لا يصح، وإنما يصح أن يحيى أصلح للحجاج لحنه بطريقة تلقين الصواب من غير أن يذكر الرفع والنصب، فلما روى الراوي الخبر بعد ذلك بحينٍ استخدم مصطلحات الخليل.

ومجمل الحال أن كل نص في أوليات النحو ترد فيه مصطلحات الخليل فهو نص منحول لا يصح، أو محرف يصح بعضه قد غُيّرت بعض عبارته.

ومن الأخبار الصحيحة ما روي: "أن الفرزدق حضر مجلس عبد الله بن أبي إسحق فقال له: كيف تنشد هذا البيت؟

وعينـــانِ قـــال الله كُونـــا فَكَانَتـــا فَعُـولانِ بالألبـابِ مـا تفعـل الخَمْـرُ

فأنشده الفرزدق هكذا (فعولان)، فقال ابن أبي إسحق: ما كان عليك لو قلت: (فعولين). فقال الفرزدق: لو شئت أن أسبح لسبّحتُ، ونهض، فلم يعرف أحد في المجلس قوله (لو شئت أن أسبح لسبحتُ). فقال عبد الله بن أبي إسحق: لو قال (فعولين) لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما، ولكنه أراد أنهما تفعلان ما تفعل الخمر"[2].

قلت: ألا ترى كيف قال الحضرمي: (ما كان عليك لو قلت فعولين) ولم يقل ما كان عليك لو نصبت فعولين).

---

[1] تاريخ النحو العربي: علي أبو المكارم ص 89، وأرجع إلى طبقات فحول الشعراء، ص 10.

[2] مراحل تطور الدرس النحوي: الخثران، ص 78، وأرجع إلى مجالس العلماء للزجاجي، المجلس، 38، ص 85، والخصائص 302/3.

ومما يصح أيضاً ما روي أن عبد الله بن أبي إسحق قال للفرزدق: (أسأت، إنما هي (ريزُ)، وكذلك قياس النحو في هذا الموضوع)[1].

قلت: ألا ترى أنه صوَّب له الخطأ بطريقة تلقين الصواب من غير أن يذكر مصطلحات الخليل لأنها لم تكن قد ابْتُكرت.

المبحث السابع: الدليل الدامغ

قلت لك في المبحث الأول وهو منشأ مصطلح النحو: إنما كان أمر أول النحو بين أبي الأسود وزياد بن أبيه فلما رأت الشعوبية المتشايعة أول هذا العلم إلى رجل من بني أمية حَوَّلوا الرواية، وجعلوها بين أبي الأسود وعلي رضي الله عنه.

وقد ذكرت لك في المبحث السابق طريقة التمييز بين ما يصح من الأخبار وما لا يصح، ثم إني هأنا أبسط لك الدليل الدامغ على بطلان ما ينسب لعلي رضي الله عنه في مسألة أول النحو.

قلت: وإنما كان علي رضي الله عنه أميراً للمؤمنين بين سنتي (36–40) هجرية، وكان في الكوفة، إذاً فكل ما ينسب لعلي رضي الله عنه مع أبي الأسود واقع في مدة خلافته.

ونحن نعلم أن ما ينسب لأمير المؤمنين علي رضي الله عنه، وما زاده أبو الأسود على زعم الزاعم إنما هو داخلٌ في أبواب النحو.

فينسب إلى علي رضي الله عنه تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف، ويعرفها جميعاً، ثم يقسم الأسماء إلى ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر، وينسب إليه وضع حروف نصب الأسماء، وينسب إلى أبي الأسود أبواب الفاعل، والمفعول والتعجب والمضاف، وأدوات الرفع والنصب والجر والجزم والنعت والاستفهام"[2].

وهذا المنسوب لعلي رضي الله عنه إنما هو طور ضبطت فيه اللغة بالقواعد كما ذكرت لك في المبحث الثاني من هذا الأصل، وهذه الطريقة . وهي استخدام القواعد . هي

---

(1) انظر المبحث الخامس من هذا الأصل.

(2) انظر المبحث الثالث من هذا الأصل.

أرقى أطوار إصلاح اللحن؛ لأن الإنسان يستطيع أن يضبط بها الكلام المسموع والكلام المنطوق والنص المكتوب أيضاً، وليس كذلك الطوران الآخران.

ولما كانت هذه الطريقة ترجع إلى ما بين عامي (36-40هـ) وهو زمن خلافة أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، فإن هذا يناقض ما صح عن أبي الأسود -بلا شك من أحد- من أنه هو من نقط المصحف نقاط الشكلات؛ لأننا نعلم أن الضبط بالشكلات دون الضبط بالقاعدة كما ذكرت في المبحث الثاني من هذا الأصل.

فإذا علمنا أن خبر الضبط بالشكلات، إنما كان بين أبي الأسود وزياد بن أبيه والي البصرة لمعاوية رضي الله عنه، وأن زياداً ما ولي البصرة إلا عام خمسة وأربعين من الهجرة (45هـ) وأنه توفي رحمه الله سنة (53هـ) فإن هذا يدل على أن خبر أبي الأسود مع زياد إنما كان بين عامي (45-53هـ) بينما كان خبر أبي الأسود مع علي رضي الله عنه بين عامي (36-40هـ).

قلت: فلو كان خبر أبي الأسود مع علي رضي الله عنه صحيحاً لكان ينبغي على أبي الأسود أن يجيب زياداً في الخبر الوارد بينهما، أن يجيبه بأنه قد فعل ذلك منذ سنوات، وأنه استطاع أن يضبط كتاب الله بتبيين أبواب النحو من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات. لكن ما جرى أن أبا الأسود استجاب لدعوة زيادٍ، فكان أن ابتكر طريقة الضبط بالشكلات وكانت الشكلات نقاطاً، وكانت الشكلات أربعة أنواع فحسب، وهذه الطريقة بالضبط دون طريقة الضبط بالقواعد المزعومة على أبي الأسود، وعلي رضي الله عنه.

فإذا قبلنا الخبر الوارد بين أبي الأسود وعلي رضي الله عنه، ثم كان لا مفر لنا من أن نقبل خبر زياد مع أبي الأسود إذ لم يشكك أحد بصحة نسبة نقاط الشكلات إلى أبي الأسود. قلت: إذا قبلنا بذلك، كان لا بد لنا أن نحكم بأن أبا الأسود قد ضبط القرآن الكريم بالطريقة الأرقى في زمن علي رضي الله عنه، ثم رجع إلى الطريقة الأدنى في زمن زياد بن أبيه، وهذا خلاف ما عليه منشأ العلوم من كونها تبدأ بالأدنى إلى الأرقى.

ثم كان لا بد لمن يُصِرُّ على صحة الخبر المروي بين أبي الأسود وعلي رضي الله عنه أن يفسر سبب عدم تبيين أبي الأسود لزيادٍ من أنه كان قد ابتكر قبل سنوات طريقة لا يُضبط بها كتابُ الله فحسب، بل كلامُ العرب أيضاً المسموعُ والمنطوقُ والمكتوب.

وخلاصة الأمر أن كل ما ينسب إلى أبي الأسود وعلي رضي الله عنه منحول لا يصح منه شيء، وأن أول ما ابتكره أبو الأسود كان نقاط الشكلات، ثم ارتقى فضبط الكلام بالقواعد، فكان أن استخرج قاعدتي الفاعل والمفعول ولم يزد على ذلك، ثم زاد العلماء من بعده كما سبق ذكره.

قلت: وإنما نَحَلَت تلك الرواياتِ التي تُرجع أول النحو إلى أبي الأسود وعلي رضي الله عنه الشعوبيةُ المتشايعةُ، ذلك أنهم لما رأوا أن النحو يرجع إلى رجل من بني أمية حَوَّلوا الرواية فجعلوها إلى علي رضي الله عنه وإنما سوّغ لهم ذلك أن أبا الأسود كان مع علي رضي الله فيما نشب بين علي ومعاوية رضي الله عنهما من خلاف.

واعلم أن من نَحَل على علي رضي الله عنه أنه قال: "الكلام اسم وفعل وحرف..." إنما كان قد نظر في كتاب سيبويه، فظنّ أن أول كتاب سيبويه هو أول باب ابتدع في النحو، وليس هذا صحيحاً، بل كان أول أبواب النحو باب الفاعل والمفعول، فلما كَتَبَ سيبويه كتابه بدأه بأقسام الكلام.

وكل من أَلَّف يعلم أن ترتيب الكتاب ليس دليلاً على أن أوله هو أول المفروغ منه، وأن آخره هو آخر المفروغ منه، فهذا كتابي، اعلم أنني قد فرغت من الأصل الرابع قبل الأول والثاني والثالث، بل فرغت منه قبل المقدمة على الأصول، ثم رأيت أن أقسمه فجعلت آخره أصلاً بذاته وجعلته الأصل الخامس، ثم اشتغلت بالأصول الأولى شيئاً ثم تركتها، واشتغلت بالأصل الثامن قبل السابع والسادس وإن كان عندي مُسَوَّدات فيهما غير مكتملة، وهكذا هذا الأمر يعرفه كل من ألّف.

المبحث الثامن: تفسير بعض صفات أبي الأسود رحمه الله

جاء في نقاط الشكلات أن أبا الأسود طلب من زياد أن يُبْغيه كاتباً لَقِناً يفعل ما يقوله أبو الأسود له، فإذا فتح شفتيه نقط فوق الحرف نقطة، وإن ضم شفتيه نقط بين يدي الحرف نقطه. وإذا كسر شفتيه نقط تحت الحرف نقطة.

قلت: وفي هذا الخبر على صحته أمر مشكل للمتأمل، على أن رفع هذا الإشكال يسير، والحمد لله.

أما المشكل في الخبر فهو أن أبا الأسود قد ضبط حركات الشفتين بشفتيه، ورسم النقاط بيد كاتب، وكان الأيسر عليه أن يرسم النقاط بيده، وهذا يعرف بالتجربة البسيطة، فأن تَشكُلَ نصاً أنت تقرؤه أيسر من أن تقرأ أنت النص ثم يشكله غيرُك بقراءتك.

ورفع هذا الإشكال يسير –والحمد لله– جاء في صفة أبي الأسود رحمه الله على ما ذكره ابن قتيبة أنه كان: "يعد في الشعراء والتابعين والمحدثين والبخلاء والمفاليج والعرج والنحويين"[1]. ووصفه الجاحظ بأنه كان يعد في العرجان والمفاليج[2]. ووصفه أبو الفرج بأنه كان "معدوداً في التابعين والفقهاء والشعراء والمحدثين والأشراف والفرسان ..."[3].

قلت: ووصف أبي الأسود بأنه كان من الفرسان والعرجان مشكل أيضاً، فإن الفارس لا يكاد يكون كذلك إلا وهو سليم الأعضاء، قلت: و فض الإشكال في هذه المسألة والتي قبلها أن أبا الأسود كان فارساً في حداثته وقوته؛ وذلك قبل أن يصيبه الفالج وهو شلل يصيب شِقّي الجسم طولاً[4]، فلما أصيب بذلك أصابه العرج فَعُدَّ في العرجان، ثم لما كان الشلل قد أصاب يده التي يكتب بها فقد أحوجه ذلك إلى كاتب لَقِنٍ يكتب بين يديه.

فإذا علمنا أن زياداً توفي سنة (53هـ)، ففي ذلك دليل على أن أبا الأسود أصيب بالفالج قبل هذا العام، أما وفاته فكانت عام (69هـ) رحمه الله.

---

[1] تاريخ النحو العربي: علي أبو المكارم، ص 23، وأرجع إلى الشعر والشعراء، ص 280.

[2] المرجع السابق، ص 29، وارجع إلى البيان والتبيين، 324/1.

[3] المرجع نفسه، ص 29، وارجع إلى الأغاني، 299/12.

[4] المعجم الوسيط: فَلَجَ.

وجاء في صفته أيضاً على ما ذكره ابن سلام أنه "كان علوي الرأي"[1]. ووصفه أبو الفرج فقال: "كان معدوداً في التابعين والفقهاء والشعراء والمحدثين والأشراف والفرسان والأمراء والدهاة والنحويين والحاضري الجواب والشيعة والبخلاء والصلع الأشراف، والبخر الأشراف"[2].

قلت: وصف أبي الأسود رحمه الله بأنه كان علوي الرأي وأنه كان معدوداً في الشيعة مشكل، فالوصف الأول وصف سياسي من أوصاف أهل السنة والجماعة، والوصف الثاني من أوصاف الشعوبية.

قلت: ويرفع هذا الإشكال بأن نعلم أن وصف (الشيعة) مر بثلاثة أطوار:

الطور الأول: أصحاب علي وأصحاب معاوية رضي الله عنهما

كانت صفة (الشيعة) في هذا الطور وصفاً لغوياً يراد بها معنى الأصحاب، ذلك أن أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه لما استشهد، إذ قتله غوغاء عبد الله بن سبأ لعنه الله، بايع أهل المدينة علياً رضي الله عنه، ومن بايعه أهل المدينة كان له الأمر، إذ هي عاصمة الدولة، وفيها أشياخ صحابة رسول الله ε، فكان من أول ما فعله علي رضي الله عنه، أن عزل ولاة عثمان رضي الله عنه، فأشير عليه أن يبقي معاوية على الشام حتى يأخذ منه البيعة ثم يعزله، فإن روجع في ذلك. قال: ولاه عمر وعثمان من قبل، لكن علياً رضي الله عنه أبى وأصرَّ على العزل. وامتنع معاوية في الشام يطلب بدم عثمان رضي الله عنه، وأنه ولي دمه، إذ عثمان رضي الله عنه من بني أمية.

ثم انقسم الناس بين الفريقين حتى كان بينهما قتال، وقد أجمع أهل السنة والجماعة أن علياً كان على الحق، وأنه إمام عدل وهدى، وأنه إمام من أئمة أهل السنة والجماعة، وأنه رابع الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم. وأن طائفة معاوية مؤمنةٌ، وأنها كانت الفئة الباغية قال تعالى: (وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءتْ

---

[1] تاريخ النحو العربي: علي أبو المكارم ص 29.

[2] المرجع السابق، ص 29.

فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ 9 إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) [الحجرات: 9–10].

وأنهم أي شيعة معاوية تأوّلوا فأخطؤوا بإصرارهم على المطالبة بدم عثمان قبل البيعة، وإنما تأخر علي رضي الله عنه بالقصاص من قتلة عثمان رضي الله عنه لتمنُّعهم بقبائلهم، ثم استشهد علي رضي الله عنه عام (40هـ) إذ قتله الخارجي عبد الرحمن بن ملجم لعنه الله، فبايع الناس الحسن بن علي رضي الله عنهما، ثم كان عام الصلح عام واحد وأربعين (41هـ)، فأصلح الله سبحانه وتعالى بين الفئتين العظيمتين من المسلمين بالحسن بن علي رضي الله عنهما، وانقضت الفتنة، فكان الأمر كما بشّر به رسول الله ع: "إن ابني هذا لسيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين"[1].

---

[1] الخلفاء الراشدون: أمين القضاة، ص 122، والحديث أخرجه البخاري في كتاب الفتن، فتح الباري، 61/13.

الطور الثاني: بروز الشيعة المنفعلة

وفي رجب وهو الشهر السابع من عام (60هـ) توفي معاوية رضي الله عنه في دمشق، وبويع ليزيد، فاستدرج أهلُ الكوفة – وكانوا أكثر من عشرين ألف رجل – الحسينَ بن علي رضي الله عنهما، وكان قد خرج من المدينة المنورة إلى مكة المكرمة، استدرجوه إلى الكوفة، وزعموا أنهم له شيعة وأصحاب، وأنهم لا يرضون بيزيد، فلم يأمنهم أول الأمر لغدرهم بأبيه وأخيه من قبل، فأرسل إليهم ابن عمه مسلم بن عقيل يتبين له، فأرسل إليه مسلم بالقدوم، حتى إذا كان قريباً من الكوفة بان من أهل الكوفة الغدر، فانحرف هو وسبعون من أهله عن الكوفة حتى إذا كانوا بكربلاء استشهد هو ومن معه.

وكان الآمر بالقتال شمر بن ذي الجوشن وعبيد الله بن زياد ولم يكن الأمر من يزيد ولا رضاه، بل كان أمر يزيد إلى عبيد الله بن زياد (ألا تقتل إلا من قاتلك) فلما بلغ الأمر يزيد "دمعت عيناه وقال: "قد كنت أرضى من طاعتكم بدون قتل الحسين، لعن الله ابن سمية (عبيد الله)، أما والله لو أني صاحبه (يقصد الحسين) لعفوت عنه فرحم الله (الحسين) ثم أدخل يزيد أهل بيت الحسين إلى حرمه، فتلقاهم نساء يزيد بالبكاء الشديد، وأقاموا المناحة على الحسين ثلاثة أيام، وكان يزيد لا يتغدى ولا يتعشى إلا دعا علي بن الحسين إليه.

ثم إن يزيد سرح علي بن الحسين وأهله إلى المدينة، وأمر بحسن خدمتهم في الطريق، واستمر يوصي خيراً بعلي حتى آخر خلافته"[1].

وباستشهاد الحسين بن علي رضي الله عنهما نشأت في الكوفة جماعة عرفت بالتوابين، ذلك أنهم أحسوا أن خذلانهم للحسين بن علي رضي الله عنه هو سبب مقتله رضي الله عنه، وكان من آثار هذه التوبة الانفعالية أن صاروا يسبغون على الحسين وعلي رضي الله عنهما أوصاف الثناء المبالغ فيها، وكأنهم وجدوا في ذلك كفارة لهم عن خذلانهم وغدرهم.

---

[1] الدولة الأموية: يوسف العش، 172، وأرجع إلى الطبري، 4/352–353، وتاريخ الإسلام للذهبي، 350/2.

وإذا كان أصل الخلاف بين علي ومعاوية رضي الله عنهما في مسألة سياسية وهو خلاف جرى بعد عهد الخلفاء الراشدين الثلاثة الأولين، فإن تلك الجماعة المنفعلة نفسياً سحبوا أوصاف الفضل والثناء حتى على من كان قبل علي رضي الله عنه من الخلفاء الراشدين، فصار من قولهم: إن علياً أفضل من معاوية وعثمان وعمر وأبي بكر، من غير أن يسبوهم، وهو قول تسرب إلى الزيدية وهم أصحاب زيد بن علي بن الحسين، وإن لم يقل به زيد بن علي نفسُه.

الطور الثالث: الشعوبية المتشايعة

نشأت مع حركة الفتوح الإسلامية حركة الشعوبية، وهي حركة مجوسية كانت حاقدة على أصحاب رسول الله ε؛ لأنهم أزالوا ملك ساسان وأخمدوا نار المجوس، حتى إن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب استشهد بغدرةٍ من أبي لؤلؤة المجوسي[1].

ثم نفخ في الشعوبية المتشايعة عبد الله بن سبأ اليهودي لعنه الله فأدخل فيها من اليهودية القول بأن لكل نبي وصياً، ثم لما كانت الشيعة المنفعلة قد ظهر أمرها بعد مقتل الحسين رضي الله عنه، وصارت الغلبة لبني أمية فقد تسربلت الشعوبية بزي التشيع للحسين وعلي؛ ذلك أن مجاهرة بني أمية بالعداء محال لقوتهم، فصار أعداء بني أمية أخلاطاً من الشعوبية والشيعة المنفعلة ومن الأعراب الذين لا تضبطهم إلا الشدة وكانوا في الكوفة كثيراً؛ فلما صار هذا الاختلاط أدخلت الشعوبية على الأعراب الغلو والغل.

---

[1] لما طعن أبو لؤلؤة المجوسي لعنه الله أمير المؤمنين عمر في المسجد هرب فلما أدركه المسلمون طعن نفسه فمات، فقال عمر: "الحمد الله الذي لم يجعل منيتي بيد رجل يدعي الإسلام"، فيكون قبر المجوسي قريباً من المدينة، لكن الشعوبية المتشايعة تزعم أنه هرب فخبّأه علي وكان علي قاعداً على دكة امام بيته فتحول من موضعه إلى دكة أخرى، فلما مر الناس من أمامه، سألوه: هل مر من أمامك أحد، فقال: لا، فيزعمون انه لم يكذب لأنه إنما قصد أنه لم يمر أحد من أمامه في موضعه الذي تحول إليه، ثم يزعمون أنه أعطى المجوسي فرساً فبلغته في لحظات مدينة كاشان من بلاد الفرس ثم مات هنالك، فمن ذلك تعظم الشعوبية المتشايعة ذلك القبر ويطوفون به. قلت: وقد فات من وضع هذه الخرافة على علي رضي الله عنه أن يفسر سبب جلوس علي رضي الله عنه على دكة بيته في وقت صلاة الفجر، فإن جلوسه في ذلك الموضع سيثير عليه الشبهة، ولكن ما على الكذاب على الأغبياء أن يتقن.

أما الغلو ففي علي وذريته، فصاروا هم الأولياء المعصومون وهم الشفعاء عند الله، وأنهم يعلمون الغيب وأنهم هم المحدَّثون أي تحدثهم الملائكة، فمن ذلك نشأت عبادة القبور عندهم بالتضرع والطواف والنذر، وإن كان القبر فارغاً"[1].

فكانوا بذلك كما قال الله تعالى عمن أشرك بالألوهية[2]: [وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ مَا لاَ يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلاء شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللّهِ] [يونس، 18]، [إِنَّ

---

[1] الثابت تاريخياً أن علياً رضي الله عنه دفن في دار الإمارة في الكوفة، وأنه لا علاقة له بالقبر الفارغ الذي في النجف، فليس من عادة الإسلام نقل الجثمان من مكانه إلى آخر وخاصة في ذلك الزمان حيث بعد المسافة، وإنما نشأ هذا القبر الفارغ بعد زمن هارون الرشيد (ت 191هـ) ذلك أنه خرج للصيد يوماً فوجد الظباء تميل إلى كثيف فسأل عن ذلك فقيل له: هنا قبر علي رضي الله عنه، فبنى هنالك قبة، ثم ما زالت القبة تكبر حتى صارت قبراً وعلى القبر بنيانٌ كبير.

[2] توحيد الله تعالى ثلاثة أقسام: توحيد الله بالربوبية وهو الإيمان أن الله هو الرب الخالق الرزاق الوهاب مالك الملك بيده الخير والضر سبحانه وتعالى. (فالحركة في الربوبية حركة نازلة من الأعلى إلى الأدنى) وتوحيد الله بالألوهية: وهو الإيمان بأن الله هو المعبود وحده بحق، ومخ العبادة الدعاء، فلا يسأل العبدُ إلا الله، ولا يستعين إلا بالله، ولا يرجو ولا يخاف إلا الله، (فالحركة في الألوهية حركة صاعدة من الأدنى إلى الأعلى)، وأما أن يجعل العبد بينه وبين الله وسطاء وشفعاء كما تقول النصارى (يا يسوع، ويا مريم) أو كما تقول الشعوبية المتشايعة (يا حسين، يا علي، يا زهراء) فكل ذلك من الشرك بالألوهية.

وتوحيد الله بالأسماء الحسنى هو الإيمان أن الله سبحانه وتعالى متصف بصفات الكمال كلها، ومن ذلك علمه بالغيب وقدرته عليه، أما قول الشعوبية على الله سبحانه وتعالى عما يصفون "إنه بدا له أن يفعل" فهو كفر، لأن وصف الله سبحانه بالبَدَاء وصف له سبحانه بنقص العلم سبحانه وتعالى عما يصفون. =

ولقد سمعت بعضهم ممن له منزلة عندهم يقول عن الأئمة الذين يشركونهم مع الله في الألوهية يقول: "هم شفعاؤنا عند الله" فأتى بكلام المشركين بحروفه.=

=للأستاذ محمد أحمد باشميل بحث في كتيب عظيم القدر عنوانه (كيف نفهم التوحيد)، جاء فيه: "وهكذا القبوريون اليوم، يُقَبِّلون أستار الضريح، ويطوفون حوله، ويزينونه، ويبنون القباب عليه، ويقربون له النذور، فهم بهذا عباد قبور صراحةً، وعباد أولياء ضمناً.

الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ] [الأعراف: 194].

فلما طُولبوا بالدليل من كتاب الله تعالى على غلوهم في علي وذريته قالوا: إنه كان ثم أزال الصحابة ذلك، فوقعوا بالقول بتحريف كتاب الله تعالى، وذلك قولهم إن عند

ثم هم في طوافهم حول الضريح يدعون صاحبه الميت، ويستغيثون به ويستنجدون، ويطلبون المدد، فإنهم بهذا عباد أولياء صراحةً، وعباد قبور ضمنياً ... وإن سميتهم عباد أوهام وشهوات فأنت صادق، فعابد القبر إنما فَتَنهُ هواه فأضله فعبده .. واستمع ما قاله الأستاذ عبد الرحمن الوكيل في كتابه (دعوة الحق ص 62): ...

وهذا هو سر التعبير أحياناً بـ (من) في موضع والتعبير بـ (ما) في موضع في القصة الواحدة في القرآن، أو سر التعبير بما له من دلالة على ما يعقل، وبما له دلالة على ما لا يعقل في الموضع الواحد .. فتختص (من) بذاته (أي ذات الولي) وتختص (ما) بالصنم أو القبر الذي أقيم باسمه قال تعالى: [وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَومِ الْقِيَامَةِ] [الأحقاف: 5]، فعبر عن شيء واحد بـ (من لا يستجيب) وبـ (أرأيتم ما تدعون).

قلت، (والقول لي): وانظر إلى التعبير القرآني (ماذا خلقوا) فأسند الفعل إلى ضمير الجماعة العاقل، ولم يقل: "أرأيتم ما تدعون من دون الله أروني ماذا خلقت من الأرض" لأن المقصود بالاسم الموصول (ما تدعون) هي الأصنام غير العاقلة، أما المقصود من واو الجماعة في (خلقوا) هم الأولياء الصالحون العقلاء.

وضرب محمد أحمد باشميل مثالاً آخر في قوله تعالى: (وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ 69 إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ 70 قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ 71 قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ 72 أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ 73 قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ 74 قَالَ أَفَرَأَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ 75 أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ 76 فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ) [الشعراء: 69-77]. =

قال إبراهيم عليه السلام (هل يسمعونكم) بعد أن قالوا (نعبد أصناماً فنظل لها عاكفين) لتفهم بأنه يقصد بضمير العاقل من أقيمت لهم هذه الأصنام، وإلا لقال لهم هل تسمعكم (أو تنفعكم أو تضر)، ثم ذكر "أفرايتم ما كنتم تعبدون" وبعدها ذكر "فإنهم عدو لي إلا رب العالمين" مما يشعرك أن إبراهيم عليه السلام يقصد الأصنام بقوله: "أفرأيتم ما كنتم"، ويقصد من أقيمت بأسمائهم الأصنام في قوله (فإنهم)، وإلا لقال (فإنها) عدو لي، ولم يقل (فإنهم) لأن هم ضمير العقلاء". بتصرف عن "كيف نفهم التوحيد: محمد أحمد باشيل، ص 80-83.

فاطمة مصحفاً فيه سبعة عشر ألف آية، وهذا القرآن ستة آلاف آية، فلما قالوا بتحريف القرآن العظيم أهملوا العناية به حفظاً وضبطاً، فلست ترى منهم من القرّاء أحداً، ولست ترى من النحاة أحدًا منهم، وزعموا على شيعتهم أن الإمام الغائب إذا خرج بمصحف فاطمة كان أصعب الناس حفظاً له من كان قد تعوّد حفظ القرآن لتعودّه قراءة هذا القرآن، فزاد ذلك من تركهم لكتاب الله تعالى.

ثم زعموا أن علياً وذريته لهم ولاية الأمر من الله على الناس وهذا القول أدخلته الشعوبية المتشايعة على غوغاء الأعراب من دين المجوس، فإن المجوس كانوا يقولون بملوكهم هذا القول.

وأما الغل فهو غل على أصحاب رسول الله ε، ولا سيما الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ذلك أنهما من قاتلا المجوس وساسان وأزالا ملكهم وأخمدوا نارهم، ثم زعموا على غوغاء الأعراب أنَّ غِلّهم على أبي بكر وعمر إنما سببه أنهما اغتصبا حق علي بولاية الأمر الذي هو حق من الله له.

قلت: وينبغي على المنصف أن يفرق بين الشعوبية المتشايعة والمسلمين من أهل فارس: فأهل فارس منهم المؤمن الصادق كسلمان وأبي حنيفة وسيبويه والكسائي، ومنهم المجوس الشعوبيون الذين تزَيّوا بزي الإسلام، وقلوبهم مغلولة عليهم، فأحلوا الحرام وتركوا الواجب، كقولهم بنكاح المتعة وقد حرمه رسول الله ε عام خيبر، وأكلهم خمس أموال الناس بالباطل كما فعلت الأحبار والرهبان: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللّهِ] [التوبة، 34].

وإبطالهم صلاة الجمعة والعيدين بزعمهم أنه لا صلاة إلا بإمام، والإمام غائب، وتركهم صلوات الإسلام الخمس، وجعلوا محلها ثلاث صلوات عند الفجر وعند الظهر ويسمونها صلاة الظهرين، وعند المغرب ويسمونها صلاة العشاءين.

ومن منكرات الشعوبية المتشايعة قولهم برجعة من مات من كبار الصحابة ورجعة أئمتهم ليثأر هؤلاء من أولئك. وإنك إن أنعمت الفكر لألفيت أن من قال بالرجعة فقد شك بالبعث؛ ذلك أن القائل بالرجعة إنما قال بها؛ لأنه ظن أن من مات من الصحابة فقد فاته

العقاب المزعوم عنده، فلما كان ذلك أحرقته الحسرة، فأراد أن يسلي نفسه، فجعل يسليها بقوله إن من مات سيرجع إلى الحياة الدنيا فيعاقب على ما فعل، وإنما قال القائل ذلك لشكه بأن الله يبعث من في القبور فيقفون بأجسادهم وأرواحهم بين يدي الله تعالى.

ومن عجيب الشبه بين الشعوبية المتشايعة واليهود، أن اليهود ينتظرون المسيح الذي سيقتلون به العالم، وتنتظر الشعوبية المتشايعة المهدي الذي سيقتلون به تسعة أعشار العرب. وإذا كان المسلمون يؤمنون بنزول المسيح وخروج المهدي فإنهم غير متعلقين بهما ذلك التعلق الشديد، وإن كان إيمانهم بيوم القيامة نفسه عظيماً.

واستبشر أيها المسلم بهذه البشارة اللطيفة، فإن المسيح عليه السلام، وإن كان في ظاهر الأمر محسوباً على اليهود والنصارى، فإنك تعلم أن المسيح عليه السلام من المسلمين وأنه كان عبداً مسلماً ورسولاً إلى بني إسرائيل وأنه لا شأن له باليهود والنصارى وإنما كان نزول المسيح عليه السلام في آخر الزمان ليكون حجة على اليهود والنصارى، فيقول لهم أو يقال لهم: إن هذا الذي كنتم تنتظرونه ها هو قد نزل وهو يشهد عليكم بالكفر، ويشهد بشهادة التوحيد والإسلام.

وإنك إن تأملت أمر المهدي لألفيت الحكمة من خروجه كالحكمة من نزول المسيح؛ ذلك أن الشعوبية المتشايعة قد تعلقت قلوبهم بخروج المهدي حتى صار عندهم أعظم من التوحيد، حتى صار من شدة تعلقهم به محسوباً في ظاهر الأمر عليهم أكثر من المسلمين، فإذا خرج شهد عليهم كما سيشهد المسيح عليه السلام على اليهود والنصارى، فيقول لهم أو يقال لهم: انظروا إلى هذا الذي كنتم تنتظرونه ها هو يشهد عليكم ويشهد بحفظ القرآن من التحريف وبفضل الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، وليس فيه غل ولا غلو، ولا يقول برجعة الأموات، حتى إذا تم الأمر بين المسلمين والشعوبية المتشايعة نزل المسيح عليه السلام ليكون حكماً بين المسلمين واليهود والنصارى كما ذكر من قبل.

وهذا الذي ذكرته لك لا يقولون به عند سؤالهم عنه؛ ذلك أنهم يجيزون الكذب على السائل بزعمهم أن تسعة أعشار الدين تقيَّة، وإنما تجده في كتبهم.

فإن قيل فما الحكمة من بروز الشعوبية المتشايعة في تاريخ الإسلام؟

قلت: إن الله تعالى لو شاء أن يجعل الناس أمة واحدة على الهدى جبراً لفعل سبحانه وتعالى، ولكنه شاء أن يكون الإنسان مُخَيّراً إما شاكراً وإما كفوراً، ولما كان لكل مشيئة حكمة تُعلم أو تُجهل، فإن من حكمة بروز الشعوبية المتشايعة في تاريخ الإسلام أن يعلم أهل توحيد الله في الربوبية والألوهية والصفات الذين هم أهل السنة والجماعة ما هم فيه من نعمة الله تعالى إذ كفل سبحانه وتعالى حفظ كتابه ودينه قال تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) (الحِجر آية 9).

ذلك أن هذا الدين لو ترك حفظه للناس لضاع كما ضاع عند الشعوبية المتشايعة، ولصار أخلاطاً من اليهودية والمجوسية والوثنية التي أخذوا منها عبادة قبور الصالحين كما فعل قوم نوح عليه السلام بعُبّادهم الصالحين وَدّاً ويغوث ويعوق ونسراً، والهندوسية التي أخذوا منها طريقة تعذيب الجسد كما يفعلون في العاشر من محرم.

ولصار ما بعث به رسول الله صلى الله عليه وسلم من أمر الإسلام ضياعاً، كما صار من قبل ما بعث به موسى وعيسى عليهما السلام ضياعاً لما أوكل حفظ ما بُعِثَا به إلى الأحبار والرهبان فأدخلوا في دين الله الذي بعث به موسى وعيسى عليهما السلام ما ليس منه حتى نشأ من ذلك دينان جديدان لا شأن لموسى وعيسى عليهما السلام بهما هما اليهودية والنصرانية.

ولو ترك ما بُعِثَ به رسول الله صلى الله عليه وسلّم إلى الناس لضاع ذلك النور أيضاً، فشاء الله تعالى أن يجعل الأمرين معاً: أمر حفظ دينه بنفسه سبحانه وتعالى، وأمر إيكال الدين إلى الناس ليرى أهل التوحيد الفرق العظيم بين حفظ الله لدينه، وإيكال أمر الدين إلى الناس، فيعرفوا فضل نعمة الله عليهم إذ حفظ دينه بنفسه سبحانه وتعالى، والحمد لله رب العالمين.

قلت: ولنرجع إلى أبي الأسود الدؤلي رحمه الله لنعرف على أي طور من هذه الأطوار كان؟

قلت: أما الشعوبية المتشايعة فمحال أن يكون منهم فإنه ما كان مجوسياً ولا يهودياً وما كان من غوغاء الأعراب، ثم إن الذي صنعه وهو ضبط القرآن الكريم بنقاط الشكلات هو عناية منه عظيمة بكتاب الله تعالى، وهذا نقيض ما عليه الشعوبية المتشايعة.

وأما أن يكون من الشيعة المنفعلة فمحال أيضاً ذلك أنه كان بصرياً، وأولئك كانوا من الكوفة، ثم إنهم ما برزوا إلا بعد استشهاد الحسين رضي الله عنه عام (60هـ)، وأما ضبط القرآن الكريم بنقاط الشكلات فقد كان في حياة زياد بين أبيه (ت 53هـ).

إذاً فحقيقة صفة أبي الأسود أنه كان من أهل السنة والجماعة ليس فيه غلو الشعوبية المتشايعة ولا غِلُّهم، وأنه كان من أصحاب القرآن العظيم والعناية به، وأنه كان يرى الحق مع علي رضي الله عنه فيما نشب بينه وبين معاوية رضي الله عنهما، على ما قالت به أهل السنة والجماعة كلهم أجمعون. أما تراه قد روى عن عمر وعلي رضي الله عنها "واستعمله عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم"[1].

– انتهى بحمد الله –

---

[1] الأغاني، 297/12.

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم

- علم أصول معاني الألفاظ ومجازها: أصيل الصيف الأصولي.
- الأوليات: العرب والأدب والإسلام والجاهلية والشعر: أصيل الصيف الأصولي.
- الوجيز في أصول الفقه: عبد الكريم زيدان.
- الاقتراح في أصول النحو: جلال الدين السيوطي.
- الايضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي.
- المرشد في علم التجويد: الشيخ زيدان العقرباوي.
- مراحل تطور الدرس النحوي: عبد الله بن حمد الخثران.
- المنير في أحكام التجويد: إعداد لجنة التلاوة في جمعية المحافظة على القرآن الكريم.
- جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني.
- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني.
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع: السيد أحمد الهاشمي.
- لسان العرب: ابن منظور.
- المعجم الوسيط.
- نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً: وليد عاطف الأنصاري.
- الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنباري.
- مجلة حوليات التراث، جامعة مستغانم/ الجزائر/ ع08/ 2008، مقال جواب يعقوب والعذراء المزيفة، نظريتان في المنشأ.
- قطرب وأثره في الدراسات النحوية: محمد عاشور محمد.
- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى.
- نحو وعي لغوي: مازن المبارك.
- شذا العرف في فن الصرف: الشيخ أحمد الحملاوي.
- المفصل في تاريخ النحو العربي قبل سيبويه: محمد خير الحلواني.

- شرح المعلقات العشر: أحمد الشنقيطي.
- تفسير القرطبي: القرطبي.
- تاريخ النحو العربي: علي أبو المكارم.
- من تاريخ النحو: سعيد الأفغاني.
- الخلفاء الراشدون: أمين القضاة.
- الدولة الأموية: يوسف العش.
- كيف نفهم التوحيد: محمد أحمد باشميل.
- الأغاني: الأصفهاني.